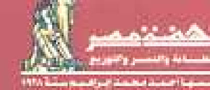
في التنوير الإسلامي

«٤٩»

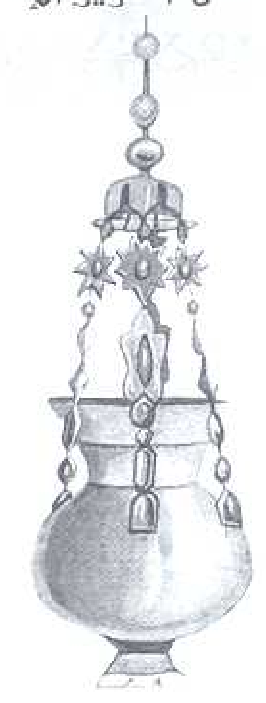
الحوارين العلمانيين والإسلاميين

تأليف

د/ محمد عمارة



في التنوير الإسلامي ٤٩

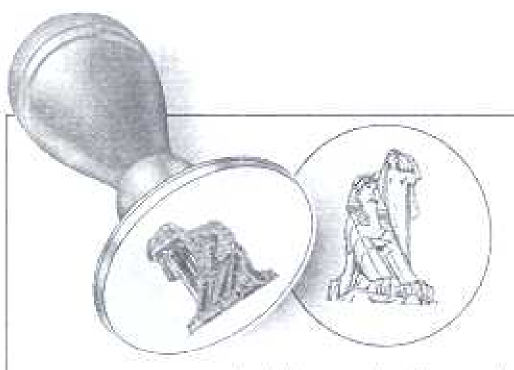


الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين

تأليف

د. محمد عمارة





اسم الكتاب	الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين .
اسم المؤلف	د . محمد عمارة .
اشراف عام	داليا محمد إبراهيم
تاريخ النشر	يونيه ٢٠٠٠
رقم الإيداع	٩٢٨٤ / ٢٠٠٠ م .
الترقيم الدولى	I . S . B . N 977 - 14 - 1318 - X
الناشر	نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .
المركز الرئيسى	٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة .
	مدينة السادس من أكتوبر .
	ت: ٣٣٠٢٨٧ / ٠١١ . (١٠ خطوط)
	فاكس: ٠١١/٣٣٠٢٩٦ .
مركز التوزيع	١٨ ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة
	ت: ٥٩٠٩٨٢٧ - ٠٢/٥٩٠٨٨٩٥ .
	فاكس: ٠٢/٥٩٠٣٣٩٥ . ص.ب: ٩٦ الفجالة .
إدارة النشر	٢١ ش أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة
	ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٠٢/٣٤٧٢٨٦٤ .
	فاكس: ٠٢/٣٤٦٢٥٧٦ . ص.ب: ٢٠ إمبابة .

تمهيد

فى عقد الثمانينيات ، من القرن العشرين ، ومع بدايات تصاعد حدة الاستقطاب الفكرى بين تيارات الفكر والسياسة - فى وطن العروبة وعالم الإسلام ، على النحو الذى يهدد وحدة الأمة فى مواجهة التحديات الشرسة - تحديات الهيمنة الغربية - الصهيونية . . وتحديات التخلف الموروث - فكرنا فى قضية **الحوار** - **بدلاً من المواجهة والصراع** - بين هذه التيارات . . ذلك أن حدة الاستقطاب الفكرى ، واستنفاد الطاقات فى الصراعات الفكرية الداخلية يهدران كل طاقات جميع فرقاء هذه التيارات - الإسلامية . . والقومية . . والعلمانية - الأمر الذى يتيح الفرص الذهبية لقوى الهيمنة الخارجية لمزيد من التمدد والهيمنة والطغيان . .

وإذا كان البحث عن القواسم المشتركة ، وتنمية هذه القواسم . . وتحديد نقاط الاختلاف ، ووضعها فى نطاقها ، والسعى إلى تقليصها - بل وتوظيف الاختلاف كمصدر للغنى - غنى التنوع والتعددية - بدلاً من أن يكون سبيلاً لإهدار الإمكانات - إذا كان ذلك هو طوق نجاة الأمة - كل الأمة ، وليس تياراً فكرياً بعينه - فإن السبيل الوحيد لتحقيق هذا المقصد العظيم هو « **الحوار** » . .

لذلك ، سعينا منذ ذلك التاريخ ، إلى إصدار المجلة الفصلية :

(منبر الحوار) ـ والتى اعتذرت عن رئاسة تحريرها ـ بسبب كثرة المشاغل الفكرية ـ وآثرت ـ مع الأخوة الذين زاملتهم فى التخطيط والتنفيذ لهذا المشروع ـ أن يرأس تحريرها الأخ الصديق المرحوم الدكتور « فاضل رسول » ذلك المجاهد « الكردى ـ العروبى الإسلامى » المتفتح على مختلف تيارات الفكر والثقافة والنضال فى وطن العروبة وعالم الإسلام . . والذى أمضى سنوات عديدة من زهرة شبابه ـ هو وزوجته الطبيبة النمساوية ـ فى صفوف الثورة الفلسطينية . .

وبالفعل ، أصبحت (منبر الحوار) ـ التى صدرت فى سنة ١٩٨٦م ـ ساحة للحوار الموضوعى والبناء بين مختلف تيارات الفكر فى بلادنا . . وذلك حتى استشهاد « فاضل رسول » سنة١٩٨٩م

ولقد شاء الله لفاضل رسول أن يختم حياته بإنجاز متميز فى ميدان الحوار ، وذلك عندما دعا إلى ندوة للحوار بين الإسلاميين والعلمانيين عقدت فى رحاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ بجامعة القاهرة ـ اقتصر حضورها والحوار فيها على نخبة متميزة من رموز الإسلاميين والعلمانيين :

كاتب هذه الصفحات . . والمستشار طارق البشرى . . والدكتور محمد سليم العوا . . والأستاذ فهمى هويدى . . والدكتور فاضل رسول . . والدكتور محجوب عمر . . والدكتور سعد الدين

إبراهيم . . والدكتور على الدين هلال . . والأستاذ مهدى الحافظ ـ وغاب عنها ـ مع الاعتذار ـ المرحوم الدكتور عصمت سيف الدولة . . والدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ـ مع وعد بكتابة رأيهم فى الموضوع ـ . .

وفى العدد الخامس عشر من (منبر الحوار) ـ السنة الرابعة ـ خريف (١٩٨٩م - ١٤١٠هـ) نشرت المجلة وقائع هذه الندوة المتميزة . . بل والتى تعد نموذجا يحتذى فى الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين ـ مع دراسة تمهيدية كنت قد كتبتها قبيل ذلك التاريخ عن منهجية الحوار وقضاياه ومقاصده وضروراته بين تيارات الفكر فى بلادنا ، وخاصة بين الإسلاميين والعلمانيين . .

ولأن السنوات التى مرت، منذ ذلك التاريخ قد زادت من أهمية وضرورة هذا الحوار.. ولأن مخاطر حدة الاستقطاب الفكرى بين الإسلاميين والعلمانيين قد أصبحت تهدد العقل العربى والمسلم والواقع العربى والإسلامى بالتشرذم والتفتيت..

ولأن مخاطر الهيمنة الغربية. وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى. قد تصاعدت، إلى الحد الذى تهدد فيه وجودنا جميعاً. وليس تياراً فكرياً دون الآخر. بالإجتياح..

ولما تمثله وقائع هذه الندوة من نقاط ابتداء ومنطلقات فى مسيرة هذا الحوار..

ولما تمثله الدراسة المنهجية التى قدمت بها لوقائع هذه الندوة من

اجتهاد يحتاج هو الآخر إلى أن يدور حوله الحوار.

لكل هذه الدوافع والاعتبارات والضرورات آثرنا أن نضع هذا الجهد الفكرى المتميز بين يدى العلماء والمفكرين والمثقفين والقراء، من مختلف مدارس الفكر وتياراته فى بلادنا.. داعين الله، سبحانه وتعالى، أن يجعل من ذلك حافزاً على إحلال «الحوار» محل قطيعة «النفى والتكفير».. وأن يهيئ لأمتنا من أمرها رشدا.. إنه أفضل مسئول وأكرم مجيب.

ذو القعدة ١٤١٩هـ

فبراير ١٩٩٩م

دكتور

محمد عمارة

« الإسلاميون » . . . . و « العلمانيون » . . . . مصطلحان شاع استخدامهما فى كثير من الأدبيات الفكرية والسياسية المعاصرة ، المتخصصة منها والصحفية على السواء . .

أما مصطلح « الإسلاميين » - ومن العلمانيين من ينكر ويستنكر استخدامه كوصف لقطاع من المسلمين دون غيرهم - فهو مصطلح قديم الاستخدام فى أدبيات الفكر الإسلامى القديم . . وشهير ذلك الكتاب الذي كتبه إمام الأشعرية أبو الحسن الأشعرى (٢٦٠ـ ٣٢٤ هـ ، ٨٧٤ ـ ٩٣٦م) . . تحت عنوان (مقالات الإسلاميين) . . بل إن هناك كتاباً آخر يحمل نفس العنوان كتبه واحد من أئمة المعتزلة ، كان معاصراً للأشعرى ، وهو أبو القاسم البلخي (٣١٩هـ ٩٣١م) . . إذاً فمصطلح « الإسلاميين » قديم ، وليس من مخترعات الصحوة الإسلامية المعاصرة كما يحسب بعض الناس . .

وهذا المصطلح لا يستخدم ـ قديمًا ولا حديثًا ـ باعتباره مرادفاً لمصطلح : « المسلمين » . . « فالمسلمون » هم كل من يتدين بدين الإسلام . . أما «الإسلاميون» فإنهم طلائع الفكر والعمل الإسلامى ، المشتغلون بصناعة الفكر ، والذين يقودون العمل لوضع هذا الفكر فى الممارسة والتطبيق . . فكل «إسلامى» هو مسلم ، وليس العكس دائماً بصحيح ! . .

والذين ينظرون فى كتاب الأشعرى (مقالات الإسلاميين) ، أو فيما بقى من كتاب البلخى ، لا يجدون حديثاً عن جمهور المسلمين وعامتهم ، وإنما عن الفرق الإسلامية والجماعات التى تمثل تيار الفكر الإسلامى ، والتى تعمل بصناعة الفكر ، وتجاهد من أجل وضعه فى الواقع لينمو ويزدهر ويسود . .

وبهذا المعنى المحدد لهذا المصطلح - «الإسلاميون» - شاع ويشيع استخدامه فى الأدبيات الحديثة ، عنوانا على طلائع وتنظيمات ومؤسسات وعلماء ومفكرى الصحوة الإسلامية ، أولئك الذين يجتهدون ويجاهدون لقيادة الأمة كى تنهض فتتغير الكثير من الأفكار السائدة وتستبدل الكثير من معالم الواقع السائد ، وفق مناهج الإسلام - كما يتصورها كل فصيل من فصائل هذه الطلائع والتنظيمات والمؤسسات والعلماء والمفكرين . .

فإذا قلنا : التنظيمات الإسلامية أو المفكرون الإسلاميون ، أو المؤسسات الإسلامية ، فلا يعنى ذلك نفى الإسلام ولا نفى التدين به عن غيرهم ممن هم مسلمون ، يؤمنون بالإسلام ويتدينون به ، لكنهم لم يختاروا لأنفسهم مواقع الطلائع المجاهدة - على مختلف جبهات الجهاد - فى سبيل إعادة الصيغة الإسلامية والمعايير الإسلامية لتحكم تصورات الفكر وحركة الواقع فى حياة المسلمين . .

هذا عن مصطلح « الإسلاميين » . . . .

أما مصطلح « العلمانيين » . . . فإنه ، فى نشأته الغربية ، قد

عنى ويعنى أولئك الذين رفضوا تدخل الكنيسة أو سيطرتها ، وتدخل اللاهوت المسيحى ومعاييره فى شئون الدولة ومؤسساتها وفكرها الدنيوى . . وجعلوا العالم والواقع والدنيا المنطلق الوحيد والمصدر الأوحد للفكر وللممارسات الدنيوية فى السياسة والاجتماع والاقتصاد والعلم والتعليم والإعلام . . . إنهم الطلائع الغربية التى قادت النهضة الحديثة فى الغرب ، فى مواجهة الكنيسة ولاهوتها وسلطتها الدينية ، فاستخلصت الدولة والمجتمع - أو حاولت ذلك - من قالب قدسية التصورات الكنسية ، التى فرضت عليها الجمود والتخلف لعدة قرون . . أما عن الاستخدام العربى الإسلامى لهذا المصطلح - «العلمانيين» - فلقد جاء ثمرة من ثمرات سيادة الفكر الغربى على الواقع الإسلامى ، بعد عموم هيمنة الغزوة الاستعمارية الحديثة على ديار الإسلام . . وأول من أدخل هذه الكلمة - وكتبها هكذا : عالمانى - وعالمانية - نسبة إلى العالم - كمقابل لله والدين والمقدس - هو أحد المترجمين عن الفرنسية - إلياس بقطر المصرى - والذى عمل مترجمًا للحملة الفرنسية على مصر - (١٧٩٨ - ١٨٠١) - والذى رحل إلى فرنسا ، حيث عمل مدرسًا للعربية العامية بمدرسة اللغات الحية بباريس - كان إلياس بقطر هو أول من ترجم هذا المصطلح عن الفرنسية ، عندما ترجم المعجم الفرنسى إلى العربية سنة ١٨٢٨م - (انظر : د . السيد أحمد فرج «علمانى وعلمانية . . تأصيل معجمى» مجلة « الحوار» . العدد ٢- السنة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م) .

ثم وبالتدريج، شاع استخدام مصطلح العلمانى والعلمانيين على شريحة من المفكرين والمثقفين الذين تبنوا موقف الحضارة الغربية الحديثة فى ضرورة فصل الدين عن الدولة، لأنهم رأوا الإسلام - كما رأت أوربا المسيحية - دينًا لادولة، ومن ثم فلقد رأوا ضرورة أن تكون نهضتنا - كما كانت نهضة الغرب - علمانية، تفصل الدين عن الدولة، وتدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله..

هذا عن ضبط المصطلحين: «الإسلاميين».. «والعلمانيين» - وعن مضامينها...

* * *

أما عن ما تطرحه هذه الصفحات من ضرورة وأهمية الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين فى بلادنا الإسلامية وفى الحركة الفكرية على امتداد ديار الإسلام.. فإننا نقدم أفكارنا حوله فى عدد من النقاط الموجزة، طلبًا للحوار حولها، كتمهيد يضمن النجاح لهذا الحوار.. وفى هذا المقام فإن هناك:

أولاً: دواعى الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين:

إن كاتب هذه الصفحات يؤمن بأن «التناقض الرئيسى والحاد والملح»، فى ظروف الصراع الذى تعيشه أمتنا، والتحديات التى تواجه نهضتنا، ليس هو التناقض بين الإسلاميين والعلمانيين من أبنائها.. وإنما هو الصراع بين الأمة بتياراتها المختلفة والمتعددة وبين الهيمنة الغربية بصورها المتعددة: الحضارية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية.. إلخ فتيارات الأمة المختلفة - ومنها

الإسلاميون والعلمانيون ـ عندما تواجه هيمنة الغرب وتحدياته ، لابد وأن تكتشف هذه التيارات أن ما بينها من نقاط التقاء أو تقارب فى المواقف ، يرجح ما بينهم جميعًا وبين الهيمنة الغربية من فواصل وتناقضات . . . وهنا قد يتساءل البعض ـ وله كل الحق : فى هذا التساؤل ـ : إذا كانت العلمانية خيارًا غربيًا ـ وهى كذلك فى رأينا ، وإذا كان العلمانيون فى بلادنا ـ رغم الجنسية واللغة والمواطنة والدين ـ هم رافد متغرب ، يمثل امتدادًا للفكر الغربى فى عقل الأمة ووجدانها . . ألا يكون الأوفق والأدق أن تعتبرهم مع الغرب فى سلسلة واحدة ومعسكر واحد ، فنرى ـ نحن الإسلاميين ـ أن ما بيننا وبينهم من تناقضات هى ذات ما بيننا وبين الغرب ـ مصدر النسق الفكرى الذى به يؤمنون وإليه يدعون ـ من تناقضات؟ . . وألا يكون ـ والحال هذه ـ التناقض القائم بين الإسلاميين والعلمانيين تناقضًا رئيسيًا وعدائيًا ، يجعل الحوار معهم عبثًا . . لأن الواجب معهم هو «الصراع» وليس «الحوار»؟؟ . . هذا هو التساؤل المشروع ، والوجيه ، الذى لابد من الإجابة عليه ، قبل المضى فى تعداد الأفكار التى نقترحها حول هذا الحوار . . .

وبادئ ذى بدء فإننا ممن يؤمنون بالعلاقة القائمة بين «الحوار» وبين «الصراع» ! . .ففى كل «صراع» «حوار» ـ حتى وإن تعددت الأساليب !ـ وفى كل «حوار» «صراع» يتخذ الشكل المناسب للموضوع ولدرجات ـ التوافق والتقارب والاختلاف بين فرقاء «الحوار»! . . فليس هناك سور صينى يعزل «الحوار» عن «الصراع» ! . .

ثم . . . ـ وهذا هام فى قضيتنا . . إننا يجب أن نميز فى تيار العلمانيين ببلادنا الإسلامية بين شرائح وفصائل ثلاث :

أ. العلمانيون الثوريون :

الذين هم الامتداد للعلمانية الثورية الغربية ، تلك التى لم تقف من الدين عند حدود طلب الفصل بينه وبين الدولة ، وإنما أرادت ـ لفلسفتها المادية الخالصة ولنزعتها الإلحادية المعلنة ولموقفها الثورى ـ أرادت وطمحت وعملت على اقتلاع الدين والتدين من المجتمع بأسره . . . يجب أن نميز هذه الشريحة من شرائح العلمانيين فى بلادنا ـ وهى محدودة العدد والتأثير ، والحمد لله ـ لأن الخلاف معها هو فى «الأصول» ، وليس فى «الفروع» . . وهى ، فى تقديرنا ، غير مؤهلة ـ طالما بقيت فى مواقعها الفكرية هذه ـ لأن تكون طرفًا فى حوار فكرى مع الإسلاميين . . قد تكون طرفًا فى عمل مشترك حول نقاط متفق عليها فى برامج تطبيقية ، أما فى حوار فكرى حول معالم مشروع حضارى لاستقلال الأمة ونهضتنا ، فإن مثل هذه الشريحة هى فى واقع الأمر جزء من الامتداد السرطانى الغربى ، يصعب إن لم يكن مستحيلاً صلاحها لتكون طرفاً فى هذا الحوار ! . .

ب. الداعون ـ بوعى ـ لتبعيتنا للغرب :

وهذه الشريحة من شرائح التيار العلمانى فى بلادنا ، وإن رفع أصحابها شعارات الدعوة إلى الاستقلال الوطنى إلا أنهم يقفون به عند حدود الاستقلال السياسى ، وقد يدعون ـ أو يدعو بعضهم ـ إلى قدر من الاستقلال الاقتصادى . . لكنهم يعادون ما

تسميه «الاستقلال الحضارى»- استقلال الهوية المتميزة عن هوية الغرب- . . ولذلك فإن« الاستقلال » الذى يدعون إليه فى أوطانهم ، هو فى حقيقته ـ وعلى الجبهة الحضارية . . التى هى جوهر أى استقلال . . ! إن هذا الاستقلال الذى إليه يدعون هو في حقيقته استقلال «الوطن ـ الإقليم» عن ماضيه وتراثه ومكوناته الإسلامية وعن محيطه الإسلامى . . وهم عندما يدعون هذا الوطن ، الذى يعزله هذا « الاستقلال » عن هويته الإسلامية ، وعن أمته الإسلامية ، عندما يدعونه إلى تبنى « الخيار الحضارى الغربى » فإنهم إنما يدعونه إلى الالتحاق والإلحاق الحضارى بالمركز الغربى . . . فهى حقيقة ـ والحال هذه ـ دعوة للتبعية ، وليست للاستقلال . . ودعاتها هم «عملاء» لحضارة الغرب ، حتى وإن رفعوا شعارات «الاستقلال» عن الاستعمار السياسى الغربى لأوطانهم ؟! . .

ولقد يتساءل البعض : هل هناك وجود حقيقى لمثل هذه الشريحة فى التيار العلمانى ببلادنا ؟! . .

ونحن نقول : نعم ، إنهم ـ رغم قلتهم ـ والحمد لله ـ موجودون . . ولقد تخلق موقفهم هذا فى واقعنا الفكرى والعملى منذ الحملة الفرنسية على مصر وتبلورت دعوتهم فى صورة استبدال الرابطة الحضارية الغربية برابطة الجامعة الإسلامية . . ولقد كانوا -ولا تزال بقاياهم ـ على وعى بأبعاد موقف التبعية التى إليها يدعون وبها يبشرون ، وذلك أن الرباط الجامع لأبناء هذه الشريحة من العلمانيين كان العداء للإسلام كدين ، ولرابطة

الجامعة الإسلامية ، كرمز لوحدة أمة وديار الإسلام . . وكانوا ، فى الأساس ، من غير المسلمين كشرذمة الأقباط الذين قادهم الجنرال يعقوب (١٧٤٥ـ ١٨٠١) فى خدمة الحملة الفرنسية على مصر ـ وكبعض المثقفين الموارنة ـ الذين لم يجدوا فى مسيحيتهم بديلا سياسياً لدولة الإسلام وحضارته فكان تبشيرهم بالخيار الغربى ونموذج الحضارة الغربية السبيل لتحقيق هدفهم فى إزاحة الإسلام من أن يكون صبغة الدولة والنهضة والحضارة فى ديار المسلمين ! . .

فهذه الشريحة من شرائح العلمانيين ببلادنا موجودة ـ وإن قل عددها ، وافتضح أمرها ـ . . وهى ـ لأنها شريحة « عملاء ـ حضارة» ـ ليست صالحة ولا مؤهلة لأن تكون طرفا فى هذا الحوار الذى تتحدث عنه هذه الصفحات . .

ج. دعاة فصل الدين عن الدولة من العلمانيين الوطنيين والقوميين:

وهؤلاء هم الذين نعنيهم عندما نتحدث عن الطرف العلمانى فى هذا الحوار مع الإسلاميين . . ذلك أن هذا الفصيل من فصائل العلمانيين ـ وهو الأكثر عددا والأقوى نفوذا فى مراكز التوجيه السياسى والثقافى والإعلامى فى الأنظمة والمؤسسات الوطنية والقومية ـ إن هذه الشريحة من شرائح التيار العلمانى هم فى جملتهم ، مسلمون يتدينون بعقائد الإسلام . فالخلاف بينهم وبين الإسلاميين ليس خلافا فى «الأصول الاعتقادية» وإنما هو خلاف فى « الدولة » ، هل تكون «إسلامية» ، بالمعنى الذى تعنيه هذه «الإسلامية» لدى الإسلاميين؟ أم تكون مجرد دولة

«مسلمة» ، تتبنى الإسلام «الدين» وتحافظ على قيمه وشعائره ، دون أن تتبنى «دولة» الإسلام . . وموقفهم هذا من «دولة» الإسلام ، ليس كما يحسب بعض الإسلاميين - «جحوداً» للشريعة ، يرشحهم للدخول فى إطار «الكافرين» ، وإنما مبعث هذا الموقف ، لهؤلاء العلمانيين ، من «دولة» الإسلام ، هو الاعتقاد الذى كونه لديهم الفكر الغربى بأن الإسلام لا يرفض العلمانية ، لأنه - كالمسيحية - دين لا دولة ،يدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله . .! إذن ، فموقفهم الفكرى هذا هو ثمرة من ثمرات هيمنة النسق الفكرى الغربى على مؤسساتنا الفكرية والعلمية والتعليمية والإعلامية ، وهى المؤسسات التى تعلم وتثقف وتكوّن فيها هؤلاء العلمانيون . .

لقد فهموا إسلامنا على النحو الذى فهم به الغرب المسيحية . . ولقد تطلعوا إلى نهضة أمتنا على النحو العلمانى الذى تمت عليه نهضة الغرب . . ولقد قرأوا تاريخنا الحضارى بمناهج الاستشراق ، قرأوه بعيون غربية . . فلما « اجتهدوا» فى تصورهم لعلمانية الدولة المسلمة ، كان موقفهم - إذا شئنا الإنصاف - لوناً من خطأ المجتهدين ، وليس جحوداً للشريعة يدخلون به فى عداد الكفار . . إذن فالخلاف معهم هو فى إطار «الفروع» - «والدولة» ، بإجماع تيارات الفكر السنى هى من «الفروع» - . . كما أن تبنى هذا الفريق العلمانى لما يتبنون من سمات وقسمات ومكونات الخيار الحضارى الغربى ، ليس تبنى «العملاء» الذين يدعون ، بوعى ، إلى إلحاق أمتهم وأوطانهم بالمركز الغربى ، وإنما هو الآخر خطأ فى

الاجتهاد الذى اجتهدوه ، عندما حسبوا أن السبيل إلى الاستقلال عن الغرب وإلى التحرر من استعماره وهيمنته ، هو فى تبنى أنماط من نموذجه الحضارى . . فهو خطأ فى اختيار «أسلحة معركة الاستقلال عن الغرب» ، وليس دعوة واعية للتبعية لهذا الغرب ، كما هو حال فريق «العملاء» من العلمانيين . .

ثم إننا يجب أن نقدر - كى نكون منصفين - موقف هذه الشريحة من مفكرينا ومثقفينا ،عندما نظروا وقارنوا بين «الخيار الحضارى الغربى» ، بتقدمه العلمى ، وازدهاره الفكرى والأدبى والفنى ، وبالتطبيقات العملاقة التى أنجزها هذا الخيار فى ميادين التقدم المادى . . . قارنوا بين ذلك وبين« الخيار الإسلامى» فى صورته «المملوكية- العثمانية»- وهو الذى حسبوه الخيار الإسلامى الحقيقى والوحيد - . . فكان أن انبهروا بالخيار الغربى فتبنوه ، وأداروا ظهورهم للخيار الإسلامى ، كاجتهاد خاطئ ظنوه مزيدا من الحرص على ضمان النهضة للمسلمين؟! . .

كما يجب أن نعى دلالات «العودة» إلى تبنى «الخيار الإسلامى» - بدرجات متفاوتة - من قبل عدد متزايد من أعلام وعلماء ومفكرى هذا التيار ، ونقد بعضهم « لموقف الانبهار» بالغرب ، ولدعوى مماثلة الإسلام للمسيحية إزاء الدولة والقانون . .

فمنذ الدكتور محمد حسين هيكل باشا (١٣٠٥- ١٣٧٥هـ - ١٨٨٨- ١٩٥٦م) والدكتور منصور فهمى باشا (١٣٠٣- ١٣٧٨هـ - ١٨٨٦- ١٩٥٩م) وموكب العودة هذا يؤكد تميز موقف هذا الفريق

من تيار العلمانيين ـ تميزا أساسيا وحقيقيا ـ عن موقف الشريحتين اللتين سبقت إشارتنا إليهما . . وفي ذلك ما يشهد على ضرورة وأهمية ومنطقية الحوار بين الإسلاميين وبين هؤلاء العلمانيين . .

كما يجب أن لا يؤثر في اقتناعنا بهذه الحقيقة ما نراه في السنوات الأخيرة من حدة في اللغة التي يتناول بها نفر من هؤلاء العلمانيين «الخيار الإسلامي» . . ذلك أن مقولات الغلو ومظاهر الجمود التي برزت في السنوات الأخيرة لدى بعض فصائل الإسلاميين هي مما قد يستفز حلماء الإسلاميين ! . .

فهل نستغرب أو نتعجب إذا هي أخافت نفرا من العلمانيين فاستفزتهم ليستخدموا لغة عنيفة وخشنة وغير لائقة في الحديث عن هذا الغلو وهذا الجمود ، الذي حسبوه «الخيار الإسلامي الغالب» كما حسب سلفهم النسق الفكري للمماليك والعثمانيين «الخيار الإسلامي الوحيد» ؟! . .

إننا يجب أن نقدر هذه العوامل وهذه الملابسات ، حتى لا تدفعنا الغفلة عن تأثيراتها بعيدا عن التقييم الدقيق للموقع الفكري الذي يقف فيه هذا الفريق من العلمانيين . .

لقد ظل أسلافهم يميزون في النظرة والتقييم والتقدير ، بين مدرسة التجديد والإحياء التي تبلورت من حول جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ـ ١٣١٤هـ ـ ١٨٣٨ـ ١٨٩٧) والإمام محمد عبده (١٢٦٦ـ ١٣٢٣هـ ـ ١٨٤٩ـ ١٩٠٥م) وبين فصائل الجمود في المؤسسات الإسلامية التقليدية ، ودوائر الخرافة والشعوذة في الطرق

الصوفية . . . ولعل فى تبلور ووضوح تيار الاجتهاد والتجديد فى الصحوة الإسلامية المعاصرة ، ما يعين هذا النفر من العلمانيين على تبين خطأ الموقف الذى لا يرى من الإسلام وخياره الحضارى إلا سمات الغلو ومقولات أهل الجمود! . .

❊ ❊ ❊

وأخيراً - وفيما يتعلق بدواعى الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين - فإن هناك حقيقة واقعة يؤمن بها كاتب هذه الصفحات . . فحواها : أن النهضة الإسلامية المنشودة لأمة الإسلام ودياره ، والمشروع الحضارى الذى يجتهد المجددون الإسلاميون لصياغته دليل عمل ينير الطريق أمام طلائع الساعين إلى هذه النهضة الإسلامية . . إن هذا العمل الكبير والمتشعب والمتنوع ، لا يملك الإسلاميون وحدهم كل حقائقه وعلومه وفنونه وخبراته ومهاراته . . فهى لا تقف عند علوم الشريعة ، التى هى أغلب بضاعة أغلبيتهم ، كما أن شروط هذه النهضة وعلومها وموادها ليست كلها دينا خالصا . . . ومن هنا يأتى الدور على ضرورة إسهام القطاع العلمانى فى هذا المشروع . . وأيضاً - وهو غنى عن التأكيد والتفصيل - فإن أى مشروع لنهضة المسلمين لا يمكن أن يتصور بعيداً عن الإسلام ، وبالتالى دون الإسهام الأول والأكبر للإسلاميين . . الأمر الذى يستوجب ضرورة هذا الحوار ، الذى نتحدث عنه ، بين الإسلاميين والعلمانيين! . .

هذا عن دواعى هذا الحوار . .

❊ ❊ ❊

وإذا كنا قد ميزنا ـ فى الحديث عن التيار العلمانى ـ بين فصائله الثلاثة ، وحددنا الفصيل الصالح والمؤهل ليكون طرفا فى هذا الحوار . فإن تفصيلا شبيهاً بهذا يجب القيام به ونحن نتحدث عن الطرف الإسلامى فى هذا الحوار . ذلك أننا ممن يؤمن أن تيار الصحوة الإسلامية المعاصرة هو تيار عريض ومتعدد الفصائل والسمات والمواقف والمواقع ، إلى الحد الذى يستحيل معه اختزاله فى جماعة واحدة ، أو فصيل بعينه ، دون غيرهما من الفصائل والجماعات . . فهناك :

أ. **النصوصيون**: الذين يتعاملون مع «التراث» بالقدسية التى يتعاملون بها مع «الوحى الإلهى» و«السنة النبوية الثابتة» . . وهؤلاء يعيشون فى الماضى أكثر مما يعيشون فى العصر . . ويهملون نعمة العقل أو يغضون من شأنها ، حتى ليسوى نفر منهم بينها وبين «الهوى»! . . ويضفون قدسية «الدين» على «تجارب» السلف ، فيتوهمون ـ متجاهلين سنن الله فى التطور والتغير ـ إمكانية صب الحاضر والمستقبل فى «تجارب» السلف ، صالحا كان أو طالحا هذا السلف! . . إنهم لا يرون أبعد من ظواهر النصوص وحرفيتها ، ولا يبصرون النجاة إلا لذاتهم ، فلا يعترفون «بالآخر» ، حتى من الإسلاميين ، فضلاً عن أن يكون هذا «الآخر» علمانياً . . ولذلك ، فلا سبيل إلى حساب هؤلاء النصوصيين كطرف من أطراف هذا الحوار . .

ب. **وفصيل الغلو**: وهو ذلك التيار الذى علا صوته بحركة الصحوة الإسلامية فى العقود الأخيرة ، فرفع شعارات مثل :

«التكفير» و«الجاهلية» وحكم بهما على الأمة الإسلامية أو على دولها ونظمها ومجتمعاتها .. وهذا الفصيل، الذى يمثل رد الفعل المحتج والغاضب على شيوع التحلل من منهج الإسلامى - الذى أحدثه التغريب - هو - بحكم الغلو والغضب - عاجز عن تقديم البديل الإسلامى العملى المنافس للنموذج الغربى، وعاجز عن صياغة المعالم الحقيقية لخلاص الأمة من المأزق الذى يأخذ منها بالخناق .. فضلاً عن أنه، لغلوه وغضبه، لا يعترف «بالآخر»، حتى من فصائل الإسلاميين .. ولذلك، كان طبيعياً استبعاد هذا الفصيل - فصيل الغلو - من بين أطراف هذا الحوار .. إن فصائل الغلو - بشقيه -: الغلو الدينى .. والغلو اللادينى، لا تصلح لأن يبدأ بها هذا الحوار.

جـ. الحركات الإسلامية الكبرى: وإذا كانت الحركات الإسلامية الكبرى، هى - فى أغلبها - حركات اعتدال، تقترب فى أغلب مواقفها من موقع الوسطية الإسلامية - التى تمثل منهج الإسلام - .. وإذا كانت - لذلك - صاحبة مصلحة أكيدة فى الحوار مع العلمانيين .. فإن هناك محاذير تدعونا إلى التنبيه على ضرورة أن لا «يبدأ» هذا الحوار من جانب الإسلاميين بممثلين يمثلون هذه الحركات .. لا لفقر فى الفكر لدى كثير من قيادات هذه الحركات .. ولا لثارات سياسية بين عدد من هذه الحركات وكثير من العلمانيين تسمم جو الحوار .. لا لهذه الأسباب وحدها - لأننا سنجد فى بعض هذه الحركات مفكرين لامعين و متميزين هم فى

طليعة علماء الإسلاميين المؤهلين لتمثيل الطرف الإسلامى فى هذا الحوار ... ولكننا نرى فى «الالتزام التنظيمى» لاعضاء هذه الحركات الإسلامية عائقاً دون توافر المرونة اللازمة على الأقل للمراحل الأولى فى هذا الحوار.. ولذلك، فإننا لا نحبذ بدء هذا الحوار وممثلو الطرف الإسلامى فيه أعضاء ملتزمون بحكم عضويتهم فى هذه الحركات.. وهو نفس الشرط وذات المطلب الذى نحبذه فيمن يمثل الطرف العلمانى فى بدايات هذا الحوار.. إن الالتزام الحزبى، إسلامياً كان هذا الحزب أو علمانياً هذا الحزب، لابد وأن يمثل قيداً على «المرونة»، التى ربما كانت ضرورية لحرية المتحاورين، ولآفاق اجتهاداتهم، وخاصة فى المراحل الأولى، التى لابد وأن تقام فيها الأطر والقواعد لحوار الإسلاميين والعلمانيين..

د. فصيل الاجتهاد والتجديد لحضارة الإسلام: وهذا الفصيل من فصائل الصحوة الإسلامية - على الرغم من أن الكثيرين يحجبون عنه الأضواء، ولا يعترفون بدوره وحجمه وأهميته - هو الذى نراه أكثر فصائل الصحوة الإسلامية قدرة وجدارة وصلاحية لتبدأ به وعلى يديه المراحل الأولى من هذا الحوار.. إن المكتبة الإسلامية قد استقبلت وتستقبل فى العقود الأخيرة من سنوات هذا القرن العديد من الأعمال الفكرية الجادة، التى تمثل إبداع وتجديد واجتهاد هذا الفصيل فى ميدان تجديد الفكر الإسلامى، ومحاولة صياغة الإسلام نموذجاً حضارياً وخياراً حضارياً بديلاً للنموذج الغربى.. وهذا الفصيل، وإن لم يتبلور كتيار واحد أو متحد، إلا

أن له من الأعلام والعلماء والمفكرين ، بل وبعض المؤسسات ، ما يرشحه ليكون الداعى والبادئ لهذا الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين .

ثانياً : أهداف الحوار :

كثيرة هى الأهداف المرجوة من وراء هذا الحوار .. ولعل فى مقدمة هذه الأهداف :

أ ـ اكتشاف العلمانيين للوجه الحقيقى للإسلام ، ولطاقات مشروعه الحضارى وإمكاناته فى تحقيق انتماء جماهير الأمة ، وتحريكها نحو أهداف التحرر والتقدم والقوة والانعتاق من أسر التخلف الموروث والاستلاب الحضارى .. وكذلك اكتشاف العلمانيين للوجه المشرق للصحوة الإسلامية ، كتيار بعث وإحياء واجتهاد وتجديد ، وتبديد الصورة الظالمة التى تصورها جميعها كرجعية وجمود وغلو وغضب واحتجاج .. وأيضاً ، اكتشاف الإسلاميين حقيقة موقف هذا الفصيل العلمانى ، وكيف أن علمانيته ليست ـ كما يتوهم بعض الإسلاميين ـ مرادفة للعمالة والكفر والإلحاد .. والكشف عن ما لدى هؤلاء العلمانيين من علوم وخبرات ومهارات إمكانات من الأهمية بمكان توظيفها فى خدمة المشروع الحضارى الإسلامى ..

والأمر الذى لاشك فيه أن اكتشاف كل من طرفى الحوار لحقيقة الآخر سيفضى ـ عبر الحوار ومراحله ـ إلى تحديد نقاط الاتفاق والمواقف المتقاربة ، وكذلك تحديد نقاط الخلاف ،

كمقدمة ضرورية لتعميق الأولى وتنميتها ، ولتقليص الثانية وتحجيمها ومحاصرة آثارها ، وذلك بمنهج وروح تحديد أى هذه النقاط والقضايا والمشكلات يدخل فى إطار «الخلاف الطبيعى» بين تيارات الفكر المتعددة فى المشروع الحضارى للأمة الواحدة؟ . . وأيها لا يدخل فى هذا الإطار . . فليس مطلوباً ولا مقصوداً ، فى المدى القريب والمنظور ، أن يفضى هذا الحوار إلى إنهاء كل صور الخلاف ونقاط الاختلاف ما بين الإسلاميين والعلمانيين . . فهذا «الحلم - المثالى» غير متصور حتى داخل إطار الفصائل الإسلامية المتعددة . . وإنما الهدف المرجو من هذا الحوار ، بالدرجة الأولى ، هو تحقيق الاتفاق على الأصول ، وتقريب المواقف حول نقاط الخلاف ، عن طريق الفهم المشترك للمواقف مواطن الخلاف ، وذلك حتى تنحصر نقاط الخلاف - كما أشرنا - فى نطاق ما هو خلاف طبيعى بين فرقاء تجمعهم الوحدة على أصول المشروع الحضارى ، مع التمايز والاختلاف فى الفروع والسبل والوسائل والرؤى التى يحبذها كل فريق لتحقيق هذه الأصول .

ب - وثانى أهداف هذا الحوار - وهو ثمرة للهدف الأول - عندما يتحقق - هو رأب الصدع القائم فى عقل الأمة وقدراتها وطاقات أبنائها ، ذلك الصدع الذى حدث منذ أن نجح الاستعمار فى جعل التغريب خياراً تتبناه «الصفوة» و«النخبة» التى انبهرت بالنموذج الغربى فى التقدم . .

وإذا كان صراع الإسلاميين والعلمانيين ـ كما هو حادث الآن فى واقعنا ـ يستنفد أغلب طاقات الفريقين ويبددها ، ليس فقط فى استهلاك الوقت والجهد فى معارك كثيرة غير مثمرة ، وإنما ، أيضاً ، فى هدم كل فريق لما يبنى الآخر ، الأمر الذى يجعل حصيلة كل فريق من الجهود التى يبذلها محدودة وضئيلة ولا تناسب بينها وبين هذه الجهود . . . إن هذا الصراع يكاد أن يجعل الفريقين كمن يلعبون «لعبة شد الحبل» دون أن يكون فيهما غالب أو مغلوب ، فتقف طاقاتهما عند «الصفر» لا تتعداه !! . . وذلك هو منتهى ما يتمناه عدو هذه الأمة لطاقات أبنائها ، إسلاميين وعلمانيين . .

فعودة الوحدة إلى «عقل الأمة» ـ فى الأصول ـ . . مع حصر الخلاف والتمايز فيما هو من الفروع ، يعود بعقل الأمة إلى الوضع الطبيعى . . الوضع الذى يكون فيه الخلاف مصدر ثراء فكرى وغنى فى الخبرات . . لا كما هو الحال عليه الآن : مصدر هدر لأغلب إمكانات مختلف الفرقاء ! . .

هذا عن أهم أهداف الحوار . .

ثالثاً : قواعد وضوابط الحوار :

إن التخطيط الجيد والمدروس لمراحل الحوار الأولى ، سينهض بدور رئيسى فى نجاح هذا الحوار . . وإن توفير الحد الأقصى من ضمانات النجاح فيه سيكون معيناً على الوصول إلى أعظم النتائج فى أقرب الأوقات ، وبأقل قدر من الخسائر والجراح . . وعلى سبيل

المثال ـ لا الحصر ـ فإن من الأهمية بمكان أن تتوفر لبدايات هذا الحوار مثل هذه القواعد والضوابط والضمانات :

أ ـ أن تتكون للإعداد له «لجنة تحضيرية» مشتركة ، تضم عدداً متساوياً من فريقي الإسلاميين والعلمانيين .

ب ـ أن يراعى فى اختيار أعضاء «اللجنة التحضيرية» ، وكذلك فى اختيار من سينضمون إليهم فى مراحل الحوار الأولى ، علاوة على التحرر من الالتزام الحزبى ، ـ الذى سبقت إشارتنا إليه ـ أن يراعى فيهم توفر الحد الأقصى الممكن من الصفات العلمية والخلقية التى تضمن الحد الأقصى من النجاح لهذا الحوار . . . إنه «حوار حكماء» ، وليس مناظرة إعلامية يتسابق أطرافها على اكتساب تصفيق العامة والجمهور . .

ويجب أن يبدأ هذا الحوار بإسلاميين ذوى دراية بالفكر العلمانى ، وبعلمانيين ذوى دراية بالفكر الإسلامى ، وذلك حتى لا يكون شبيهاً «بحوار الطرشان»؟! . . ذلك أن الفهم المشترك ، واللغة المشتركة ، والاحترام المتبادل ، هم من أهم مقومات البداية الناجحة لهذا الحوار . .

جـ ـ أن يكون حواراً مغلقاً ، بلا جمهور . . وأن تحجب مداولاته عن أجهزة الإعلام . . حتى إذا بلغت نتائجه تحقيق خطوات إيجابية على درب الاتفاق أو التقارب ، كان بالإمكان صياغة هذه النتائج لتنشر فى شكل وثائق أو دراسات ، لتكون مادة يدور حولها الحوار فى دوائر أوسع من الإسلاميين والعلمانيين .

د ـ أن يكون حواراً متعدد المراحل . . تخطط لجنته التحضيرية لمراحله ، ولجدول أعمال القضايا والمشكلات المناسبة لكل مرحلة من مراحله ، وذلك حتى يكون التدرج على درب هذه المراحل معيناً على نجاحه ، وعاصماً من القفز ، قبل الأوان ، فوق الأشواك والألغام التى تجهض الحوار وتقتلعه من الأساس! . .

هذا عن بعض الأمثلة لما يلزم لهذا الحوار من قواعد وضوابط تضمن له النجاح . .

رابعاً : قضايا مرشحة كموضوعات «لأوراق عمل» فى هذا الحوار :

بالطبع ، فإن حصر القضايا والمشكلات المرشحة لتكون جدول أعمال لهذا الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين . . وإن تحديد ترتيب أولويات هذه القضايا . . هما من مهام «اللجنة التحضيرية» لهذا الحوار . . كما أنه أمر خاضع للتغيير والتبديل ، وفق مصلحة الحوار ، التى يتفق عليها المتحاورون .

وإذا كان لهذه الصفحات أن ترشح عدداً من القضايا المثارة ، والتى تستحق أن تكون موضوعات لـ «أوراق عمل» يكتب فيها الفرقاء المتحاورون تصورات كل فريق لكل قضية ، قبل أن يبدأ حولها الحوار . . . إذا كان ذلك مناسباً . . فإن من هذه القضايا والمشكلات :

١ ـ ظاهرة الانقسام فى «عقل الأمة» الإسلامية ، منذ الغزوة الاستعمارية الحديثة لديار الإسلام ـ أسبابها ـ مظاهرها ـ سبل التقارب والوحدة بين أطرافها . .

٢ ـ الموقف من الموروث الفكرى ـ علاقة الماضى بالحاضر والمستقبل ـ الثوابت والمتغيرات ـ الإلهى الملزم ، والبشرى المرشد فى هذا الموروث . .

٣ ـ الموقف من الحضارات الأخرى ، ومن الوافد الفكرى للحضارة الغربية على وجه الخصوص ـ هل عالمنا وطن حضارى واحد لحضارة عالمية واحدة؟ . . أم أن هناك تعددية حضارية فيه؟ . . والتفاعل الحضارى . . والتبعية الحضارية . . والانغلاق والقطيعة الحضارية . . والخصوصية الحضارية . . والمشترك الإنسانى العام فى الفكر . .

٤ ـ الدولة الإسلامية والنظام الإسلامى . . دولة دينية؟ . . أم مدنية؟ . . أم إسلامية مدنية؟ . .

٥ ـ التراث الإسلامى فى القانون ـ فقه المعاملات ـ . . والشريعة الإسلامية . . حدود الثابت . . وآفاق التطور . .

٦ ـ الاجتهاد . . والتجديد . . والإبداع . . فى ميادين : معرفة الذات . . والآخر . . وللإسهام فى الفكر العالمى من جديد . .

٧ ـ الأقليات الدينية : أ ـ الإسلامية فى الديار غير الإسلامية .
ب ـ وغير المسلمة فى ديار الإسلام .

٨ ـ دوائر الانتماء : الوطنى . . والقومى . . والإسلامى ـ التعدد . . والعلاقة . . والمتناقضات . .

٩ ـ الدعوات والحركات الإسلامية الحديثة والمعاصرة ـ الإيجابيات ـ والسلبيات ـ وظاهرة الغلو : حجمها ، وأسبابها ، وعلاجها .

١٠ ـ الدعوات الفكرية والأحزاب العلمانية ـ وطنية وقومية ـ منابعها الفكرية ـ نجاحاتها ـ إخفاقاتها ـ مستقبلها .

تلك مجرد أمثلة لقضايا كثيرة مثارة فى الجدل الدائر بين الإسلاميين والعلمانيين . . والحوار حولها ، وحول غيرها مما يماثلها ، لا يستهدف الوقوف عندها ، بقدر ما يستهدف تحقيق الوحدة أو التقارب حول جزئيات يمكن ويجب أن تكون فى النهاية ملامح سمات وقسمات المشروع الحضارى الإسلامى ، الذى لا غنى عن صياغته ، دليل عمل لكل العاملين فى حقل النهضة الإسلامية ، على اختلاف الاهتمامات والميادين والتخصصات . .

إن الحوار ، مطلق الحوار بين العقلاء الذين يمتلكون عطاء فكرياً صالحاً ونافعاً ، هو فى حد ذاته ، وبصرف النظر عن انتماءاتهم الفكرية والمذهبية والاعتقادية ، فضيلة من الفضائل . .

وإذا كانت فصائل الإسلاميين فى أمسّ الحاجة إلى الحوار فيما بينها . . فإن هناك ، أيضاً ، حاجة ماسة إلى الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين . . وهو ما نرجو أن تكون هذه الصفحات فاتحة لصفحات كتابه ، إذا استوقفت أفكارها ومقترحاتها عقلاء الفريقين ، فلم يمروا عليها مرور الكرام ، القانع كل منهم بما لديه . . فكأن كل حزب بما لديهم فرحون! . .

والله من وراء القصد . . منه نلتمس السداد والتوفيق ، ، ،

دكتور

محمد عمارة

فاضل رسول:

في البداية أشكر جميع من حضر هذه الندوة ومن وعد منهم بالكتابة في هذا الموضوع. وسأبدأ ببعض المسائل الأولية الفنية قبل أن أدخل في الموضوع. إن وقائع الندوة سوف تسجل كما هي وتفرغ فيما بعد، وتعطى لكل مشترك ليساهم في التحرير، وله أن يعدل أو يضيف أو أن يعلق على أقوال الآخرين. ثم ينشر كل ذلك في مجلة الحوار إن شاء الله في عدد الخريف (العدد١٥). وقد كان من المتوقع حضور الأستاذ إسماعيل صبري عبد الله وعصمت سيف الدولة. إلا أن الأستاذ إسماعيل صبري اعتذر بسبب ارتباطه بمؤتمر «البحوث الاقتصادية العربية»، والأستاذ عصمت سيف الدولة بسبب اعتقاده أنه من الأفضل عدم جمع الزيت مع النار في لقاء واحد، وهو مهتم بهذا الموضوع وسيكتب وجهة نظره على حدة. ونحن نأمل أن يكتب أيضا الأستاذ إسماعيل صبري عبد الله وجهة نظره. ونحن بانتظار الأخ الأستاذ مهدي الحافظ الذي سينضم إلينا بعد قليل.

وإني لأدخل في موضوع الندوة وأبدأ بالإجابة على تساؤل الأستاذ علي الدين هلال حول كيفية الدعوة للندوة واختيار أشخاصها، فأقول: إن الحاضرين في هذه الندوة لم يأتوا ولم يدعوا

كممثلين لجهة أو لتيار فكرى أو سياسى معين ، أى لم يأتوا كممثلين للإسلاميين أو العلمانيين . مع وجود هذا التيار وذاك ، فالحاضرون فى هذه الجلسة هم مدعوون للكلام عن الموضوع بصفتهم علماء ومهتمين وعاملين فى مجالات الفكر والثقافة ، وليس بصفتهم ممثلين لهذا الطرف أو ذاك . **وإذا كان لهذه الندوة من هدف فهو الوصول إلى مزيد من التفاهم والوصول ربما إلى صيغ للحوار، للتفاهم وللتعايش المشترك فى مجتمع متعدد .**

والآن أنتقل إلى موضوع الندوة فأقول : لا شك أننا نعرف جميعنا عمق الأزمة التى تعيشها مجتمعاتنا وهى أزمة متعددة الجوانب :ـ أزمة اجتماعية واقتصادية وثقافية ـ والانشقاق بين ما يسمى التيار الإسلامى والتيار العلمانى فى عمق هذه الأزمة . وإنى أقول هذا لا لألغى هذا التيار أو ذاك ، وإنما لأشير إلى وجود رؤى إسلامية مختلفة ورؤى علمانية مختلفة وهذا الانشقاق هو ربما من أكثر الانشقاقات حدّة في تاريخ ظهور هذه التيارات الثقافية والفكرية . وأنا أعتقد أن قدراً من أسباب الخلاف يرجع إلى سوء الفهم وإساءة فهم الآخرين . ومع هذا ليس سوء الفهم وإساءة الفهم هما السببان الوحيدان لوجود هذه الظاهرة . فأنا أقترح أن نبدأ الموضوع بتعريف الظاهرة أو بتعريف التيار الإسلامى وتعريف التيار العلمانى ، وذلك لتحديد نقاط الخلاف لا لكى تكون أساساً للعمل ، ولكن حتى نستطيع فيما بعد أن نبحث فى نقاط الاتفاق ونقاط الالتقاء وعن صيغ التعامل مع بعضنا ولفهم بعضنا بشكل

أفضل . وبالرغم من وجود هذه التيارات المختلفة ،فالجميع يواجه قضايا مشتركة ، وعلينا أن نخوضها جميعاً . فالتحديات التى تواجهها بلداننا هى تحديات مفروضة على كل الجالسين والسائرين فى المركب الواحد ، من علمانيين وإسلاميين .

لا أريد أن أوجه الكلام فى البداية لأحد الحاضرين . أترك لأى أحد يتفضل ويفتح الموضوع ويطرح وجهة نظره .

سعد الدين ابراهيم:

ربما يمكن قبل أن ندخل فى مسائل التعريفات ونتوه فيها ، أن نشير إلى أن استخدام لفظة التيار الإسلامى والتيار العلمانى قد تجلب من الخلط والبلبلة أكثر ما تفيد الندوة .وإذا كان لابد من التقاء المقابلة بين تيارين ، فلنستخدم ونجتهد فى اشتقاق ألفاظ ليست محملة بالقيمة وليست انفجارية . فإذا كان المطلوب هو فعلا إيجاد صيغ للحوار والتعايش بين التيارات كلها ، ليس فقط بين ما يسمى التيار الإسلامى والتيار العلمانى ، وإنما أيضاً بين فصائل كل من هذين التيارين ،فدعونا نوسع إذن ، من إطار القضية . ولذلك ربما من الأفضل استخدام تعبير : التيار الدينى والتيار المدنى . وهذا من شأنه أن يجنبنا الأحكام القيمية التى ارتبطت بكلمة علمانية التى نبتت فى الغرب . هذا اقتراح ، فأنا شخصياً لن أستخدم التعبير الذى استخدمتم : تيار إسلامى وتيار علمانى اسمحوا لى إذا كان لابد من المقابلة أن أستخدم : تيار دينى وتيار مدنى . لأنه

قد يتبادر إلى الذهن أنه عندما يتكلم أحد عن التيار العلمانى قد يجرى الانطباع أن صاحبه ليس إسلاميا . وأن من يطلق عليه فى مجتمعاتنا تجاوزا أنه علمانى لا ينفى ذلك أنه مسلم أولا ، وثانيا أنه يعتبر الإسلام أحد المقومات الرئيسية للمجتمع الذى نعيش فيه . ثم إن هذا الاستقطاب الحاد الذى تعكسه اللفظة ،ربما نحاول أن نتحاشاه منذ البداية قدر الإمكان تجنباً للخلط والبلبلة ، وحتى يكون هناك تراكم لجديد فى مناقشة هذا الموضوع ولكى لا نتخندق فى توصيفنا للتيارين بنفس الطريقة التى تم بها التخندق فى فترات تاريخية سابقة . هذه هى الملاحظة المبدئية حول قضايا التعريف .

محمد عمارة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أعتقد أن الملاحظة التى قالها الأخ الدكتور سعد الدين إبراهيم تثير فعلاً قضية مطروحة لدى الكثير من الناس . فعندما يستخدم مصطلح إسلامى ، وكاتب إسلامى ، وتيار إسلامى ، هل يعنى هذا أن من لا يصنف تحت هذا الشعار هو غير مسلم؟ . هذا ما يثير شيئا من القلق المشروع ولعله من المفيد فى بداية ندوة أكاديمية على هذا المستوى ، أن يقول الإنسان رأيه فى هذه النقطة . فأنا ممن يميلون - وهذا ليس موقفا شخصياً ، ولكنه موقف اصطلاحى - إلى القول بأن مصطلح «إسلامى» لا يعنى أن غير المتصف به ليس مسلما . فنحن فى تاريخ التراث والتاريخ الإسلامى القديم نجد كلمة «إسلامى» تعنى ما يمكن أن تشبهه بالإنسان الذى يأخذ قضية

النظام الإسلامى كأنها الرسالة ،بالمعنى الحركى ، سواء كان ذلك فى القضايا الفكرية أو فى الجهاد التنظيمى نفسه .

ففى الإطار الماركسى مثلا : الطبقة العاملة ممكن أن تكون صاحبة مصلحة فى الاشتراكية ولكن الاشتراكى أو الشيوعى هو المنظم الذى يوجد فى حزب ، وبالتالى يكون هذا الحزب كتيبة طليعية لمن يتوجه هذا التوجه الفكرى ، وإن وجود هذا الحزب لا ينفى وجود أناس تتعاطف مع الاشتراكية وتؤمن بها كأصحاب مصلحة فيها . ولكنهم ليسوا هم بالذات اشتراكيين أو شيوعيين بالمعنى التنظيمى ، أى أصحاب الموقف الذى يحول هذا الفكر إلى واقع تطبيقى .

«الإسلاميون» هم أناس لهم موقف ، إن جمهور الأمة هو مسلم ، والكثير من المفكرين هم مسلمون جيدون على مستوى الممارسات الشعائرية . إذن المقصود هنا : **قضية النظام الإسلامى كقضية جهادية ونضالية . فالإسلامى . هو الذى يريد أن يضع تصور هذا الخيار الفكرى موضع التطبيق** . لذلك فإن تعبير «إسلامى» لا ينفى إسلام التيارات الأخرى . فأبو الحسن الأشعرى عندما وضع كتابه «مقالات الإسلاميين» لم يكن يرى أن الذين لا يقولون بهذه المقالات ولايشتغلون بهذا اللون من الفكر ، هم غير مسلمين . وبالتالى فإن استخدام مصطلح «إسلامى» هو بتقديرى ، استخدام سليم من الناحية العلمية ولا ينفى إسلام الآخرين .

القضية التى تكمل هذا التصور ، أنه خلال حديثنا عن «الإسلاميين» و «العلمانيين» من المفيد جداً أن نكون على بينة من وجود فصائل تُصَنَّفُ تحت عنوان الإسلاميين وأخرى تُصَنَّفُ تحت العلمانيين . وهذا يعنى أننى أخاف عندما يصنف كل الإسلاميين فى خانة واحدة ، وينظر إليهم على أنهم إما كلهم وسط أو متطرفون أو يمين . إلخ . . . والشىء نفسه بالنسبة للعلمانيين ، ذلك أننا نعرف أنه يوجد حتى فى إطار الحضارة الغربية فرْق بين ما يسمى بالعلمانية الثورية التى أرادت تحرير العقل والمجتمع من الإيمان والتدين ، وبين الذين وقفوا عند حدود فصل الدين عن الدولة .

إذن فى إطار الفكر العلمانى هناك فصائل ودرجات وألوان . وفى إطار الإسلاميين هناك من يتصور إمكانية صب الحاضر والمستقبل فى قوالب التجارب الماضية ، وهناك من يقف عند السلف بجمود وأمام ظواهر النصوص ، وهناك من يستلهم هذا التراث وهذه المنابع وينطلق بنظرات مستقبلية . وهذا يعنى إذن ، أنه فى إطار الإسلاميين هناك فصائل ، وفى إطار العلمانيين هناك فصائل وفى رأيى أن هذا التصور مفيد بل وضرورى ، لأننا إذا كنا بصدد التفكير فى هذا الحوار فحتى على المستوى العملى والتدرج الطبيعى **ينبغى أن يبدأ الحوار بين فرقاء وعناصر وممثلين لهم إدراك لوجود قدر من الأرض المشتركة بينهم** . وهذا ما يجرنا إلى السؤال عن مدى ضرورة وجود حوار بين إسلاميين وعلمانيين . أنا أقول لن يصعب الاتفاق على أننا أمة

تعرضت فى القرنين الماضيين إلى مؤثرات فكرية أحدثت انقسامات فى عقل هذه الأمة كما أحدثت ألوانا نتيجة المؤثرات الفكرية والثقافية . وأنا لا أريد فقط أن أقول أن هذه المؤثرات الفكرية هى تلك الغربية فحسب ، والتى طبعت بعضاً منا بطابع معين ، بل أريد القول أيضا أن التخلف الذى ورثناه عن عصور مضت هو أيضاً مؤثر يطبع بعض العقول وبعض الأفكار لدى من يصنفون تحت عنوان الإسلاميين بطابع نريد أن يحدث معه حوار . إذن إن المؤثرات التى ورثناها من الحقب المملوكية والعثمانية وبالتالى من مرحلة تراجع الحضارة العربية والإسلامية ، والمؤثرات التى جاءتنا من الوافد الغربى بألوانه المختلفة ، سواء كان ليبراليا أو شموليا ، هذه المؤثرات المختلفة أحدثت انقسامات فى عقل الأمة . فإذا كنا ، ونحن نشعر بمسؤولية عن قضية النهضة وتجاوز هذا التخلف الموجود ، أى تجاوز المأزق الذى نعيشه فكريا ونهضويا ، وإذا كنا ، بهذا الإحساس ، ندرك أننا جميعا على اختلاف خضوعنا للمؤثرات المتباينة والمختلفة ، أننا فى زورق واحد ، وليس لأى منا زورق آخر ، وبالتالى لا مفر من أن يفهم كل منا الآخر ، وأن يكون هناك اكتشاف واستكشاف للأرض المشتركة بين هذه التيارات الفكرية التى تلونت عقولها ، ليس باختيارها ، وإنما نتيجة مؤثرات فرضت علينا فى القرنين الماضيين ، إذا كان هذا هو التصور عن أبناء الأمة الواحدة ، الذين تؤرقهم مشكلة النهضة ومشكلة تجاوز التخلف ،وليس لدى فريق وحده الحل السحرى ، ومن الممكن والضرورى فى تقديرى أن نكتشف لدى مختلف الفرقاء إسهامات

لابد وأن تقدم فى هذا المشروع الذى نتحدث عنه ، وهو مشروع النهضة ، أو المشروع الحضارى ، لا مفر نتيجة لكل هذه الاعتبارات من أن يكون هناك حوار يفهم فيه كل منا الآخر بادىء ذى بدء ليكتشف كل منا قدر مساحة الأرض المشتركة مع الآخر ، وليكتشف أيضاً حدود نقاط الخلاف ، والأولويات ، وهل هى لنقاط الخلاف؟ أم لنقاط الاتفاق؟

كل هذا يطرح ضرورة قضية الحوار.

فأنا مطمئن إلى أن فهمنا لمصطلح الإسلاميين والعلمانيين ليس فيه الحساسية التى توحى بالمادية أو الالحاد أو معاداة الدين . . . أيضاً ، أن واقع ما نحن عليه يفرض علينا أن نكتشف الأرض المشتركة والصيغة المناسبة لهذا الحوار . وكما أشرت فإنه من حسن السياسة أن يبدأ هذا الحوار بفرقاء لديهم هذه الرؤية المستنيرة والتجميعية والتأليفية والتوفيقية أيضاً ، ولا أقول التلفيقية ، واعتقد أن المجموعة التى تجلس حول هذه المائدة هى من أكثر الناس صلاحية لأن تحتل بالفعل طليعة هذا الحوار وأن تخوض فى هذه القضية . هذه كلمة مبدئية فى هذا الموضوع .

فاضل رسول:

شكراً للدكتور عمارة . اسمحوا لى قبل أن أعطى الكلام لمشارك آخر ،أن اعطى رأيى فى كلام الأستاذ سعد الدين . أعتقد ـ وهذا لا يخفى على أحد من أهل العلم ـ بأن العلمانية ليست موقفاً

عقيدياً من الدين ، وإنما هى موقف من النظام السياسى فى المجتمع ، ليس له علاقة بالإيمان أو بعدم الإيمان ، إنه موقف من نظام الدولة ، ومن علاقة الدين بالدولة . ولهذا يمكن أن يكون الإنسان مؤمنا ويقوم بالشعائر والفروض ، لكن يبقى لديه موقف علمانى من السياسة أو من الدولة ، فتعبير دينى ومدنى ،وكل تعبير حتى إسلامى وعلمانى ، لا يخلو استعماله من نوع من البلبلة . وأنا نفسى استخدمها ، وقد ناقشتها مع بعض الأخوة بتحفظ . ولكن على كل حال ليس لدينا تعبيرات أكثر دقة . فتعبير دينى ومدنى لا يخلو -كما قلت- من بلبلة ، وربما أيضا من بعض الأجحاف ، لأن تعبير دينى قد يوحى للبعض بأن صاحبه ذو موقف غيبى (مقابل مدنى) . ثم لماذا دينى وليس إسلامى؟ أننا بصدد حالة من الصحوة الإسلامية . والمطلوب مناقشة الموقف الإسلامى وليس أى موقف دينى ، الموقف الإسلامى من قضية الدولة ونظام الحياة . . . ثم إن تعبير المدنى - مقابل دينى - قد يوحى بأن الإسلام لا يملك موقفاً مدنياً . هذا فى حين أن للإسلام موقفاً ورؤية مدنية فى تنظيم المجتمع ،ولهذا جذور فى سيرة الرسول ﷺ نفسه فى بدايات الدولة الإسلامية ، وأيضاً فى موقف بعض الأئمة ، مثل محمد عبده وفى أفكار بعض رواد الفكر الإسلامى . . . وخلاصة الموقف أن الدولة الإسلامية هى دولة مدنية ، واعتقد ان الأستاذ محمد عمارة كتب كتاباً فى ذلك . وعلى كل حال ليس عندى مانع فى ان نناقش الموضوع أكثر ،إنى أعترف بوجود بعض البلبلة وعدم الدقة فى المصطلح المستخدم ،

ولكن المصطلحات الأخرى تثير بلبلة أكثر . لذلك فأنى أرى أنه ليس لدينا بديل أدق من المصطلح المقترح ، وسوف نستخدمه مع التحفظ . . ثم إن النقاش نفسه سيبين وجود فصائل إسلامية وفصائل علمانية ، ورؤى علمانية . وربما سوف نتبين بعد النقاش حدود هذا الفهم عند مختلف الفرقاء .

على الدين هلال

بسم الله الرحمن الرحيم

أود أن أعبر عن تحفظى حول استخدام بعض التعبيرات المستخدمة فى هذا النقاش . أحد مصادر هذا التحفظ أننا نستخدم تعبيرات لها استخدامات ودلالات فى حلبة الصراع السياسى فكلمة العلمانية - والعلمانيون - مثلاً لا يمكن التعامل معها كمفهوم فكرى أو ثقافى وحسب ، ولكن أصبح لها استخدام سياسى حزبى ،وأصبحت جزءاً من الصراع السياسى ، فكلمة علمانية هى «سُبّة» أو «تهمة» فى الأدبيات الإسلامية ، فكيف أستطيع البدء فى النقاش مستخدما هذا التعبير ؟

مصدر ثان للتحفظ هو غموض المفهوم ، فهل نستخدم تعبير العلمانية مثلاً بنفس المعنى أو المضمون ، أم أن لكل منا معناه الخاص ، ورأيي أننا تناولنا هذا المفهوم بتعميم وبساطة . فالتعبير هو من اختراعنا نحن فى اللغة العربية ، والغربيون لديهم تعبيراتهم وهى أما Laic وأما Secular

ويتـفـرع عنهـا Secularism و Secularisation . ثم أن هذا التعبير ترجمناه إلى اللغة العربية بأكثر من تعبير مثل الدهرية والعلمانية . وهناك من يقول بالدنيوية . والمفهوم الغربى له فى الأصل اللغوى معان مختلفة تدور معظمها حول الاهتمام بالأمور الدنيوية أو المدنية مقارنة بالأمور الغيبية والميتافيزيقية ، كما تدل على عدم الإنخراط فى السلك الكهنوتى ومناصبه . والمفهوم يتضمن معان مختلفة مثل التسامح الدينى ، والعقلانية واحترام العقل . ويدل أيضاً على انتقال بعض الوظائف والاختصاصات من الكنيسة أو المؤسسة الدينية إلى مؤسسات مدنية أخرى .

وأعتقد أننا يجب ان نتجاوز اللفظ إلى المضمون ، وإذا كان تعبير العلمانية من التعبيرات التى لا تلاقى استحساناً ، فلا بأس من استخدامه ،ولكن المهم هو المضمون فهذا التعبير يتضمن بعض الأفكار الأساسية التى لا يقوم بدونها مجتمع قويم مثل التسامح وغير ذلك من الأفكار ، وفى كل الأحوال فإننى أدعو إلى الدراسة المتأنية لمتضمنات المفهوم .

مصدر تحفظى إذن أن تعبير العلمانية تعبير مُحَمَّل فى الاستخدام السياسى لسنوات طويلة ،ثم يكون علينا اليوم أن أقف تحت لوائه وأن أقبل أنه المقابل للدينية أو للإسلامية .

الموضوع الآخر الذى أريد أن أتحدث فيه فى البداية هو مستوى التحليل . هل نريد إدارة الحوار على المستوى السياسى العملى ، أى ماذا يوحدنا إزاء بعض القضايا الراهنة مثل التخلف والاستعمار وغير ذلك من قضايا ؟ أم نريد أيضاً أن نثير قضايا فكرية وفلسفية؟ .

من ذلك سؤال هل الدين -أياً كان الدين- هو المصدر الوحيد للذاكرة التاريخية فى المجتمع؟

أعنى هل الدين هو المصدر الوحيد لثقافة الشعوب، أم أن الشعوب عبر تطورها التاريخى لمها مصادر أخرى للثقافة والقيم. وما هى العلاقة بين الدين وغيره من العوامل الاجتماعية والخبرات التاريخية فى تكوين الشعوب والأمم، ومنها الشعوب الإسلامية.

وأخيراً تعليقاً على الحديث عن الوافد وغير الوافد، وعن الموروث والوافد. أسأل: من أين تريدون أن يبدأ التاريخ؟ هل التاريخ يبدأ فى القرن التاسع عشر مع وصول الاستعمار الأوربى؟

وهل صحيح أن كل عللنا وأمراضنا بدأت منذ ذلك الوقت فقط؟ لماذا لا نبدأ مثلاً من نهاية الحروب الصليبية؟، من لحظة انتصار إسلامى؟ ونسأل: ماذا حدث للمجتمعات الإسلامية؟ وماذا حل بها من تطورات؟ وتاريخنا لم يبدأ فى القرن التاسع عشر ولا نستطيع أن نفهم مشاكلنا وقضايانا فى جذورها العميقة ما لم نتتبعها تاريخيا إلى ما هو أبعد من ذلك؟.

طارق البشرى:

بسم الله الرحمن الرحيم

فيما يتعلق بالتعريف أو بالتعريفات، أى بالنقطة التى أثارها الدكتور سعد، لا أجد أن لدىَّ مخالفة مبدئية لأننا نستبدل بألفاظ معينة ألفاظا أخرى، فعند وجود ألفاظ محملة بعواطف

ومعان سياسية نتناقش بتحفظ ، ونستبعد إلى حد ما ، كضرورة من ضرورات المناقشة الواضحة ، نستبعد فكرة الارتباط بهذه الشحنة العاطفية ، لا أجد مانعاً من هذا . ولكن مع ملاحظة شيء أن لفظ دين أعم من لفظ إسلام . إذ أنه في الفكر الاجتماعي عامة يميل الفكر الاجتماعي الغربي ، صاحب السيادة ، إلى أن يعتبر خصائص المسيحية هي الخصائص العامة للدين ، أي هي بالذات خصائص الموقف الديني والفكر الديني . هكذا فإن مناقشة مسألة العلمانية والدين عبر خصائص المسيحية ،تأتي مختلفة عن مناقشة العلمانية والدين عبر خصائص الإسلام . ولذلك لابد أن يكون واضحاً في ذهننا عندما نتكلم عن مفاضلة أو عن علاقة أو عن صراع أو عن جدل وحوار بين العلمانية وبين الدين ، أن يكون واضحاً في ذهننا أن الدين هنا متمثل بالخصائص الإسلامية وليس بالخصائص الغربية أو الخصائص المسيحية . ذلك أنه يخيل لي أن من يتكلم عن الإسلام أحياناً يتكلم عنه وفي ذهنه المسيحية ، فما بالك إذا استخدمنا كلمة الدين دون كلمة إسلام . إن أحد الحجج الرئيسية للموقف الإسلامي في مواجهة العلمانية يتعلق بخصائص الإسلام خاصة في هذا الأمر ، وليس بالخصائص الدينية عامة ولا بالخصائص المسيحية . هذا بالنسبة للنقطة الأولى .

النقطة الثانية : أتصور أنه من الممكن أن نتلمس طريقنا للمناقشة من خلال قضايا معينة ، كقضية المسألة الوطنية

والمواجهة التاريخية بين بلادنا وبين الغرب ، التحدى الإساسى الذى نواجهه فى المرحلة التاريخية التى نحياها الآن ، النهضة الاجتماعية فى ما تمليه هذه الأوضاع الوطنية ،مسألة الوحدة السياسية على نطاق مجتمعنا العربى أو الإسلامى ، مسألة الوحدة بدل التفتت ، مسألة التضامن بدل التفسخ ، بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية . . .

يعنى كل هذا ، أن نرى دور كل من العلمانية والدينية بمعناها الإسلامى فى هذه القضايا . أما بالنسبة لما قاله الدكتور علىّ حول تساؤله من أين يبدأ التاريخ ، عندما يبدأ التاريخ بحدث معين أو مرحلة معينة نكون قد اخترنا من قبل تحديدا لخصائص معينة لهذه المرحلة ، أتصور أننا حتى زمن قريب لم نكن نختلف على أن التاريخ المعاصر يبدأ منذ القرن التاسع عشر ، وأتصور أننا نستطيع أن نتفق بشكل ما على أن هناك مرحلة جديدة تشملنا جميعاً وتؤثر فينا ولها خصائص متميزة ، بدأت منذ بداية القرن التاسع عشر ، أو من نهاية القرن الثامن عشر . ويخيل إلىّ أننا متفقون إلى حد كبير على تحديد خصائص هذه المرحلة المتميزة عما قبلها . ولكن لا نستطيع أن نعتبر أن هذه الخصائص تميز هذه المرحلة خاصة عن الحروب الصليبية ، لا أتصور أن بداية للتاريخ المعاصر من نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر هو تحديد متعسف من ناحية الأوضاع التاريخية والخصائص التى نعيش فيها ، هذا ما كنت أود قوله .

فهمى هويدى:

النقطة التى أثارها الدكتور سعد تعكس فى الحقيقة قضية لغة الحوار وتعريف المصطلحات عند الأطراف المختلفة . وهذه قضية بالغة الأهمية فى أى حوار، لأنه أحياناً تستخدم المصطلحات فتلقى فى ذهن كل طرف معنى مغايرا لهذا المصطلح أو ذاك . وبالتالى فإننى موافق فعلاً على أن إطلاق المصطلح على جملته هكذا ليس كافياً فى تعريف أى موضوع . يعنى ليس كافياً أن يقال أن أحداً ما هو إسلامى ، وآخر هو علمانى ، لابد أن يقال : كيف هو إسلامى ، وكيف هو علمانى . ذلك أنه يمكن عبر هذا السؤال أن نجد إسلامياً مدنياً . . . .

والحقيقة أننا ونحن جالسون ـ والمفترض أننا جالسون فى مجلس علم ـ متأثرون بالفوضى الفكرية ومناخات الشغب الحاصلة فى المنابر الإعلامية العامة حيث تنتهك مصطلحات كبيرة ويجرى تأويلها . بينما لو نزعنا من وعينا ما هو حاصل فى المنابر العامة ، وبالذات المنابر الإعلامية ، من صخب وجدل وشغب على مثل هذه الأفكار ، فلربما يختصر علينا مساحة كبيرة جداً فى الحوار وبالتالى فإنى أرى أن التصنيف إسلامى وعلمانى ، وكذلك دينى ومدنى لا يكفى ، لكن لنتعامل مع الموقف بوصفه وليس باللافتة الموضوعة حوله . كلنا إسلاميون أو من يختار لنفسه لافتة الإسلام أو التزام الإسلام .ربما لبعضنا تصور مختلف لهذه اللافتة . وبالتالى فإننى أود القول أنه فى

موضوع المصطلح قد يطول بنا الجدل ولا نصل إلى نتيجة ، لأن الصياغات كلها محملة بمعان بعضنا يقبلها وبعضنا الآخر يرفضها . وهكذا فلا بديل عن استخدام المصطلح بتعريف الملحق . كأن نقول : هذا إسلامى له موقف كذا ، وهذا علمانى له موقف كذا . . وكما قلنا ، إذا كان الإسلاميون درجات فالعلمانيون هم أيضاً درجات . فعلى سبيل المثال ، أنا استخدمت فى مرات عديدة ، تعبير التطرف العلمانى على أساس أن هناك تطرفاً علمانياً كالتطرف الإسلامي . كيف؟ هذه المسائل تتضمن تفاصيل . والخلاصة أننا لن نصل إلى حل فى هذا إلا بحديث موضوعى عن المواقف ، وليس عن اللافتات .

فى النقطة الثانية : فى موضوع «الوافد والموروث» والتى أثارها الدكتور علىّ أرى أن هذا التعبير يظلم الموقف الإسلامى ظلماً بيناً . فقيما نعلم أو أعرف أنا ، **أن الموقف الإسلامى لم يتعامل مع الفكر أو التجارب الأخرى بمنطق الوافد والموروث. لقد تعامل مع التجارب والأفكار بمنطق الصالح والفاسد. ومعيار الصالح والفاسد هو معيار مختلف تماماً عن صيغة الوافد والموروث، لأنه يعنى انك منفتح على الأفكار والتجارب الأخرى فتنتقى ما تراه مصلحة وتتجنب ما تراه مفسدة.** صحيح أننا تجادلنا كثيراً فى السنوات الماضية عن الوافد والموروث والأصالة والمعاصرة وعن العديد من أمثال هذه الثنائيات ، ولكن لا أظن أنها تعبر تعبيراً صالحاً عن الموقف الإسلامى أو التصور الإسلامى الصحيح .

النقطة الثالثة: أنا أخشى أننا ونحن نفسح صدورنا للحوار، أن نُسْتدرج إلى قضايا فرعية كثيرة، وأرجو على الأقل من الناحية التنظيمية - وليس فى هذا افتئاتاً على حق الأخ فاضل مدير هذه الجلسة - أن نحدد الموضوعات لأن موضوع ندوتنا موضوع طويل، ويمكن أن نقضى فيه ساعات وأيام وبالتالى لنختر موضوعاً محدداً، أو موضوعين أو ثلاثة، نتبادل حولها الرأى. لأنه يخيل إلىّ أننا لو تجاوزنا مشكلة الحوار فلسوف نكتشف فى نهاية الأمر أن المسافات ليست هى بالجدية ولا بالعمق ولا بالتناقض الذى يبدو للوهلة الأولى، عند إلقاء المصطلح. إذا تكلمنا أيضاً ببعض التعسف فى استخدام المصطلح، إذا تكلمنا عن علمانى معتدل مع إسلامى مستنير، سوف نجد أن المسألة ليست سوى خطوة لا تفرق كثيراً. المشكلة أننا بحاجة لأن نحدد ضوابط اللغة ونفهم عمن نتكلم وماذا نتكلم، وأن نحدد موضوعنا أو موضوعاتنا حتى لا نُسْتدرج لمسائل قد تطول بنا وقد لا تصل معها إلى نتيجة.

فاضل رسول:

شكراً، أستاذ فهمى. أقترح أن نكمل دورة تقديم وجهة النظر فى مدخلنا إلى الموضوع حول الكلام الذى أثير. ثم نحدد النقاش على مسألة أو مسألتين.

محمد العوا:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة أن الموضوع التعريفى استوفى إلى حد كبير القضية التى أثارها الأخ فهمى ، وقبله الأخ طارق هى قضية : أى الموضوعات ينبغى أن تعالج؟ فالذين يدعون إلى موقف فكرى أو حضارى أو حركى فى بلدنا أو البلدان المماثلة لبلدنا ، منطلقين من موقف اعتقادى يصنفون كدينيين أو إسلاميين مع اختلاف الدرجات ، والذين يدعون إلى موقف فكرى وحضارى وحركى منطلقين من موقف يحرصون على تسميته أنه عقلانى - على افتراض أنه مضاد أو مناقض لموقف غيبى أو دينى - يصنفون تصنيفاً آخر. الهدف الذى يسعى إليه هؤلاء وأولئك لم يجر تحديده على بساط البحث أبداً . الذى يحصل إبراز التناقضات بين الفرق وإظهار المواقف الحادة جداً بين هذا وذاك الذي يؤرق الناس المشتغلين بهمّ الأمة فعلاً هو السؤال : إلى متى يظل هذا التفرق قائداً لأفكار الناس ولأعمالهم ،ومانعاً لهم من الدخول لمعالجة المشاكل الحقيقية للمجتمع؟ يعنى أنه إذا اشتغلنا بقضايا الأصالة والمعاصرة والوافد والموروث والتراث والتجديد والعلمانية والإسلام إلخ .. . لن نصل إلى شيء ، لأننا بالفعل منذ سنوات ونحن مشغولون بهذا ولم نصل إلى شيء . نحن نقترب على مستوى الصداقة ، ونبتعد على مستوى الفائدة المرجوة لأمتنا وشعبنا وبناتنا وأبنائنا . المشكلة الأساسية فى نظرى تكمن فيما يظنه كل طرف بالآخر ، فالذين

ينطلقون من موقف دينى إسلامى على وجه الخصوص يظنون أن كل من لا ينطلق من موقفهم هو عدو للدين ، وبالتالى فهو مستبعد من إطار العملية الإصلاحية التى ينبغى أن تجرى فى المجتمع ، والذين ينطلقون من موقف يسمونه عقلانى ، ونحن نسميه علمانى ، ينطلقون أيضاً من أساسية أو مسلَّمة ، أن كل من ينطلق من موقف اعتقادى هو متخلف وفاقد القدرة على العطاء ومرتد إلى الماضى . وبالتالى فالتفاهم معه سيكون تفاهماً بين طرشان ، أو حواراً بين خرسان . فلا يستطيع أحد وفقاً لذلك أن يصل إلى نتيجة . مايستطيع هذا النوع من الحوار أن يقدمه للناس إذا قرأوه أو إذا سمعوه ، أو إذا تأثروا به على أى نحو هو إثبات بطلان هاتين المسلَّمتين ، بطلان أن الذين ينطلقون من موقف علمانى أو عقلانى هم أعداء للدين ، أو أعداء للتراث والحقيقة التاريخية ، أيّاً كانت نقطة البدء ، لأن الذى قيل عن البدء من الحروب الصليبية يمكن أن يقال عن البدء من انتصارات المسلمين على الفرس والروم . فالذى ستجده بعد الحروب الصليبية من أخذ من الغير هو نفسه أضعاف مضاعفة عما ستجده بعد الانتصار على الروم والفرس من الأخذ منهم . **فالقضية ليست قضية من أين نأخذ ولكن ماذا نأخذ؟.** وهذا لا يحدده موقف فكرى مجرد ولكن يحدده موقف فكرى وتحدده حاجة واقعية : اقتصادية واجتماعية وتنموية .

فالمشغولون بتقدم هذه الأمة من أى موقع فكرى كان يجب أن يضعوا فى اعتبارهم أن الحاجة الاجتماعية والاقتصادية ستكون غالبة - فى الواقع العملى - على كل النظريات والأفكار .

ويستحيل أن يتحقق الاستقلال الفكرى بمعناه الصحيح. ونحن راسفون فى أغلال تبعية اقتصادية وسياسية وعسكرية . لذلك فإن نقطة البدء عندى ليست تفضيل موقف فكرى معين على موقف آخر تفضيلاً نظرياً مجرداً ، ولكن التفضيل مرهون دائماً ومبنى أساساً على مدى الجمع بين الموقف الفكرى والعمل الجاد اجتماعياً واقتصادياً - بوجه خاص - لتحقيق التنمية الذاتية الشاملة التى تمكننا من تحقيق الاستقلال الحقيقى فى المجالات كافة وأولها - عندئذ - المجال الفكرى .

علي الدين هلال:

بسم الله الرحمن الرحيم

أود توضيحاً : لماذا ذكرت هذا المثل والمسألة ليست اعتباطية ، القضية أن هناك وجهة نظر تربط كل المشاكل وكل الأمراض بما حدث مع القرن التاسع عشر والهيمنة الاستعمارية . بينما الحقيقة أن بعض هذه المشاكل والأمراض بدأت قبل ذلك ، وأن قدرات التجديد والإبداع توقفت فى المجتمع قبل ذلك . وجاء الاستعمار الأوربى ليُعَقِّد المشكلة . لذلك تصورت أن نبدأ تحليلاتنا ونظراتنا من لحظة انتصار للمجتمع لكى نرى ماذا حدث له ؟ .

محمد العوا:

مع تقديرى لما قصدته . لكن لا أظن مع هذا أننا سوف نتفق على أن الغالبية من التيار الإسلامى - مع تجاوز التسميات - تبنى

أيديولوجيات فى الإصلاح وفى مخاطبة مشكلات الناس من هذه النقطة بالذات . فالكثير من هذا التيار يرون فى بناء أيديولوجياتهم أنه لو لم يكن التحلل قد وقع من قبل ، لما استطاع نابليون أن يأتى ولما استطاع الإنجليز أن يأتوا . فبعضهم يرى أن التحلل قد بدأ بعد ٣٠سنة من وفاة الرسول ﷺ وبعد انهيار الدولة الراشدية وقيام الدولة الأموية . . وآخرون يرجعون عملية التحلل إلى ما بعد الدولة العباسية وسقوط الأندلس . . إلخ . . هناك محطات كثيرة فى التاريخ وكل واحد يأخذها كنقطة بداية فى الانهيار والتحلل اللذين أصابا المجتمعات الإسلامية والواقع أنه حتى فى حال حل هذه المشكلة يا دكتور علىّ ، فلا يقودنا هذا إلى أن نتفق على مجريات الأمور لأن مجريات الأمور التى نود الاتفاق عليها هى مجريات المستقبل مجريات الغد . نحن مهما اختلفنا على الماضى ، فهذا لن يحل لنا مشكلة الحاضر ولا مشكلة المستقبل . فالذى ينبغى أن يتفق عليه الناس أو يتناقش فيه الناس هو ماذا سيفعلون غدا . لأن ما حصل بنا وبإسلامنا فى الماضى أصبح من التاريخ ، صحيح أن له قيمة ، ولكنها قيمة أكاديمية أكثر منها عملية . إن ما يشغلنى هو ماذا نفعل اليوم وماذا ينبغى أن نطلب من الناس أن يفعلوا غداً . فإذا استطاع كل الأطراف أن يتوجه إلى هذه النقاط المستقبلية ، فالخلاف الفكرى سوف يُوظف لمصلحة المشروع النهضوى والحضارى . والخلاف العقائدى سيستخدم لاستثمار التجربة القادمة . لكن إذا ظلت كل الفرق متمحورة حول خطأ فرقة من الفرق فى نقطة تاريخية معينة أو فساد استدلالها

على مقولة معينة ، لن نتقدم إلى الأمام أبداً . ومثل هذا الحوار لا قيمة له إذا لم يقدنا خطوة واحدة إلى الأمام وحتى السبعة أو الثمانية الجالسين على هذه المائدة إذا لم يتناولوا بالبحث نقطة مستقبلية فى العمل وليس فى الكلام والتنظير والتأجيل ، فإنهم لن يصلوا إلى نتيجة . ومن هنا أعتقد أننا يجب أن نتوجه فعلا إلى ما طالب به الأستاذ فهمى هويدى : أى تحديد عمّ نتكلم ، ولماذا نتكلم عنه من الناحية الفكرية والعملية معاً ،اليوم وغداً ، وليس فى السنوات الماضية أو القرون الماضية ، هذا ما أحب قوله الآن .

محجوب عمر:

طبعاً أنا حظى سعيد أن أتكلم بعد كل الكوكبة التى سبقتنى . إن السؤال الذى أثاره الدكتور علىّ والذى تكلم فيه الإخوان ، هو سؤال يشغل بالى منذ اللحظة التى قال فيها الدكتور فاضل ، إننا نود الكلام عن الإسلاميين والعلمانيين . فهؤلاء جميعاً مسميين ، نحن البشر الذين استنبطناهم أوجيلنا على الأقل الذى أوجد تسمياتهم . لقد فكرت هل فى التاريخ ، قبل أن تنهار بلادنا وتتغرب مجموعة سمت نفسها إسلامية؟ لنفترض أن مجموعة كهذه قامت تجاهد ضد السلطان أو الوالى أو الحاكم ألا يحمل هذا التعبير نفسه شبهة تكفير الآخرين؟ . ومن ناحية ثانية العلمانية هى كلمة غير عربية أبداً ،وقد استخدمت بشكل ضيق بين النخبة كما استخدم غيرها من الكلمات المستوردة دون النظر إلى ظروف نشأة الكلمة الأصلية . وهى على أى حال ترجمة لكلمة Secular أو Laic

تماماً كما ترجمت كلمة Socialism بأنها اشتراكية وكلمة Culture بأنها ثقافة أى ، نحن الذين نحتنا الاسم وها نحن نخوض معارك حوله . وفى الحقيقة أن الضجة المثارة حول هذه الكلمة سببها انتقاء الإسلاميين لأصحابها وإصرار بعض المثقفين المصريين وهذا أمر غريب ، على توصيف أنفسهم بها وكلا الموقفين نابع من الضد ، أى أنه عند نهاية أحد المسميين ينتهى الآخر ، وإن كان اسم الإسلاميين بالطبع ملتصق بحضارتنا ونابع منها ويحمل قيمة إيجابية هى التمسك بالتراث وبالهوية الذاتية بينما اسم العلمانية يعنى التبرؤ من هذ الهوية . إن العلمانية ككلمة موجودة فى مصر ولكنها قاصرة على الإخوة الأقباط إذ يتم التمييز بينهم على أساس هذا كهنوتى وهذا علمانى ، أى أن الأول قد حصل على هذه الصفة من مرتبة أعلى فى الهيكلية الكنسية ، أما الثانى فليس من رجال الدين بل من الرعية . على ذلك فإن معركة إسلامى وعلمانى هى معركة فرضها الربط الذى يصر عليه بعض المثقفين المصريين بين كلمة علمانى هذه وبين رفض التيار الإسلامى . والغريب أن كل من يدافع عن هذه الكلمة يبدأ بقوله : أنا علمانى ولكن ليس بالمعنى الغربى للكلمة . لماذا إذاً التمسك بها ؟ .

فاضل رسول:

موجهاً الكلام إلى مهدى الحافظ :

تفضل إذا كان لديك وجهة نظر أو تعليق على الموضوع ، ثم نبدأ بتحديد موضوع أو موضوعين لتتم مناقشتهما .

مهدى الحافظ:

أعتذر أولاً عن التأخير بسبب اشتراكى فى ندوة أخرى . وكان يصعب علىّ ترك القاعة وهى على وشك الانتهاء ، لأنه كان يجرى تلخيص للأفكار وكان علىّ ثمة مهمة فى الجلسة . وكنت قد أخبرت الأخ فاضل بهذا الأمر .

أولاً : إنها فرصة سعيدة أن ألتقى بمجموعة من الأصدقاء والإخوان الذين سبق وقرأت لهم الكثير والتقيت بهم . وهذه الفرصة لا شك أنها ثمينة ، لأننا نتبادل الرأى حول هذا الموضوع الهام وفى تقديرى أن تركيز موضوع النقاش على تقسيم التيارات والفئات لمجموعتين علمانية وإسلامية ، كما ذكر الإخوان ، لا يؤدى إلى نتيجة لسبب بسيط أنه ما إن نثبت بأن هناك إسلاميين وغير إسلاميين ، فمعنى ذلك أننا نشير بإصبع الاتهام لبعض المسلمين العلمانيين بأنهم غير إسلاميين ، وفى الوقت نفسه ، تخلق بهذا ، نوعاً من التضاد والتباعد ما بين هذه الفئات على أساس غير الأساس المنشود الذى هو التوجه لمشروع حضارى جديد .

وفى الحقيقة ، لقد ذكر شىء طيب جداً حول هذه المسألة : الأرضية المشتركة ، أو لغة الحوار أو ربما أسميها إدارة العلاقات بين التيارات والقوى ، فالأرضية المشتركة تنحصر بكل تأكيد فى الحرص المشترك والرغبة فى العمل المشترك من أجل تجاوز التخلف وإقامة النهضة . وعند ذاك مطلوب أن نحدد ما هى أهداف ومهمات هذه النهضة . وأعتقد أن مجال الاجتهاد هنا واسع جداً ويمكن أن يؤدى إلى نقاش مثمر وجيد .

والنقطة الثانية : قضية إدارة العلاقات أو الحوار بين التيارات أو القوى المختلفة . وهذه مشكلة الآن . يجب ألا ينظر لها على أنها مسألة مفتعلة . أعتقد أن بعض الإخوان شارك عام ١٩٨٣ فى ندوة عقدت فى قبرص ودارت حول الديمقراطية فى العالم العربى . وقد أجمع الحاضرون فى تلك الندوة على أهمية التعاقد الديمقراطى بين كل التيارات والأحزاب ، بهدف الاعتراف المتبادل وإعطاء الحرية للجميع للتعبير عن وجهة نظرهم . أعتقد أن هذه الصيغة لو جرى اعتمادها اعتماداً حقيقياً وصادقاً ، لتجنبنا الكثير من متاعب الصراع فى المستقبل . لأنه بكل تأكيد سيستمر الصراع . وهذا طبيعى ، طالما توجد برامج وآراء مختلفة ، الصراع قانون الحياة ، ولكن يجب أن يتم تنظيم لهذا الصراع على أساس الاعتراف المتبادل بوجود الرأى الآخر ، والتيار الآخر .

وأما بالنسبة للأرضية المشتركة ، فكما ذكرت منذ قليل ، أن نقطة البدء تبدأ أولاً بوصف الواقع ، ثانياً بتحديد المهمات ، وثالثاً بتعيين أسلوب التعامل . وفى تقديرى ، لو جرى الاتفاق على هذا فلسوف يكون خير مدخلٍ لندوة من هذا القبيل . شكراً .

فهمى هويدى :

كلمة واحدة . الحقيقة للتاريخ : لابد أن نسجل أن مسألة استخدام الإسلاميين بمفهوم النفى وليس بمفهوم التخصيص على الصعيد العملى ، ليست قائمة فى الساحة الإسلامية . إلا لدى تجمع واحد ـ وإذا شئنا أن نحدد ـ فهى جماعة التكفير والهجرة

التى اعتبرت نفسها جماعة المسلمين ، واعتبرت أن من خرج على هذه الجماعة هو خارج على جماعة المسلمين . أما كافة الفصائل المنتمية إلى ما قد نسميه بالتيار الإسلامى والعاملة على الساحة الإسلامية ، لم تستخدم لفظ إسلامى بالمعنى الذى ينفى الآخر ويخرجه من عقيدته ، بل إنها استخدمت المصطلح للتخصيص وليس للنفى . فأنا أخشى أن يكون إلحاحنا على هاجس النفى متأثراً أيضاً بالمناخ الإعلامى أو بالهرج الإعلامى حيث كان الذى يحاول أن يشهِّر بالتيار الإسلامى ، يلجأ إلى القول :أنتم إسلاميون ومعنى هذا أننا نحن غير إسلاميين . هذا غير صحيح . فى الحقيقة وفى الممارسات العملية وفى أدبيات الجماعات الإسلامية ، أن النظرة الغالبة والتى تمثل ٩٠٪ من المجموع ، لم تستخدم المصطلح للنفى على الإطلاق ، إلا فى الحالة التى ذكرتها والتى اعتبرت الأخرين خارجين ، بما فيهم الإسلاميين . وهذا الفصيل انحسر دوره وحجمه فى الواقع الاجتماعى والفكرى فى مصر . والخلاصة أنه فى واقع الحركة الإسلامية هناك تسليم بأن الإسلامى هو ما تفضل به الأخ الدكتور محمد عمارة بوصفه أنه المشغول بالهمّ الإسلامى العام ، والآخرون مسلمون ، لهم عقيدتهم وليسوا خارجين عن الملة كما يخطر للبعض فى الحوار .

سعد الدين إبراهيم:

طبعاً لا أريد أن أستغرق فى هذه النقطة الأولى ، ولو أن الاستغراق فيها فتح على العديد من الموضوعات التى ستمثل

الجسم الرئيسى فى هذه الندوة فلقد أثيرت فى معرض الحديث عن التسميات والمصطلحات والتعاريف قضايا المضامين . ولذلك أضيف إضافة قبل أن ندخل فى الموضوع أو الموضوعين اللذين يمثلان الأرضية المشتركة بين مختلف التيارات والفرق . دعنا ننسى الآن تسمية المشكلة فى استخدام إسلامى وعلمانى : الإسلامى لا يمانع فى هذه التسمية ، أما من يوصف بالعلمانى ، فهو لا يقبل بهذه التسمية ، ولذلك يبدأ الحوار . إن فريقاً يفرض من حيث يقصد أو لا يقصد تسمية على الآخر . الآخر لا يوافق عليها . ليست هذه مسمياته هو . صحيح كما قال الأخ محجوب ، هناك بعض من يعترف ويعتز ويفخر أنه علمانى ، إنما كثير ممن يصنفون كعلمانيين لا يقبلون هذه التسمية لأنفسهم لاعتبارات عديدة لن أدخل فيها ، ومنها الإيحاءات سواء المصرّح بها كما فى حالة التكفير والهجرة ، أو الملمّح بها كما فى حالة بعض الأصدقاء الكتاب ، كالأخ عادل حسين - وبدون قصد الإساءة لشخصه - عندما يقول « الإسلاميون والدنيويون» . فمعنى هذا أن كل دنيوى ليس إسلامياً ، قد لا يقصد هذا وإنما إيحاء . . .

فاضل رسول:

كذلك هذا يوحى بأن الإسلامى غير دنيوى ، يعنى أنه خارج الأرض وخارج العالم .

سعد الدين إبراهيم:

ما أودُّ قوله : إذا كان الإسلاميون يقبلون هذه التسمية فيما

يتعلق بهم ، فلا ينبغى أن تفرض تسمية العلمانيين على الآخر . وهذا يعنى أنه من أضعف الإيمان أن نترك الآخر يختار تسميته بنفسه .

لقد اقترحت دينى - مدنى فى المجتمع الإسلامى ، دينى - مدنى بين المسلمين . يجب أن نكون منصفين لمن يودون أن يطلقوا على أنفسهم مسلمين . إذا كانت هذه التسمية هى التى يريدونها ويعتزون بها ، فليس من حق أصحاب التيارات الأخرى أن ينكروا عليهم هذا إلا بالقدر المضاد أو ما يطلقه الدين الإسلامى على غيره . يعنى هنا أنها محاولة للإنصاف فى إطلاق التسميات . وهناندخل فى التعريف ، كل هذا فى المصطلحات ، ومع ذلك فقد دخلنا فى عدد من الموضوعات . ولا أريد الاستغراق فى هذا أكثر من ذلك . فأنا أتفق مع كل الإخوان الذين دعونا لنتحدث عن الحاضر والمستقبل . أنا أوافق على كل ما طرح ، لأن هناك أكثر من قضية : قضية نحن والخارج ، الاقتحام أو الاختراق أو الهيمنة أو الغزو ، قضية النهضة ، كيف ندفع التخلف كيف نستعد لمجابهة القرن الواحد والعشرين ، قضية العدالة . . .

إن الدخول فى كل هذه القضايا سيكشف عن نقاط الجمع . فأنا وجدت فى بعض البحوث والدراسات والاجتهادات أن طبيعة الهموم وما يقترح لهذه الهموم من حلول لا يختلف كثيراً بين التيارات . بل وجدت أحياناً اقتراباً وتشابهاً بين بعض فصائل ما يسمى التيار الإسلامى وبعض فصائل ما يسمى التيار المدنى أو العلمانى أكثر من

التشابه بين فصيلين إسلاميين أو بين فصيلين مدنيين . هذا إذا ما دخلنا فى جوهر الأمور . إنما يظل الخلاف فى نقطة البدء النقطة المرجعية . وفى هذه لابد أن نتفق على أن يسمى كل نفسه كما يريد . أيضاً لكلٍ أن يختار نقطة البدء . فالماركسى يختار نقطة البدء الاستغلال والعدالة ، بينما الليبرالى يختار نقطة البدء الديمقراطية ،والقومي يختار الوحدة إلخ . . . هذه كلها نقاط بدء . إنما لا أحد من هؤلاء على الإطلاق ، كما لا أحد من الفصائل الإسلامية ، بالرغم من الاختلاف فى تحديد نقطة البدء ، يهمل القضايا الأخرى . إنما هو فى انطلاقه من نقطة البدء يحدد كيف سيدخل ويعالج كل هذه القضايا والأمور .

فاضل رسول:

يمكن أن تسمحوا لى أنا أيضاً بتعليق بسيط على هذه الدورة من المداخلات . أنا أقول رغم أهمية الاتفاق على موضوع أو موضوعين لنقاشنا ، يبقى أن هذا النقاش المدخلى كان ضرورياً لإرساء أساس للندوة .

برغم وجود مشاكل مشتركة مثل التنمية ، التعددية ، الديموقراطية ، مواجهة الخارج ، وغيرها ، فإنه لابد من الاعتراف بأن هناك مشكلة قائمة فى المجتمع بسبب هذه التسميات نفسها ، وبسبب الانتماء والاصطفاف العلمانى أو الإسلامى . . هناك خلاف . فلو نظرنا إلى الكم الهائل من الكتابات الصحفية والكتب ، وإلى الجهد الذى يبذله زعماء الأحزاب والقوى

السياسية ، لرأينا أن جزءاً كبيراً منه منصبٌ على هذه المسألة والسجال فيها . فالشروع بتحديد المفاهيم وإجلاء الغموض والبلبلة المرتبطة بهذه التسميات ، هو مدخل صحيح لهذه المسألة . وأعتقد أن ما قيل من تحفظات على هذه الكلمات والتوضيحات ، تكفى أساساً للدخول فى الموضوع ، وتكفى أيضاً كأساس للقبول بالآخر . باعتبارنا رغم وجود هذه التسميات ، أو الانتماءات ، تواجه مشاكل مشتركة فى المجتمع ، وبأن هذا الحوار والعمل الثقافى القادم أيضاً ليس هدفه أن يلغى شيئاً اسمه دينى ودنيوى ، أو دينى ومدنى أو إسلامى وعلمانى . ففى مجتمع متعدد يجب أن يكون فيه متسع لهذه التيارات والانتماءات والتسميات جميعها ولما هو أكثر منها ، وإلى ما هو أكثر تعدداً . لذلك يجب أن ينصبَّ جهدنا على إمكانية مواجهة المشاكل المشتركة كالتعددية والنظام السياسى ومشاكل العصر القائمة على تنوع منطلقاتنا الفكرية والمنهجية والمرجعية والمذهبية . أنا أقترح فقط . وكنت أود منذ البداية أن تبقى هذه الجلسة مفتوحة لاقتراحاتكم حول مواضيع النقاش . ولعله من المناسب أن نختار موضوع التعددية والقبول بالآخر وضمن أى إطار من التعايش ، وموضوع النظام السياسى باعتبار أن الموقف من النظام السياسى هو ربما أهم فيصل بين الإسلاميين والعلمانيين ، أو بين الدينيين والدنيويين أو المدنيين .(والحقيقة أنا انتقدت عادل من جهة أخرى ، فكلامه هذا يعنى أن الإسلاميين يعيشون خارج الأرض ، يعنى فى عالم الغيب) . والخلاصة أنى أقترح هنا من باب الاقتراح ، هذه المواضيع ،

إذا لم يكن هناك تعليقات أخرى حول الدورة الأولى من النقاشات .

علي الدين هلال:

لا بأس أن نقضي وقتاً أطول قبل أن ندخل في موضوع محدد . لأننا نناقش منهجية الأمر والبحث فيه . ووضع منهجية أو قواعد منهجية لأمر ما يضعك على الطريق الصحيح . لأن أخشى ما أخشاه أنه عند انتقال الأمر إلى قضايا محددة ، ومن معرفتي بشخوص الحاضرين ، سوف نجد حجم الاتفاق كبيراً ، وقد نعطي القارئ بذلك انطباعا غير صحيح . ومن ثم فأنني أريد أن نقف وقفة أطول أمام المنهج وأريد أن أسجل أمرين :

الأمر الأول : كواقعة تاريخية ، أن كلمة العلمانيين لا أحد يصف نفسه بها . وإنما تستخدمها التيارات الإسلامية عندما تريد هذه الأخيرة ازدراء وتحقير مخالفيها في الرأى فتسميهم بالعلمانيين . وفي رأيي أن هذه المسألة مهمة ويجب أن ننتبه لها . الآخرون يسمون أنفسهم مسميات أخرى . قوميين ، ليبراليين ، ديمقراطيين ، اشتراكيين ، أو ناصريين . . . أنا لا أعرف تياراً سياسياً واحداً ، يسمي نفسه علمانياً ، وعندما نقرأ أدبيات ثورة ٢٣ يوليو لن نجد أن هذا التعبير مستخدم أو شائع .وعندما أقرأ الآن الأدبيات السياسية المتداولة ، سأجد من يسمون أنفسهم ، اشتراكيين ، ديمقراطيين ، ليبراليين إلخ . . . تعبير العلمانية ورد بالطبع في بعض الكتابات هنا وهناك وكان يشار بها أساساً إلى مفهوم المساواة

والمواطنة . وأعتقد أن هذا يظهر أن تعبير العلمانية أطلقه أحد الفرقاء للازدراء . ومن هنا الدلالة السياسية لهذا التعبير ، فالتعبير هنا لا يؤدى معنى التخصيص لأنك تصف الآخرين بوصف لم يعطوه هم لأنفسهم . لذلك أتحفظ على استخدام التعبير .

الأمر الثانى : الذى أعتقد أنه يتوجب علينا أن نتوقف حياله ، سؤال ما هى جذور هذه الحساسية؟ وبالذات ما هى جذور التخوفات لدى من نطلق عليهم المدنيين أو العلمانيين . هم يخافون أمراً ما ، يخلق لديهم الوجل والخشية فى التعامل . وأنا لا أريد التحدث عن أناس يناصبون الإسلام العداء سياسياً ، ولا عن أناس خرجوا عن مضمار العقل بل أتحدث عن أناس مسلمين مؤمنين لكن عندهم تخوفات فكرية وليس سياسية وحسب . فبعض الأدبيات الفكرية المسماة إسلامية ، تقول ما يخيف . فهى تزعم امتلاك الحقيقة المطلقة فى الأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فمثلاً فى الصحف والمجلات الإسلامية نجد مقالات تقول إن ما تتضمنه هو الحقيقة الوحيدة ، ليس فى أمور الإيمان ، بل فى الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ثم ينسب ما يصل إليه من اجتهاد إلى الإسلام فيقول رأى الإسلام . والرأى الإسلامى ، والموقف الإسلامى . إلخ . . . فعندما يزعم أى تيار سياسى امتلاك الحقيقة المطلقة ، فإنما يكون قد وضع قدميه على طريق الاستبداد . وهذه سنة الله على الأرض ، سنة الكون . من يزعم امتلاك الحقيقة المطلقة فى الأمور الاجتماعية والاقتصادية ،

لابد أنه سائر على الطريق الذى يقود إلى الاستبداد ، مهما تظاهر بغير ذلك . والسعى إلى الشمول ومحاولة الإحاطة بكل الأمور وحكم كل الأشياء فهذا يؤدى إلى الشمولية فى السلوك والسلطة .

تعالوا إذاً نتفق على شىء . إن الهواجس موجودة . وأنا رأيى أن هذه المجموعة يمكن أن تكون مؤهلة لمناقشة هذه الهواجس وطرحها ، بحيث إننا إذا وجدنا حلولاً لهذه الأمور أو اقتربنا من حلها تصبح الأمور الأخرى محلولة . أنا عندى أيضاً هواجس أخرى أعبر عنها : أقول إنه من منطلق الاعتقاد والإيمان فإن هناك تخوفات حول موضوع الديموقراطية عندما يطرح أحد الناس رأيه على أنه الرأى الإسلامى . فعندما يتكلم أحدهم ويقول هذا رأيى الشخصى وأنا اجتهدت بعقلى ، فيمكن أن تواجهه وتناقشه ، وإنما حين يأتى شخص آخر ويزعم أن رأيه هو الرأى الإسلامى ، فكيف يمكن إن تختلف معه؟ هذا الهاجس الذى قد لا يعبر عنه الناس بنفس الدرجة من الوضوح ، نقلته كى يساهم فى توضيح الأمر . وشكراً .

طارق البشرى:

هناك هوامش صغيرة بالنسبة لما سبق . بالنسبة للوافد والموروث ، يعنى اختيار لفظين ليس لهما أى شحنة عاطفية : شىء ورث وشىء وفد . نتكلم عنهما هكذا حتى لا يوجد حساسيات ، ولا يقال إن هناك ممارسة لضغط ما على أحد بالإرهاب الفكرى .

والحقيقة أنا أقف مع الأستاذ فهمى عندما قال بالألفاظ المنضبطة . لذلك أخشى أننا لو أبعدنا كلمة «علمانى» ووضعنا

بدلاً عنها «مدنى» أنه بعد ثلاث أو أربع سنوات من الاستخدام يصبح هذا اللفظ الجديد متضمناً ذات الشحنة التى كانت للفظ العلمانى لدى الفريقين . لذلك سنجد أنفسنا نبحث مرة أخرى عن لفظ آخر أو ثالث . وهذا يفكرنى بكلمة «مراجع» فى الماركسية ، أى من كان يراجع الأسس من أجل الوصول إلى رأى جديد . فكلمة «مراجع» التى وضعت على أنها تنتقد الأصول فى الماركسية أضحت تهمة شديدة جداً . ينبغى التبرؤ منها . ويجد المراجع نفسه يبحث عن لفظ آخر . على العموم لا مشكلة عندى فى المصطلح .

الهامش الثانى الذى كنت أود وضعه يتعلق بما قاله الدكتور مهدى الحافظ فيما يتعلق بالاعتراف المتبادل . وأنا أعتبره أمراً هاماً . إنما الاعتراف المتبادل يعنى أن نفكر وربما هذا هو هدف هذه الندوة ـ فى نزع فتيل التنافى ، وتحديد مجالات التنافى بين الأفكار المختلفة ، وكيف يمكن أن نحصرها أو نضيقها أو ننزعها بالمرة . فإلى أى حد تعتبر العلمانية أو المدنية مختلفة مع الفكرة الدينية أو متفقة معها؟ إلى أى حد يمكن التوفيق دون المساس بالأصول؟ يعنى لابد أن نفكر بهذه النقطة لأنها سوف تطرح شئنا ذلك أم أبينا . وإذا لم نطرحها نحن سيطرحها غيرنا . إذاً لابد أن تكون المسألة هى مسألة الاعتراف المتبادل حتى نصل إلى الهدف . وهذا يحتاج لأن نفكر : هل هناك مناطق متنافية بين الأفكار والمواقف أم لا . لأنه حيثما وجد التنافى فلابد من زحزحة

فكرة عنه ، أو أن نفكر فى فك هذا التنافى بطريقة لا تزحزح أكبر كـمـيـة من أصـول هذا الفكر إذاً أمكن ، لكن هذه النقطة يجب التفكير بها .

بالنسبة لما ذكره الأخ الدكتور عليّ ، أن العلمانى لا يقول عن نفسه أنه علمانى ، إنما الإسلامى يقول عن نفسه إسلامى ويسمى الآخر علمانياً ، هذا الآخر يسمى نفسه اشتراكياً ، ليبرالياً أو . . . . هذا صحيح ، إنما الخلاف ليس فى الاشتراكية وليس فى الديمقراطية وليس فى الليبرالية ، ليس فى هذا الأمر أصلاً . الخلاف هو فى الأصل المرجوع إليه : هل النظام الاجتماعى يصدر عن شرعية تتعلق بأصول دينية معينة ، أو تصدر وفقاً لمصلحة وضعية مستخلصة من التجربة البشرية البحتة فحسب؟ هذا هو الأصل المرجوع إليه . فعندما يقول الإسلامى للاشتراكى أنت علمانى ، فإنما يقصد أن الخلاف ليس حول الاشتراكية ، الخلاف حول الأصل المرجوع إليه . ويمكن الإسلامية أن تقبل حلولاً كثيرة جداً ، وقبلت حلولاً كثيرة جداً ولها وجهات مختلفة وتقبل تنوعاً هائلاً فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية وقضايا الاشتراكية وقضايا غيرها متعلقة بالبرامج والنظم السياسية والاجتماعية . إنما يظل الخلاف حاداً جداً فيما يتعلق بالأصل المرجوع إليه . أنا أرجع للأصل ، ما هو هذا الأصل؟ الأصل المرجوع إليه مرتبط أيضاً بالجماعة وبتكوين الجماعة وبالشعور بالانتماء لهذه الجماعة وبالاحتكام لشرعية تفيد قوة تماسك معينة فى الجماعة . وفى

تقديرى إذا كان الإسلامى يملك وسيلة إرهاب للعلمانى فيما يتعلق بالفكر ، فبالمقابل العلمانى يملك هو الآخر أسلحته القتالية . نجد عند هذا الأخير مثلاً كلمة التخلف التى ترادف أحياناً لدى التقدمى استخدام التكفير الدينى فكلمة التخلف معناها لديه أن هذا نتوء شاذ فى التاريخ . وأظن أنه لا يوجد تنافى أكبر من هذا ، فهذا أخطر من التكفير ، لأنك تكفر واحداً موجوداً ، لكنك هنا تحكم عليه بالنفى الكامل وبعدم وجوده فى المستقبل ، وبعدم شرعية وجوده فى إطار المستقبل وفى إطار النهوض . هذا وجه من وجوه التنافى .

النقطة الثانية : إن المدنى أحياناً يتكلم بطريقة ، ويقول أنا مستعد للإسلام المستنير . ويقصد بكلمة «مستنير» أنه فرض نفسه حكماً عليك ، بحيث إنه سوف يضع معيار استنارته وأنه يقدر أن يرفضنى أو لا يرفضنى بمعيار يتخذه هو ، وأنا لا أشاركه فيه ، لأنه هو الذى يصنع معيار الاستنارة أو التقدم . وهو راجع لأصل شرعية مختلفة عما أنا أرجع إليه . وهذه نقطة مهمة أيضاً يجب أن ننظر إليها مع بعضنا البعض ونتداولها كجزء من المشاكل التى حصلت خلال الحوارات التى تمت فى الثلاث أو الأربع سنوات الماضية . إن الاقتتال الفكرى الذى حصل فى مصر خلال تلك الفترة كان جزء منه ناتجاً عن مثل هذه الأمور

النقطة الثالثة : هى عدم ضمان أن يأتى فريق من الناس ليفرض رأيه باسم أن هذا هو قول الإسلام ، هذا عدم ضمان موجود وقائم . ولكن عندما أجعل هذا هو الأساس ، يخيل إلىّ

أننى أعتسف الواقع الحالى إلى حد ما . فأنا أجد أن هناك قدراً كبيراً من الترابط المدنى ضد التصور الإسلامى ، هذا حدث فى السنوات الأخيرة على وجه الدقة . أجد أيضاً أن هناك نوعاً من أنواع الطائفية الفكرية أو الطائفية المدنية (العلمانية) إذا أردت . وهذه الطائفية تجمع المختلفين فكرياً والمختلفين سياسياً واجتماعياً ، تجمعهم فى إطار التصور المدنى ضد الموقف الإسلامى . وقد يتحمل الطرف الآخر العيب نفسه . وهذا صدع كبير ، لابد أن نتدبر فيه . إن هناك نوعاً من ملامح الصراع الطائفى فى هذه المسائل . إن المفاضلة فى المجتمع لا تقوم على أساس المواقف السياسية والاجتماعية ، وإنما تقوم على أساس تشقق رأسى ، يضم أهل فكر ضد أهل فكر آخر . والفكر العلمانى لا نستطيع أن نبرؤه من هذا الأمر . أما التصور أن هناك احتمال استبداد للتيار الإسلامى عندما يقوى ، فأنا متصور أنه لم يحدث لأى من الفصائل السياسية مثلما حدث لهذا التيار من ضرب واضطهاد وتدمير خلال نصف القرن الأخير . والحاصل أننى أضرب المضروب اليوم لأننى أخشى أن يستبد ، هذا الذى يضرب ويضطهد إنما يفعل به هذا والضرب واقع عليه الآن الضارب يقول عن المضروب : إنه مستبد . . . . . . ! هل هذا منطقى؟! .

على الدين هلال:

موقفى لا يتعلق بالتيارات الإسلامية فقط ولكن إزاء أى تيار فكرى أو أيديولوجى يزعم لنفسه امتلاك الحقيقة المطلقة فى الأمور

الاجتماعية والسياسية ، فهذا الاعتقاد يفتح الطريق أمام الاستبداد وبالذات عندما يرتدى هذا الاعتقاد ثياب الشرعية الدينية فهذا يضع علاقة التيارات الدينية بالتيارات الأخرى فى موقع الرفض والمصادرة .

طارق البشرى:

أتفق معك تماماً ، إنك إذا قست بنفس معيارك ما يحدث اليوم ، إن الاتجاه المدنى يعتبر نفسه أنه ماسك للحقيقة وصانع لها ، وهو القابض على الحقيقة ويعامل الآخر على أنه مناف لها .

على الدين هلال:

لكن ، ليس هناك تيار مدنى محتكر للحقيقة ، ليس هناك تيار مدنى واحد . إنما هناك تيارات مدنية مختلفة ومتنوعة . لكن ما أود قوله إن الليبرالى لا يدعى أنه يحتكر الحقيقة .

مهدى الحافظ:

ليس غرضى الدفاع عن الماركسية . لكن فى الحقيقة الماركسية الآن ألوان ومدارس وتيارات ومن الصعب الآن اعتبار الماركسية مذهباً شمولياً . ذلك أن ما يجرى الآن فى العالم الاشتراكى : المجر بولندا . . . يؤكد ذلك ، فالحزب الشيوعى فى السلطة يعلن عن استعداده لمجىء قوى أخرى من خلال الانتخابات ، وأقول هذا ليس للدفاع عنهم ولكن هذه إشارة إلى وجود تطور . لقد أحببت أن أشير إلى هذه النقطة ، لأنه لا يمكن اعتبار الماركسية مذهباً

شمولياً بمقدار ما تعتبر التجربة الاشتراكية فى البلدان الأوربية الشرقية ومناطق أخرى من العالم أنظمة شمولية ، ذلك أنه باسم الماركسية أقيمت أنظمة شمولية . وللأمانة العلمية يقتضى التفريق .

النقطة الثانية : موضوع المرجعية التى تفضلت بها ، مرجعية شرعية للنظام أو الحكم . إذا كان التيار الدينى يعتبر الدين الإسلامى مرجعاً للشرعية . عند ذلك تصبح المسألة موضوعاً آخر . لأنه عندها يجب تقسيم المجتمع إلى معسكرين علمانى وإسلامى . أما إذا أصبح مرجع الشرعية أو مصدرها هو الرأى العام ، فالمسألة تأخذ حينها منحى آخر . عند ذاك لا يمكن الحديث عما يسمى أرضية مشتركة وعن إمكانية تعاون التيارات والاعتراف المتبادل والتصدى لمسائل النهضة إلخ . . . أنا فى تقديرى هذه مسألة جوهرية للغاية ، يعنى يجب أن يجرى تجاوزها .

طارق البشرى :

الحقيقة أنه من الصعب أن أنظم كلامى مع كل هذه المقاطعات الكثيرة . الذى كنت أود قوله بالنسبة للدكتور علىّ ، أننا عندما نتكلم عن الاشتراكية والديمقراطية فإنه لا يوجد من يدعى من داخلها وفى إطار علاقتها بعضها ببعض احتكار الحقيقة . بالنسبة لهذا نعم . نعم لأن هذا يتم داخل إطار فكر مدنى واحد . ولا ننسى أن هذا كله فروع شجرة واحدة . الشجرة الواحدة تعنى أن أصل الشرعية لديها مرتبط بالمصالح ، أى ما يدركه الناس من

صالح أحوالهم فى الحياة الدنيوية بدون أى تدخل لشرعية إسلامية أو شرعية دينية فى الأمر. كل هذا ناتج عن أصل شرعى واحد. هذا التنوع كله موجود فى الشجرة الأخرى التى تصدر عن أصل شرعية إسلامية أو أصل شرعية دينية. الفروع موجودة فى هذه الشجرة ولا أحداً من هذه الفروع يدعى امتلاك الحقيقة دون الآخر. لا أتصور أن الجهادى أو الشيخ الغزالى، مع الاختلافات البينة فى مواقفهم، يعتبر نفسه مالكاً للحقيقة دون الآخر. والشيء نفسه يمكن قوله بالنسبة لسعيد النورسى فى تركيا وابن إلياس فى الهند، حتى سيد قطب، فلا أحد من هؤلاء ادعى أنه مالك للحقيقة وحده دون الآخر. إنها فروع من شجرة تحتكم لأصل شرعية واحد. هناك إذا صح القول خريطة وضعية للنظام السياسى والاجتماعى، وهناك خريطة أساسها مستمد من أصول شرعية منزلة...

أما بالنسبة للنقطة التى أثارها الأستاذ مهدى حول مرجعية التيار الإسلامي فهذا بالضبط ما يعيدنا إلى المسألة التى أشرت إليها وهى مسألة التنافى. علينا تحديد مساحة هذا التنافى، لأنه شئنا أم أبينا، فقد عينت بنفسك وجود هذا التنافى فى كلمتك الأخيرة. فهناك مساحة للتنافى بين شرعية تصدر عن الأغلبية وشرعية تصدر عن الأقلية. وفى هذا الصدد أن مسألة الأغلبية والأقلية مسألة تنظيمية يقبلها التفكير الإسلامى والتفكير الدينى عموماً ويأخذ منها جزءاً من شرعيته، ولو نظرنا جيداً فى التاريخ الإسلامى سنجد أنها كانت مطبقة إلى حد ما فى بعض

الفترات . إنما النظام الوضعى فليس جذره هو الأغلبية والأقلية ، وليس جذره الديمقراطية ، لأن هناك أسساً ومبادئ وأصولاً عامة يصدر عنها ، وهذا ما يسميه القانون الطبيعي وقواعد العدالة ، والتقدم وقوانينه . . هناك أصولاً عامة تجعل حتى الماركسى يعتبر لنفسه شرعية يطبقها على غيره رغم أقليته فى مجتمعاتنا لأنه يصدر عن أسس فكرية يتصورها أنها الأسس السليمة . فهناك أصل مرجوع إليه ، وهذا ما كان يشير إليه الدكتور علىّ ، وعلى المناقشة أن تجرى فى إطاره وليس فى إطار التنظيمات . . .

هناك أصول فكرية لكل تيار ينبغى تحديدها وتعيينها كى يمكن تحديد مساحة التنافى وحتى لا تختلط الأمور وحتى تبقى مصالح الأمة جميعها مرعية . هذا ما وددت قوله .

فاضل رسول:

شكراً أستاذ طارق ، والآن جاء دور الدكتور محمد عمارة ، وإذا كان لى فقط أن أوجز الملاحظات التى حصلت بمصطلحات الشرعية المرجعية ، وإمكانية استناد التيار الإسلامى أو المسلمين فى هذا العصر إلى مرجع مدنى ، إلى رأى عام ، إلى مرجع غير إلهى وغير مقدس؟ .

محمد عمارة:

حقيقة أنا بودى بعد هذه الجولة من الحديث حول المصطلحات والتخوفات بودى لو انتقلنا خطوة إلى الأمام . ولكن بعد إشارات إلى ملاحظات حول ما قيل :

أنا لا زلت أفضل المصطلح الشائع حتى لو كان البعض يرى فيه خطأ . لأن الخطأ الشائع أصبح متعارفا عليه ، أصبح له دلالات ، ليست كلها سلبية ، خصوصاً أن البديل الذى اقترحه الدكتور سعد حول دينى ومدنى ، فيه إشكالات وملابسات ومحاذير كثيرة ، لأن كل الذين يعتقدون بأنفسهم إسلاميين حول هذه الطاولة يرون أن النظام الإسلامى هو نظام دينى ومدنى فى الوقت نفسه ، وأن كلمة دينى فى عـرفنا نحن وفى الإطار الفكرى الإســلامى ، لا تعنى المصطلح الدينى الكهنوتى فى الغرب ، وأن كلمة مدنى فى عرفنا نحن ليست ضد الدين كما هو حالها فى المصطلحات الغربية ، فمصطلح دينى ومدنى أيضاً هو مصطلح مشكل ، علاوة على أنه غير شائع ، وبالتالى ، أنا أفضل مصطلح إسلامى وعلمانى مع التحفظات أو بالشروح التى شرحناها .

وأنا أقول : إن أحد أهم أهداف هذا الحوار ، وقبل الاتفاق ، أن يفهم كل منا الآخر وبالتالى فإذا اتفقنا ، ونحن مجموعة ولها أمثال ونظراء خارج هذه القاعة ، على أن الإسلامى لا يرادف المسلم ، وإنما هو الذى يحمل هموم مشروع وخيار حضارى ، يريد أن يناضل من أجل وضعه فى التطبيق . كما أن العلمانى ليس خلافه فى الأصول مع الإســلامى ،لأن الخــلاف ليس فى الأصول بين الإسلاميين والعلمانيين ، وإنما هو خلاف حول نقاط ، ونقاط محدودة فى المشروع الحضــارى ،وبالتــالى فــإن فكرة «الضــلال»و«التكفيــر»و«النفى من الأصول» ليست واردة فى استخدام هذا المصطلح .

نقطة ثانية : وهى التى أثارها الدكتور علىّ متخوفاً أن يأتى واحد من الإسلاميين فيقول : هذا رأى الإسلام ، وينفى أن يكون للرأى الآخر علاقة بالإسلام ، الأمر الذى يحمل شبهات من «التكفير» . . وتعليقاً على هذا أشير إلى أننى واحد من هؤلاء الكتّاب ، فقد ألفت العديد من الكتب التى تحمل العناوين التالية : الإسلام وقضايا العصر ، الإسلام والسلطة الدينية ، الإسلام وحقوق الإنسان ، . . . وأقول رداً على هذا التخوف إن هذا المصطلح متعارف عليه ويعنى : أن هذا رأيى فى الإسلام ، وهذا تصورى فى الإسلام ، لكن ليس هذا رأى الدين الإسلامى أو قول الله سبحانه وتعالى . وليس هذا هو حكم الله . إن الرسول ﷺ نفسه كان يوصى أحد قادة الكتائب أو السرايا أو الغزوات فيقول له : إذا حاصرت أهل حصن فطلبوا منك أن تنزلهم على حكم الله أو حكم رسوله فأنزلهم على حكمك وحكم أصحابك ، لأنك لا تدرى أتصيب فيهم حكم الله أم لا ، يعنى أن الذى يقول : هذا حلال وذاك حرام ، هذا دين وذاك غير دين ، هى النصوص المقدسة الموحى بها أما رأيى أنا عندما أقول الإسلام وحقوق الإنسان فيعنى أن هذا تصورى واجتهادى أنا لرأى الإسلام ، وبالتالى لا خوف من أى أحد يستخدم هذا المصطلح . . . وخصوصاً أن كل القضايا المطروحة التى نناقشها هى قضايا مشروع حضارى ، قضايا دولة ، قضايا تنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية وعمرانية ، وهى من الفروع فى مصطلح الإسلاميين ، وليست من الأصول ، ونحن نتحدث وفى ذهننا أن كل شؤون الدولة التى هى موضوع حوار

وخلاف بين الإسلاميين والعلمانيين هي فروع ، هذه الأمور اعتبرها الإسلاميون منذ الغزالي أنها ليست من مهمات الاعتقاد ولا من أصوله ، فلا تكفير فيها . والآن نحن نناقش في مشروع حضاري ، أي في تفاصيل وليس في الأسس والأصول التي يجوز فيها التكفير ولاخوف من أن أقول هذا رأى الإسلام ،لأن معناها هذا رأيي أنا في أمور فرعية وليس في أمور اعتقادية . . . وإذا كان هذا هو توضيح الإسلاميين في هذه المسألة فأعتقد أن هذا جدير بأن يكون خطوة في المناقشة إلى الأمام . النقطة التي أثارها الأخ الحافظ : هل المرجعية للإسلام؟ أم المرجعية للرأي العام؟ حسنا سأسلم معك أن المرجعية للرأي العام ، والرأي العام في هذه الأمة يريد المرجعية للإسلام ، إذاً حتى في الصيغة الديمقراطية سنصل إلى نفس النتيجة .

أما في موضوع احتكار الحقيقة . فهذه قضية مطروحة في الساحة . وأنا أرجو ألا نناقش كل ما في الساحة ولأن هذه المجموعة المتحلقة حول هذه الطاولة لا ترضى عن كثير مما في الساحة لدى مختلف الفرقاء ممن يتحدثون كمحتكرين للحقيقة . ونحن نقول : ليس هذا بالموقف الصائب . وهذا لا يقدم القضية إلى الأمام . نحن نجتمع لنتحاور في أمور ليست من أصول الاعتقاد في نظر الإسلاميين ، ولنبحث عن نقاط اتفاق ، وكما قلت في الكلمة الأولى : إن الحل السحري لمشكلاتنا أو مفتاح الحل ليس لدى فريق وحده . وإنما نريد أن نكتشف مختلف إسهامات الفرقاء في «الهمّ» الذي نعيشه ونريد أن نتخطاه ونخرج منه .

وهناك نقاط أخرى أود أن أشير إليها حول تعريف العلمانية . .
العلمانية ليست هي الدهرية التى تحدث عنها جمال الدين الأفغانى . الدهرية تعنى المادية والإلحاد ، وبالتالى فإن الخلاف مع الدهريين أى الماديين هو خلاف فى الأصول وليس خلافاً فى الفروع .

ومن جانبى ، فإن الفكرة التى أريد أن أطرحها ، لنتقدم خطوة فى هذا الحوار هى التالية :

نحن فى مأزق ، إن الأمة فى مأزق ، ليس فقط فى مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية والعمرانية ، وإنما أيضاً هى فى مأزق فكرى . فعلى مستوى المرجعية ثمة تمزق تعانيه الأمة فى عقلها . لقد أشرت إلى أنه قد فرضت علينا مؤثرات ، سواء منها ما هو موروث عن عصور تراجع حضارى أو ما هو وافد من الغرب . وفى موروثنا ما هو صحى وما هو مرضى ، فيه تخلف ، وفيه حضارة وفكر ومنابع جوهرية . حتى الذين يقولون إن الإسلام لم يحكم سوى سنوات قليلة بهدف التهوين من شأن الإسلام ، يمكن أن يرد عليهم بالتالى : إذا كان الإسلام قد حكم سنوات قليلة فى عهد الخلافة الراشدة ، فإن هذه السنوات القليلة صنعت حضارة أضحت منارة عالمية وقامت فتوحات وتكونت أمة ودولة ، لقد تكون كل ما نفخر به فى تاريخنا خلال السنوات القليلة . وبالمقابل ، حكمت العلمانية فى بلادنا قرنين من الزمن ، ماذا وصلنا بهذا النموذج؟! .

الخلاصة ما أريد قوله : إنه فى موروثنا أشياء طيبة جيدة وأشياء متخلفة . كما أن فى الوافد الغربى أشياء لابد أن نسعى إليها وأن نستلهمها وأن نتمثلها ، كما أن فيه أشياء أخرى ضارة . يعنى ذلك أن فى الموروث صالحاً وضاراً ، وفى الوافد صالح وضار أيضاً .

وفى تقديرى ، نحن إذاً ، فى مأزق مادى وفكرى فى مشروع النهضة الذى نريده . وعلى هذا الصعيد هناك نقطتان : علاقة الدين بالمشروع الحضارى الذى نريده ، دليل عمل النهضة ، هذه الأمة ، مكانة الدين الإسلامى على وجه التحديد ، لأن الإسلام يمثل ٩٦ ـ ٩٧ ٪ من هذه الأمة التى تبلغ مليارا ، أو أكثر من مليار من المسلمين ، وفيها ٢٥٠مليون عربى . وفى نطاق القومية العربية ٩٦ أو ٩٥٪ منهم مسلمون . إذاً ما علاقة الإسلام بالمشروع الحضارى؟ ما علاقة الوحى وعلوم الوحى بالمشروع الحضارى ، أى بالتمدن المدنى وبالإبداع الإنسانى فى هذا المشروع الحضارى؟ وما علاقة مشروعنا الذاتى فى النهضة بكل الوافد ، ليس فقط الغربى ، وإنما بكل إبداعات الحضارات الأخرى؟ .

وهنا أريد أن أقدم تصوراً ، لأنه ، مرة أخرى ، أقول : إذا فهم كل منا الآخر ، فهذه خطوة طيبة فى هذا الحوار ، حتى ولو لم نتفق تماماً على نقاط محددة . أنا أتصور أن علاقة الدين الإسلامى بإبداع الإنسان فى الأمة هى علاقة من نوع خاص ، ليس لها نظير فى الأنساق الفكرية الأخرى . وسأضرب بعض الأمثال : أنا إذا دخلت متحف الفن الإسلامى «بباب الخلق» ـ فى القاهرة ـ سأجد

نفسى أمام فنون أبدعها مسلم ، هذا الفن ليس وحياً إلهياً ، لكن أشعر أن فيه روح الدين ، روح الوحى ، روح الوضع الإلهى ، لأن الذى أبدع هذا الفن ، وهو إبداع إنسانى ، كان متأثرا بعقيدة معينة لم تقف عند حدود المسجد والشعائر الدينية ، وإنما امتد تأثيرها وروحها السارية إلى هذا الفن . وأنا عندما أقرأ فى تراثى ما كتبه المسلمون فى الجواهر والأحجار وهى الجيولوجيا ، أجد أن عالم الجيولوجيا يكتب فيها وكأنه يكتب فى الإلهيات ، يبدأ كتابة الجيولوجيا ببسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، ويختتم الفصول بوالله أعلم ،ويعتبر أنه عندما يبحث فى أسرار الكون وظواهر الطبيعة أنه يمتثل لأمر إلهى ، وإن مكتشفاته العلمية تزيد من يقينه الدينى ، إذا هو يبحث فى علوم مدنية ، علوم طبيعية ، وعلوم عملية وهذا ليس ديناً ليس وحياً ، ليس فيه وجهة نظر محدودة للإسلام . . . لكن هناك صلة ، هناك روحاً تسرى من هذا الوحى ، من الوضع الإلهى فى هذا العلم الذى هو من علوم التمدن الإنسانى .

وأضرب مثلاً آخر : ابن حزم الأندلسى الذى كتب فى الفقه وفى كثير من الأمور الدينية ، كتب أيضاً فى الحب ، فى الحب كفن . ففى كتابه «طوق الحمامة» نجده يبدأ هذا الكتاب ويختتم فصوله وكأنه فقيه أو متكلم أو فيلسوف إلهى يكتب فى الإلهيات . إذاً أنا أمام نموذج لم يقف الجانب الدينى فيه عند حدود الشعائر الدينية وعلوم الشريعة التى هى علوم الوحى : الفقه والتفسير وعلم

الكلام . إلخ . . . وإنما أصبح الدين فيه روحاً سارية فى حضارة الأمة ، هذه الروح وجهت صاحب الفتوحات ووجهت الذى سن القوانين . ففى القانون أجد أن الوضع الإلهى موجود فى التشريع أى فى تنظيم الأمور المدنية والأمور الحياتية على مستوى الإطار الثابت والعام ، ثم ترك للعقل الإنسانى وللتجربة الإنسانية ولمصلحة الأمة المعتبرة والشرعية أن تجتهد وأن تطور وأن تسن قوانين ، وأصبح لدينا ما نسميه «بالشريعة» التى هى تعبير عن الوضع الإلهى . كما أصبح لدينا «فقه» ، هو إبداع الفقهاء المسلمين فى حدود الشريعة . لذلك فإن «الشارع» فى المصطلح الإسلامى لا يكون بشراً ، الشارع هو الله ، والله لا يكون «فقيهاً» ، وإنما الفقيه هو الإنسان الذى يبدع ويسن القوانين ويطورها فى إطار الشريعة . إذاً هناك علاقة متميزة لا تحجر على العقل المتطور ، إذا نظر فى المتطورات والمتغيرات من خلال الثابت والوضع الإلهى . وأيضاً ،لا تدع هذا العقل ينفلت من الإطار الإلهى العام . الدين فى مشروعنا الحضارى هو أشبه ما يكون بالروح الحضارية التى تضمن لهذه الأمة لوناً من التواصل الحضارى ، كى يكون حاضرها ومستقبلها هو امتداد متطور لأصولها هى ، وليس للآخر الحضارى ، أى تضمن للفرعى أن يكون بحق فرعياً ، لأنه مرتبط بجذع يتغذى من هذا الجذر وهذا الأصل الذى هو الدين . إذاً ثوابتنا الدينية هى روح سارية فى كل علوم التمدن المدنى والعلوم العملية فى مختلف ألوان الفنون . وهذا هو المعيار الذى ينقلنا إلى النقطة الثانية :

ماذا نأخذ من ابداعات الحضارات الأخرى؟ وماذا نرفض من هذه الإبداعات لدى أية أمة من الأمم؟ لابد أن نميز هنا بين ثلاثة مواقف :

أولاً : موقف الانغلاق : ذلك أن أى حضارة يرى أهلها أنهم مكتفون ذاتيا بما لديهم لابد أن يقودهم هذا الموقف إلى الذبول والانحطاط والتخلف . ذلك أن الذين يكتفون بما لديهم من موروث لا يعملون العقل ولا يبدعون .

ثانيا : التبعية : فإذا نحن تصورنا أن مشروعنا النهضوى هو على ذات النمط من المشاريع الأخرى وأن البضاعة جاهزة ومعلبة من الغرب أو غيره ، يعرضها علينا فى أبهى صورها ، فإن هذا الموقف أيضاً يوقف ويشل ملكات الإبداع لدى الأمة . وأنا أرى أن الفقر فى الإبداع هو عدونا الرئيسى فى هذا المأزق الذى نعيش فيه . فهذه الأمة لن تبدع ولن تجدد ، إلا إذا شعرت أن مشروعها الحضارى فيه خصوصية ـ وهذا هو الموقف الثابت ـ الحاجة هى أم الاختراع ، فإذا أدركت أن مشروعى الحضارى فيه خصوصية ، فسيدفع هذا ، عقل هذه الأمة إلى الإبداع ، إذاً أنا أقول إن هذا الثابت ، هذه المرجعية الدينية التى لا تحجر على التجديد والاجتهاد ، والتى تعلمنا من خلالها أن التجديد هو قانون الإسلام (يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة عام من يجدد لها أمر دينها) . والتجديد هنا يعنى ليس فقط فى التفكير وإنما حتى الدين نفسه إذا غطته البدع والخرافات .

فالتجديد هو الذى يجليه ويعيده مرة أخرى إلى فعاليته . هذه المرجعية الإسلامية هى حافز الإبداع ، إذاً أنا أقول إن العلاقة الخاصة بين هذا الثابت الدينى وبين المتغيرات ، التى منها المشروع الحضارى الذى نتحدث عنه ، هذه العلاقة هى التى تحدد لنا ماذا نقبل من الآخرين ، وماذا نرفض مما لدى الآخرين ، وذلك هو :

الموقف الثالث : وأنا أقول إن استقراء التاريخ يعطينا أحيانا قوانين حاكمة ، يعنى أن المسلمين انفتحوا على مختلف الحضارات عندما كانوا يبنون نهضتهم وحضارتهم الأولى ، انفتحوا على الهند ، لكن لماذا أخذوا منها الفلك والحساب ولم يأخذوا الفلسفة؟ انفتحوا على الفرس ، لكن لماذا أخذوا منهم الترتيبات الإدارية والسياسية ولم يأخذوا مذاهب الفرس الدينية؟ . انفتحوا على اليونان ، فلماذا أخذوا العلوم الطبيعية ، وتحفظوا على إلهيات اليونان؟ بل حتى فلسفة اليونان استخدموها ـ لطابعها العقلانى ـ فى مواجهة الأفكار الباطنية والأفكار الغنوصية ، وطوعوها فى معركة فكرية محددة .

إذاً أنا أقول إننا نحن أصحاب هوية متميزة وأصحاب نمط متميز فى علاقة ما هو دينى بما هو دنيوى ، ما هو ثابت بما هو متغير ، وبالتالى ، إذا أردنا الحوار حول علاقة الدين بالمشروع الحضارى والحوار حول علاقة هذا المشروع الحضارى بالوافد من إبداعات الحضارات الأخرى ، سواء كانت غربية أو غير غربية ، فستكون نقلة إلى الأمام . وأعتقد أن هذا يمكن أن يفتح الشهية لطور جديد من المناقشة .

محجوب عمر:

الدكتور عمارة فتح موضوع الإبداع والتجديد والمشروع الحضارى . فإذا لم نكن سنتوزع فى موضوعات شتى ، فلنركز على شىء باسم التراكم . فليكن هذا هو الموضوع بقية الندوة . لأن الوقت يسرع بنا ولا أدرى إلى متى سوف نستمر . . . فالأفضل التركيز على موضوع واحد . وهذا اقتراح إجرائى .

فاضل رسول:

حسناً . لنركز على موضوع واحد .

محجوب عمر:

بعد المرافعة المهمة التى قدمها أخى محمد ، والتى أوافق عليها تماماً أحببت أن أسمع الدكتور سعد ، لأن هذه هى النقطة التى ناقشها ، لأنها نقطة تطبيقية . النقطة الأساسية التى نخلص إليها اليوم هى النقطة التى أشار إليها الأساتذة طارق ، ومحمد ، ثم الأستاذ مهدى ولو بألفاظ مختلفة . لقد حرص طارق على استخدام كلمة شرعية ، ثم استخدمت بعد ذلك الكلمة الصحيحة ، التى هى كلمة مرجعية ، مرجعية العمل والمشاريع والتفكير . . . .وإذا كان هناك خلاف بين الإسلاميين والعلمانيين ، مع تسجيل تحفظاتنا على العلمانية ، فهذا الخلاف صادر عن اختلاف فى المرجعية . فأنا أرى أن هناك خلافاً فى الأصول ، إن قسماً من العلمانيين لا يعترف بأن الإسلام هو المرجع . وبالمناسبة أقول إن هناك من يصر على انتمائه إلى العلمانية ، إذ نقول له أنت

مسلم ، فيجيب : أنا علمانى «ويخبط» لك على الطاولة . وهذا ما يسبب المشاكل ، لأن أمثال هؤلاء لو تخلوا عن قول ذلك ، لزالت المشكلة . فالأساس هو أن يكون للأمة مرجعية واحدة .فإذا كانت الأمة إسلامية فمرجعيتها الإسلام ، وإذا كانت كونفوشيوسية ، فمرجعيتها الكونفوشيوسية . . . . آخر كلام كتبه باسوهيرور ناكاسونى ، ست صفحات عن مواجهة المستقبل ، ثلاث منها يدعو فيها العالم إلى أن يأتوا إلى اليابان كى يعلموهم فلسفة اليابان ، يعنى أن يعلموهم المرجعية العقائدية التى تحقق التماسك لأمة اليابان ، ومهما قالت أوروبا عن مرجعيتها أنها علمانية ، فهى مسيحية ، حتى الفلسفة الماركسية صدرت من تحت عباءة الفلسفة المسيحية . وبالنسبة لنا المطلوب أن نعود إلى مرجعيتنا والنداء ليس موجهاً إلى النخبة يمكن أن تتناقش فى حكاية المرجعية : إسلام أو لا إسلام . إن أغلبية الأمة مسلمون . سبق ونشرت كلمة موجزة أعود فأشدد عليها : لا تضيعوا وقتكم فى مناقشة الغربيين والماركسية وغيرها . . . وجهوا جهودكم للعمل مع الأغلبية التى لا تزال على مرجعيتها التاريخية ، على تراثها الحضارى وعلى عقيدتها . يعنى هذا أن الحوار الدائر بيننا هو حوار بين نخب . فهل المطلوب البحث عن مرجعية للنخبة؟ إنى أطمئنكم أن أغلبية الناس مرجعيتها واحدة وهى الإسلام بما له من تراث وعقائد وأصول . إن الناس تعيش هكذا . . ونحن بروز إستثنائى فى التاريخ . محمد عمارة يقول إننا متغربون منذ قرنين ، وأنا أقول منذ قرن واحد . نابليون جاء وهزمه المشايخ وطردوه وأخذوا منه السليم ،

نحن شهدنا هذا التغريب الكامل فى الاحتلال البريطانى . يعنى ، أنا لم أكن أستطيع أن أسمى بالمناسبة عبد الله النديم ومحمد عبده الحزب الإسلامي ، هم لم يسموا أنفسهم الحزب الإسلامى ، كانوا حزباً وطنياً أيضاً ، كانوا حزب الأمة ، ولكن كانوا مسلمين ، كانت مرجعيتهم الإسلام ، كاملة من دون تردد . فالمطلوب أن يكون الإسلام هو المرجعية العامة للجميع .

اليوم قرأت مقالاً لأخينا فهمى هويدى ، ومقالاً للدكتور أحمد عبد الرحمن يثبت أننا فى دولة مسلمة ، أو دولة إسلامية ، وأن الدستور إسلامى ، وأن القضية كلها تنحصر فى أن البعض فى الحزب الوطنى والحكومة لا يريدون أن يطبقوا هذا الكلام . هذا أمر مهم وصحيح . يعنى نحن لدينا دستور يقول : إن دين الدولة هو الإسلام . وكافة مواد الدستور تكون فى حدود الشريعة المطلوب فقط أن يكون هذا الفهم مروج ومطلق لطاقات الإبداع فى المشروع الحضارى . . . الأستاذ مهدى أراحنا عندما شدد على الرأى العام . والرأى العام (عايز إسلام) ، إذاً الأمر لا يحتمل مناقشة ، الناس كلها مسلمة ، والذى يشاهد مظاهر رمضان ، مظاهر يوم الجمعة ، ومظاهر يوم العيد صباحاً ، يدرك أن المسائل لا تحتاج إلى مناقشة . فنحن الذين بعدنا عن القافلة ، وهانحن نعود ، فكيف نلحق لنستقل القطار . هذه مشكلتنا نحن ، إنها مشكلة نخبة ، مشكلة أقلية . أما أغلبية المجتمع فهى أغلبية مسلمة ، على عقيدتها وعلى صلتها بالشريعة . نحن إذاً ، مضطرون حتى لأسباب براغماتية ،

حتى ولو كنا انتهازيين أن نخاطب الناس بلغتهم . وهذا يستدعى نقطة الخطاب السياسى التى اعترض عليها الدكتور هلال . أنا لم أر أى سياسى يكتب إلا ويؤكد أحقية كلامه وصحته ، إنها دعوة للإقناع . . فأسلوب الخطاب السياسى يتصف فى كل أنحاء العالم من جورباتشوف ، لينىغ زياوبينغ ، للخمينى . . . بالقطع . إن القطع هو الصحيح هذا هو أسلوب الخطاب السياسى ولو كان مقرونا بالإسلام . وهنا يمكن أن أقول للأخ محمد حول شبهة التكفير من جراء استخدام الصفة الإسلامية ، وأنه من الأفضل أن نقول : «إن الإسلام يرى كما أفهمه» ، أو كما «أفهم الإسلام» . وهذا يحل الإشكال ، رغم أن هذا معروف بيننا نحن المتكلمين . لكن من جهة أخرى ، أن استخدام التعبير له فائدة ثانية هو أنه يجد آذاناً صاغية لدى الناس لأنه يتوافق مع لغتهم اليومية ووجدانهم . . . أما لو تكلمنا على الطريقة التى كنا نتبعها منذ زمن . يعنى الكلام الفلسفى المركب ، فهذا ينفع للنخبة ولا ينفع للمواطن العادى وكما قلت فى البداية إذا كانت المرجعية الإسلامية هى مرجعية الجميع تنتهى المشكلة . والمطلوب أن يكون مشروعنا الحضارى حضارياً ، من حضارتنا ، وحضارتنا حضارة إسلامية . واقع الأمر أن القوى السياسية التى تتحرك الآن قوى مخيفة ، تخلق لنا توجساً مخيفاً . الواحد يخاف ولا يعرف إلى أين يقودنا هذا التطرف ، ولا إلى أين ستقودنا هذه الطائفية . ولكن كما أرى أن الأمور ستتضح وتقترب من بعضها البعض أكثر فأكثر . فالذين كانوا يرفضون كانوا يرفضون المرجعية الإسلامية ، يتجهون إلى استخدام هذه المرجعية

لشرح وجهة نظرهم والذين كانوا يتحدثون فقط فى أمور الشريعة والفقه ، يتحدثون الآن فى أمور الناس اليومية ، وهذا تقارب . والنقطة التى يجب أن نتفق عليها فعلاً ، هل يمكن أن تكون مرجعية هذا المشروع الحضارى الإسلام أم لا ؟ .

فاضل رسول:

شكراً دكتور محجوب ، أرجو أن تسمحوا لى بإبداء ملاحظة إجرائية أيضاً ، فإذا كنا اتفقنا على إنهاء الندوة بعد ساعة ، فسوف نضطر أن نحدد مدة المتكلم بخمس دقائق . وإذا صار بشكل أو بآخر اتفاق على اختيار هذا الموضوع كموضوع أساسى للندوة ، فإنى اعتبره موضوعاً مهماً يستحق أن نركز عليه فيما تبقى من الندوة . وعلى كل حال ، فقد صار نوع من القبول العام بمبدأ القبول بالآخر ، قبول التعددية ، وعدم التنافى ، كان هذا أحد المواضيع . الموضوع الحالى يتعلق بالمشروع الحضارى والنظام السياسى ، أى مشروعية النظام السياسى فى بلادنا . وهنا أقول : هنالك وجهة نظر تقول بأن أغلبية الشعب مرجعيته إسلامية وأن الإسلام داخل أيضاً فى الموروث التاريخى إن الإسلام يدخل فى ثنايا تاريخنا ، وفى تكويننا الاجتماعى والفكرى والفلسفى ، وفى رؤيتنا للعالم . لكن الطرح الإسلامى الحالى للمشروع الحضارى لا يقف فقط عند اعتبار الإسلام داخلاً فى حياتنا وأعيادنا وملابسنا وقناعتنا الشعبية ،أى عند حدود ما يسميه البعض «بالإسلام الشعبى» بل يتجاوز ذلك ليكون أساس تصور لمشروع حضارى . وأود أن أوجه

السؤال هنا للدكتور سعد الدين ، باعتباره باحثاً فى هذا الموضوع .
والسؤال هو : لو افترضنا ، أننا نحن جميعاً ، نريد أن نبنى مشروعا حضارياً مستقلاً فما هو موقع الإسلام فى هذا المشروع؟ هل يمكن أن يبنى المسلمون هذا المشروع بمعزل عن دينهم ، أو لابد من مرجعية إسلامية له . وما الصلة بين المشروع والمرجعية؟ .

محمد العوا:

إن بعض النقاط التى أثيرت لم يتم الاتفاق عليها وليس المقصود الاتفاق بشكل مكتوب . لكن المفروض أن يزداد فهمنا لبعضنا البعض ، ولا أظن أن الميزة الكبرى لمثل هذا الحوار أن يفهم الجالسون على الطاولة بعضهم البعض أكثر قليلاً مما كانوا قبل أن يأتوا إلى هذه القاعة ، النقطة التى أظن أننى ينبغى أن أذكرها إذا أذنت الرئاسة المستبدة إلى نقطة الخلاف القائمة فى هذا المجتمع على المستوى الفكرى هى نقطة ما الذى يجوز لك أن تبدأ به ، الخلاف ليس حول نقطة بدء مجهولة ، مرة نختلف حول الاشتراكية أو العلمانية ، الاشتراكية أو الإسلام ، الشيوعية أو الاشتراكية ، كلا الخلاف حول نقطة بدء عقائدية هل يجوز لك أن تبدأ من عقيدة يظن عدد من الناس أياً كانوا أقلية أم أغلبية ، والأغلبية يجب تحديدها ، وليس بمجرد أن أقول إن هذه أغلبية تكون أغلبية ، هل من حق صاحب عقيدة أن يقدم تصوراً سياسياً واجتماعياً وفلسفياً وفنياً وفكرياً على أساس هذه العقيدة ، أم أن هذا الحق محجور عليه ولا يجوز لأحد أن يقدم تصوراً متكاملاً

لحياة إنسان ، إلا إذا كان هذا التصور مأخوذاً من التجربة الواقعية البشرية مستنداً إليها أو داعياً إليها . هذه هى النقطة الأساسية ، الإسلاميون يظنون أنهم محرومون من ممارسة حقهم فى أن يقدموا مشروعاً متكاملاً للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفلسفية والتعليمية إلخ . . . . مستمداً من عقيدتهم وكلما قدم هذا المشروع فى نظرهم أو فيما يقولون كلما قدم هذا المشروع ووجه بالرفض المطلق . وهذه النقطة الخلافية الأساسية . عندما تكلمت حضرتك عن التعددية تصورت أننا سوف نتكلم عنها ،معنى التعددية ، الذى ينبغى الاتفاق عليه أن لكل واحد الحق فى أن يقدم مشروعه المتكامل ، يأتى الكلام الذى قاله الدكتور على الدين الآن وتأتى إجابته أنه ليس من حقك نظرياً أن تقول أنا وحدى الذى أعرف الحقيقة . وعلى النقاط الخمس التى ذكرها عن مقالة اليوم فى الشعب ، لكن كما قال محجوب أيضاً هذه لغة الخطاب السياسى ، ثانياً هذه لغة الخطاب لدى الفرق المختلفة على مدى التاريخ . كل فرقة تدعى أنها تملك الحقيقة ، كيف تثبت أنها لا تملك الحقيقة ، هو ينطلق من زعم امتلاك الحقيقة من تفسيره وتأويله لنصوص مقدسة وتراثية عند جمهرة الناس المسلمين . الذى يريد أن ينقض كلامه ينبغى عليه أن ينطلق من النصوص نفسها وهذا ما مارسناه فى مصر عندما كتب الشيخ على عبد الرازق كتابه . فى كتابه الإسلام وأصول الحكم المشايخ ردوا عليه ، الخضر حسين ، والمفتى الشيخ بخيت المطيعى ، ردوا عليه منطلقين من إثبات إساءة تفسيره وتعسفه فى تأويل النصوص الدينية التى

استند إليها . فالذين يقدمون مشروعاً إسلامياً يستندون فى تصورهم ، أن يكن صواباً أو خطأ ، يستندون إلى مسلمات . يقولون قال الله ، كما قال لك الدكتور على الدين ، يأتيك بمجموعة من النصوص المقدسة : قرآن وسنة لا أعرف أن أرد عليها ، إذا أنا ينبغى علىّ أن أبحث عن أدوات علم وأرد عليه بهذه الأدوات فإذا كان كلامى مناقضاً لكلامه بدليل صحيح ينتهى الأمر ، أما إذا كان غير مرتفع إلى مستوى أنه ينقض كلامه أستطيع عندئذ القول أن هذا الكلام يفتح باب الاستبداد والديكتاتورية وأرفضه لأننى لا أملك طريقة أخرى أرفضه بها لأننى غير قادر على نقضه . لكن إذا استطاع المجاهد لهذا المدعى تملك زمام الحقيقة أن ينقض كلامه تكون القضية محلولة هذا ما نعمله عندما نتحاور خارج إطار العقيدة وعندما نتحاور عقلياً فى القانون والفلسفة والتاريخ والسياسة وحتى الجغرافيا . أنا عندى حجة وهو عنده حجة وليس لأحد منا قداسة . الذى يجعل لغيرنا يعنى لأصحاب الاتجاه الدينى العقيدى الإسلامى سيادة على المتحاورين معهم أنهم يمتلكون أدوات معرفة وبحث ، الآخرون لا يمتلكونها فإذا أرادوا أن يردوا عليهم ويقيموا حجة لردهم فعليهم أن يمتلكوا أدوات الحجة هذه وإلا تختلف لغة الخطاب . ونتيجة اختلاف لغة خطاب ليس أن تمنعه أن يكتب أو أنك تمنعه من التفكير أو يدعو إلى ما يؤمن به ، إنما النتيجة أننى سوف أنزوى وهو سوف يخاطب كما يقول محجوب ، الجماهير الكبيرة للناس ، فأنا أظن من أجل أن نصل إلى حل جديد لابد من أن نوحد لغة الخطاب وأن نستعمل أدوات

حوار متماثلة ، النقطة الخاصة بنسبة الاجتهاد إلى الإسلام ، أنا أوافق تماماً على كلام الدكتور عمارة لكن هذا الكلام معروف لدى النخبة معروف لدى المثقفين إسلامياً معروف لدى المجتهدين أو أشباه المجتهدين أو أنصاف المجتهدين إسلامياً إنما أنا معترض تماماً على أن يعبر بأن الإسلام يرى كذا وموقف الإسلام كذا حتى لو كان هذا مجرد اجتهاد . أولاً أنا معترض عليه تاريخياً ، ثانياً معترض عليه فعلياً ، تاريخياً لم يكن هذا قول العلماء المسلمين على مدى التاريخ كان شعارهم رأيى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب ، وكانوا يقولون فى كل ما يرونه حراماً بغير نص باجتهادهم أكره كذا وأحب كذا ويقول لا يقال حرام إلا لما قال الله إنه حرام ولا يقال حلال إلا لما قال الله إنه حلال ، قالوا فيما سوى ذلك أكره وأحب كمجتهد ، فأنا تاريخياً معترض على موضوع أن ينسب إنسان رأيه إلى الإسلام . الواقع أن الرأى يحتمل الخطأ ، الأصل فيه يحتمل الخطأ فلا ينسب إلى الإسلام إلا بتحفظ كما قال دكتور عمارة وكما قلت هو تحفظ معروف لدى المثقفين إسلامياً ، لكنه لا ينفع فى الصحيفة اليومية والجريدة والمجلة أن تقول الإسلام يقول كذا والموقف الإسلامى يقول كذا إلا على مستوى الخطاب السياسى الذى يريد أن يجذب الجماهير وهنا تختل القيمة العلمية لهذا الخطاب لأنه يوضع محله إطار محدد جداً ليس فى إطار علمى صحيح وصائب دائماً كون زعم امتلاك الحقيقة هو طريق الاستبداد ، الحقيقة هذا الكلام يحتاج إلى تحقيق لأن زعم امتلاك الحقيقة ليس الطريق إلى الاستبداد ،

الاستبداد هو الحجر على الآخرين فى تقض ما تزعم أنه حقيقة فإذا حضرتك قدمت لى أى فكرة دون أن تزعم أنك تمتلك الحقيقة ثم أردت أن أنقض فكرتك فحرمت علىّ أن أنقدها هذا هو الاستبداد بعينه ، ازعم أنت كما تشاء ، واترك لى حق الرد عليك بما ينقض رأيك . هذا ما أقوله للناس الذين يزعمون أنهم يمتلكون الحقيقة إسلامياً أو يسارياً أو علمانياً أو ليبرالياً أو ما شئت ، اتركنى أنقض كلامك فإذا سمحت لى بهذا فقد قفل الطريق أمام الاستبداد ، أما أن أمنع الناس من أن يزعموا امتلاك الحقيقة حتى لا يستبدون فهذه هى العربة أمام الحصان . طيب . الناس تقدم نفسها على أنها ماذا على أنها تتأمل أو تتخيل؟ أو تحلم؟ لا أحد سوف يأتى لها أو حتى يسمع كلامها ، أنا طبعاً من أعداء موضوع الزراعة الإسلامية والزى الإسلامى والتوقيت الإسلامى والمقال الذى أشار إليه د . علىّ لم أره بعد وسوف أراه إن شاء الله . النقطة الأخيرة هى مسألة المرجعية التى ذكرها جميع الإخوان ، الحقيقة المرجعية متى نتكلم عن المرجعية من يحددها؟ متى نتكلم عن المرجعية؟ هناك مستويان هناك مستوى تحديد المرجعية عند التنظيم والتأصيل والحوار الذى مثل حوارنا هذا . شخص له فكر يرى مرجع فكرة هؤلاء الإسلام أو هو الماركسية أو هو الفكر الليبرالى كذا ، هذا اختيار محض لكن المرحلة الثانية هى الخطيرة ، أنت تتوجه بتنظيرك وحديثك ورأيك وفلسفتك إلى جماهير الناس وعلى هذه الجماهير أن تختار إذا قبلتك أصبحت مرجعية الأغلبية كما يقول محجوب سائدة وإذا رفضتك فمرجعيتك مرفوضة وليس

لها قيمة ، لكن ما هى نتيجة الأغلبية والأقلية كيف تحدد؟ هل تحدد بالإحصاء المجرد الذى لا معنى له؟ هناك معيار لا يأتى إلا بالممارسة السياسية ، المعيار هذا لا يتجدد ، أنا أزعم أن الأغلبية المصرية إسلامية لكن الناس لم تذهب أبداً إلى صناديق الانتخاب وصوتت وأثبتت لى أن الأغلبية المصرية سياسياً حرة ، وتقول أنا أريد الإسلام ، لماذا فى كل مرة تكون الانتخابات غير صحيحة كل مرة تكون الانتخابات مزورة كل مرة هناك قهر وكبت ينبغى على الذين يطالبون بحرية الموقف الفكرى أن يقرنوا ذلك دائماً بحرية الموقف السياسى العملى لأن ليس هناك ما يثبت ما هو المقبول أكثر عند الجماهير إلا أن يصوتوا ، فأنت تتوجه بهذا الفكر إلى جماهير الناس وينبغى أن تترك لهم حق التصويت عليه حتى يقبلوه ، وهنا يأتى موضوع الرأى العام وكيف نقيسه؟

أو كيف يتحدد الرأى العام؟ يتحدد لقراءتى أنا لخمس صحف فى اليوم ، أو يتحدد برأى الناس؟ كل هذا لم يحصل فى مجتمعنا . صحيح أن أغلبيتنا ، كما يقول محجوب إسلامية ، أغلبيتنا هكذا بالنظرة السطحية ، لكن أحضرهم يصوتوا يقرروا ، ناقشهم لن تجد كثيراً منهم على المستوى الذى تبحث عنه أنت . المسألة الأخيرة التى أظن أن الناس يتنافسون عليها ، هى أن الناس يتنافسون على هذا الكم المجهل الذى لا تعرف هويته الحقيقية . المفكرون وأصحاب السياسة والأحزاب تتنافس على استقطاب الناس وتتنافس على استقطابهم بالخطاب الذى تظنه مقبولاً أكثر

لدى الجماهير ومن هنا جئت تغير . . (رأى د . محجوب) الذين كانوا يقولون لا إطلاقاً (خالص) للإسلام ، «قربوا شوية» ، والذين كانوا يقولون لا للسياسة ، «قربوا شوية» فهذا الاقتراب يأتى لكى يستقطب قطاعاً آخر من الجماهير ويقبل فكرنا ، هذا ما أحببت قوله . وشكراً

سعد الدين إبراهيم:

كلمة المرجعية التى استخدمت فى الساعة الأخيرة من هذا النقاش كلمة جيدة لأنها تجنبنا مخاطر الأصول والفروع والتنافى والتخالف . لأنه فى ظل التنافى والتخالف أو المخالفة ، أن المرجعية حتى بهذا الشمول لها مستويان ، هناك مرجعية ضمنية وهذه المرجعية أدعى أن كل من يعيش فى مجتمع إسلامى سواء وعى بذلك أو لم يع فهو يعتمدها فى تفكيره ، فى خبراته فى ممارساته . وهناك مرجعية صريحة من النص ، يعنى هناك سياق وهناك نصوص أى كما يقولون Texte و Contex te . الـ Contexte إسلامى هى الظروف والسياق العام وهذا حتى أكثر الناس ادعاء بالإلحاد والعلمانية والمادية والدهرية هو متأثر بالـ Contexte الإسلامى فهو جزء من خبرته البشريةومن ثم حتى لو طرح هذا مشروعاً حضارياً فلابد أن تجد فيه إسلاماً حتى الماركسية تجد فى داخلها الحضارة والتراث المسيحى بشكل عام وهذا ما يذكرنى طبعاً بالنكتة المعروفة عن الاثنين الإيرلديين اللذين تقابلا مع بعض وسأل أحدهما أنت«ما هو مذهبك»؟ فقال له ملحد . فقال نعم ملحد

بروتستاتنتى أو ملحد كاثوليكى . لأن هذا هو محور الصراع الرئيسى . .فبعض الذين يعيشون فى مجتمع إسلامى تكون مرجعيتهم الصريحة مؤسسة على نصوص وعلى خطاب سياسى دينى إسلامى . هذا النوع من المرجعية ، هو الموجود ربما فى ذهننا عندما نتكلم عن الإسلاميين . يعنى أن مرجعيتهم صريحة ومؤسسة على نصوص وعلى قواعد فكر وعلى تراث معروف . تراث إسلامى . وهذا ما يجعلنا نقول : كيف تستخدم هذه المرجعية سواء بشكلها الضمنى العام الذى يشترك فيه المجتمع أو بشكلها الخصوصى الصريح؟كيف تدخل هذه المرجعية فى تأسيس مشروع حضارى . لو أخذنا برأى تويمبى ، يكون مشروع لمواجهة تحدى وأظن وبدون الدخول فى التفصيلات ، المجتمع أو المجتمعات الإسلامية أو البلدان الإسلامية وأولها البلدان العربية ومنها مصر كانت تواجه تحديداً بدأ منذ قرنين بشكل عام ، ومنذ قرن بشكل مباشر . لقد كان هناك اختراق مباشر ، ومواريث فترة ما قبل الاختراق فى كل ما تنطوى عليه من تخلف ومن جمود وتدهور من انحلال من اضمحلال وما نتج من تداعيات الاختراق الاستعمارى المباشر ، كل هذا أورث هذا الجيل الحاضر وعدة أجيال قبلنا وضعاً مزرياً للغاية على كل الجبهات وفى كل المستويات . والحديث عن مشروع حضارى هو للخروج من هذا الوضع المزرى أصبح فيه مسلمونا جميعاً من أفقر شعوب الأرض ومن أكثر شعوب الأرض تخلفاً ومن أكثر شعوب الأرض لجوءاً . يعنى هناك إحصائيات للأمم المتحدة عن اللاجئين فى العالم ، أكبر

نسبة من اللاجئين فى العالم هى من العالم الإسلامى أكبر نسبة من الفقراء فى العالم هى من العالم الإسلامى أكبر نسبة من اللاجئين هى من المسلمين ، يعنى بكل مقاييس التخلف والتأخر إلخ . . . العالم الإسلامى حتى إذا أخذنا قارة إفريقيا التى تندرج تحت أوصاف الجهل والتخلف والأمية مسلمة . وفى هذا أعتقد أننا نحتاج إلى التوسيع والتفصيل ، أريد القول أن ما يفرض إذن عناصر ومفردات هذا المشروع الحضارى هو طبيعة التحدى الذى يواجهه ، هو التخلف التجزئة الاستبداد التشوه الثقافى إلخ . . . هناك تحديات كثيراً ما نطرحها كمفردات للمشروع الحضارى وهى :

- الوحدة فى مواجهة التجزئة سواء تكلمنا على المستوى العربى أو على المستوى الإسلامى .

- الديمقراطية أو المشاركة السياسية الحقيقية فى مواجهة الاستبداد .

- التنمية فى مواجهة التخلف .

- العدالة فى مواجهة الاستغلال .

- والأصالة فى مواجهة الاستلاب الحضارى .

هذه المفردات التى تعبنا على مدى عدة سنين لكى نستخرجها من كل تجارب ومحاولات وحركات النهضة فى العالم العربى والعالم الإسلامى والمقصود بالعالم العربى منذ القرن التاسع عشر كل حركة وكل ثورة ربما رفعت شعاراً واحداً أو شعارين من هذه

المطالب ، ومن هذا المنطلق كل ثورة أو كل حركة تعتبر مكملة للتى بعدها يعنى هناك عملية تجميع وعملية Synthese أو عملية تركيب . نجد أن كل أهداف أو مفردات المشروع تناقلتها وتبادلتها وأورثتها أجيالاً مختلفة منذ بداية عصر النهضة الحديثة . إذاً الحديث عن مفردات المشروع ممكن أن نجتهد فيها وأن نضيف : واحد اثنين ثلاثة ، لكن بالقطع ستشمل هذه المفردات المذكورة أو هذه المطالب موضوع الأصالة فى مواجهة التغريب والاستلاب . هذا هو فى الواقع دور الإسلام الصريح وليس دوره الضمنى ، دور الإسلام الصريح كركن أساسى على هذا المشروع ، وهنا نجد أنه لو اتفق جميع الفرقاء على المفردات التى ذكرتها كلبنات للمشروع (إذاً هنا التعددية والخلاف والاختلاف يظل مشروعاً) . إن الفريق الذى سيتولى السلطة أو سيأتى إلى السلطة إذا كان توجهه إسلامياً بالمعنى الذى جرى الحديث فى هذه الجلسة فستكون هذه البداية ، لأنه لا يختلف على أهمية الديمقراطية فى المشروع لا يختلف على أهمية التنمية لا يختلف على أهمية العدالة لا يختلف على أهمية الوحدة سواء كانت وحدة عربية أو إسلامية إنما سوف يبدأ من قاعدة التأصيل الحضارى المبنى على الإسلام كما يفهمه هذا الفريق من أبناء الأمة ، إذا حدث أن فريقاً آخر ليبرالياً فستكون قضية الديمقراطية هى بدايته لتنفيذ أو لوضع اللبنات الأخرى فى بناء هذا المشروع ، هذه النقطة الأولى التى أحببت أن أقولها ، نعم يمكن أن نتفق على عناصر مشروع حضارى وممكن أن نختلف على نقطة البداية فى هذا المشروع ، وهنا أود أن أضيف

أيضاً عنصر الديمقراطية لابد أن يسود كثابت لكل الفرق بما فيها الاتجاه الإسلامي لأنه هو الذي سوف يحل مشكلة الأقلية والأغلبية مرجعيتها إسلامية أم غير إسلامية كل هذه الأمور التي تجتهد فيها الناس وتنكرها على بعضها البعض طالما أنه ليس هناك احتكام موضوعي لصناديق انتخاب بشكل نزيه ونظيف وأمين إلخ . أنتقل من هذه النقطة إلى النقطة الثانية في الإجابة على السؤال الذي طرحه فاضل وهو موضوع هل للأمة ، أو هل ينبغي لكل أمة أن يكون لها مرجعية واحدة؟ هنا أيضاً يوجد خلاف مرجعية واحدة بالمعنى الشامل الضمني نعم . إنما مرجعية واحدة إسلامية لا تختلف في الأصول إنما تختلف في الفروع كما طرح الدكتور عمارة أو كما لمح لها الدكتور طارق هنا يوجد علامات استفهام وهنا الخوف الذي عبر عنه بهواجسه الدكتور عليّ أن احتكار الحقيقة ليست مسألة تكتيك سياسي ، إنه مسألة أن بعض من يحتكر الحقيقة يضفي على هذا الاحتكار قداسة رغم أنه يتحدث في أمور دنيوية اقتصادية واجتماعية . ويقول هذا رأي الإسلام واضح هنا الخطورة : خطورة أنه أسقط على اجتهاداته الدنيوية البشرية قداسة قد تعطيه أو تعطي نفسه الحق في الحجر على آراء واجتهادات الآخرين الذين لا يتفقون معه في الرأي ، هذا فقط تحفظ على المسألة لكن المرجعية بالمعنى العام الذي بدأت فيه حديثي فلا خلاف على ذلك وهذا لا يحتاج إلى تأكيد لأنه موجود وتجده في كل شيء تعمله اليوم سواء كنت تدعي أنك إسلامي أو علماني أو دنيوي أو ماركسي أو قومي إلخ . الذي أود

أن أنتـقل له أن المشـروع الحـضـارى إذا أخـذ منى المفـردات التى ذكرتها أو المطالب المتكاملة المترابطة يبقى هناك إشكالية فيما يتعلق بموضوع الإبداع والتجديد . وأنا أود هنا أن أكون «فنى» قليلاً أن الإبداع ، التعريف الفنى لكلمة الإبداع Cotivite كما تفهمه هو الاستجابة المغايرة وعكسها الـ Conformite أو الامتثال ولو أخذنا فى موضوع الامتثال أو التشابه أن كل الناس Conformenting فى «ستاند» واحد تقريباً ، الإبداع كما أدى إلى النهضة فى الغرب وفى حضارات أخرى كثيرة منها الصين واليابان كان مرتبطاً بالتساؤل والمساءلة والشك . ولذلك أحياناً نعرف النهضة الأوربية الحديثة أنها بدأت بديكارت الذى بدأ بالشك لأنه كيف تأتى بإبداع وتجديد إلا إذا شككت فيما هو موجود أو تساءلت بما هو موجود . يمكن أن تكون حرفياً ممتازاً Appenti الذى يعمل لك شيئاً بإتقان شديد وليس فيه إبداع ولا تجديد وهذا الفرق بين الفنان حتى فى لغة العصر والحرفى الذى فى خان الخليلى ، تأتى إلى الواحد فى خان الخليلى ويقول لك لا هذا لا يعمل هكذا عايزها إسلامية Arabese تكون هكذا بس ، إنما لا تدخل لى شيئاً آخر إنها أصول الصنعة ، إنما الفنان عكس ذلك يعطى لنفسه والعالم بعد ذلك ، ونحن نتكلم عن الفن لأنه أقرب إلى التمثيل والتصوير ، فى العلوم . كل من عمل هذه الأمور فى عصر النهضة واجه اضطهاد لأنه يتساءل فى أمور شتى ، لم يكن هناك شىء فى خارج نطاق المساءلة ، كونه ينتهى إيمانياً أكثر أو يقينياً أكثر ، هذا موضوع آخر إنما لابد أنك تسلم إذا كان الإبداع عنصراً مهماً من

عناصر هذا المشروع ومن عناصر النهضة عموماً ومن عناصر الإسهام فى الحضارة الإنسانية والتفاعل معها والأخذ منها وإعطائها وفرزها والاختيار والانتقاء ، إذا كنت سوف تفعل ذلك ، أو كان هذا جزءاً من مشروعك الحضارى فلابد أن يعاد النظر فى قضية الشك والمساءلة ولابد أن يوجد لها حل .

بالنسبة لأمثلة الدكتور محمد عمارة : إنك تعطى أمثلة لابن حزم وغيره من الذين تكلموا فى موضوعات شتى فى العصور الوسطى الإسلامية أو فى عصور الازدهار الإسلامية . لكن كل شىء كان يتم فى إطار إسلامى ، طيب من الذى يحدد ، نحن ننظر اليها الآن Expostfactum ونقول إنها تمت فى إطار إسلامى لدرجة أننا عندما نراها نقول إنها إسلامية كما نرى هيكلاً معمارياً من إندونيسيا فنقول إنه إسلامى ، أو هيكلاً معمارياً من الهند فنقول إنه إسلامى ، إنما من الذى حدد هل هى محددة مسبقاً أو أنك تعتمد على المرجعية الضمنية التى تقول إن كل واحد ولد وربى ونشأ فى هذا المجتمع الإسلامى لديه هذا الحسّ الضمنى الإسلامى ومن ثم سينعكس على كل ما يفعل وإذا أبدع سينعكس فيما يبدع ، وإذا ابتكر سينعكس فيما يبتكر الخ . هناك سلطة تقول كلا هذا إنفلت أو لم ينفلت . هنا خطورة أنك تتكلم عن إبداع من ناحية ومشروع حضارى من ناحية ووضع إطار مسبق ليضمن عدم الانفلات ، أنا فى رأيى ما يضمن عدم الانفلات هو فى حجم الحيوية الداخلية للمجتمع الإسلامى ، هو الذى يولد الثقة

الذاتية الثقة بالذات ، وليس بالتحديد المسبق حتى لا يحدث الانفلات ، لأنه لا بد أن يحدث بعض الانفلات لأن هذا فى طبيعة عملية الإبداع والابتكار والخلق الخ ، يعنى هذا ما أستطيع قوله فى الإجابة على السؤال وأرجو أن لا أكون قد شططت كثيراً .

محجوب عمر:

سؤال للدكتور سعد ، قلت إن للإسلام دوراً أساسياً فى الأصالة حسناً؟ هل ترى إمكان تحقيق الخمس نقاط الباقية دون تحريك جماهيرى واسع .وهل يمكن تحريك الجماهير على نطاق واسع دون الانخراط معها فى عقيدتها وحضارتها .

سعد الدين إبراهيم:

نعم ، يمكن . التجربة التاريخية الحديثة تقول إنه يمكن ، سوف آخذ مثل مصر ، حرك سعد زغلول وثورة ١٩ الجماهير العريضة دون أن يرفع صراحة المرجعية الإسلامية بالمعنى الذى حددناه فى هذه الجلسة : الإسلامية الخصوصية المبنية على النص ، عندك تجربة عبد الناصر . يعنى هناك تجارب عديدة فى تاريخ مصر والأمة العربية استطاعت أن تعبئ بها الجماهير بناء على المرجعية الضمنية التى فيها الإسلام عنصر أساسى ، الضمنية موجودة لو قلت عنها أم لم أقل ، يعنى لا عبد الناصر ولا سعد زغلول نفى الإسلام وادعى العلمانية ولا عمل العكس . ومع ذلك هناك أشياء كثيرة يمكن أن تحرك الجماهير .

محجوب عمر:

الاثنان احترما الإسلام .

سعد الدين إبراهيم:

أنا أقول لك إنه لم ينفه ، ولم يحاربه ، لكنه لم يرفع شعاراً ، أنت تسألنى سؤالاً مباشراً وأنا أبنيه على التجربة التاريخية وفى بلدان إسلامية أخرى حدث هذا ، إنك يمكن أن تعبئ الجماهير وتحركها بالدعوى الوطنية بدعوى القومية بدعوى العدالة ، بعدة دعاوى ، بدعوى الحرية ومن هنا وهذه مسألة مهمة إذا نحن تكلمنا عن المفردات الستة للمشروع وكيف تتركب وما الذى يأتى فى البداية وما الذى يأتى فى الوسط ، وهذه تختلف من تيار إلى آخر ولا بد أن نقر هذا الاختلاف فى نقطة البدء فى القاعدة التى على أساسها تتحرك وفى هذا يمكن أن يقول الليبرالى يقول لى إن بشعار الحرية والدستور والاستقلال كما يفعل الوفد أو كما فعل سعد سنة ١٩ أن تتعبا الأمة وتتحرك كما لم تتحرك فى العصر الحديث . ممكن كذلك أن أحد الناصريين أو القوميين يقول لى أنه بناء على الوحدة العربية والاشتراكية والخ قدرت ان أحرك الجماهير كما لم تتحرك فى العصر الحديث وكل منهما صائب إلى حد ما دام لم ينف العناصر الأخرى للمشروع ، وكما قلت لك فأى منهم لا ينفى أى من العناصر الستة . إنما كل ما هنالك من أين تبدأ وأنا أقول البداية بماذا تترك للتيارات المختلفة وهذا هو جوهر التعايش والتعددية المنضبطة التى لا ينفى تيار منها تياراً آخر .

ولكن كل من فيها يعطى التيارات الاخرى الحق فى ان تكون لها نقطة البداية التى تفضلها ، الاساس الذى يبدأ به ما دام يأتى إلى السلطة بناء على الاحتكام للرأى العام مثلاً بعملية ديمقراطية سليمة ونظيفة ولا تزوير فيها .

فاضل رسول:

شكراً دكتور سعد ، الكلام الآن للأستاذ مهدى الحافظ ، وبعد ذلك فهمى ، محمد العوا ، على الدين هلال ، طارق البشرى ، ثم محمد عمارة .

مهدى الحافظ:

أنا فى الواقع ليس لدى شئ كثير لقد شعرت أن الجزء الأخير من المناقشة أجلى الكثير من الغموض فى وجهات النظر ، وهذا يساعد على تقريب فجوة الخلاف ، أو ربما منطلقات التصور للمشروع الحضارى . فى هذا الصدد أحب أن أميز بين شيئين : مستوى المرجعية بالنسبة للمشروع الحضارى كتعبير عن خصوصية هذا المشروع ، فأنا أتفق كامل الاتفاق مع ما تفضل به الأخ سعد ، ويندرج فى هذا السياق الشئ الذى تفضل به الدكتور عمارة . وأنا أعتقد أنه لا يوجد شئ يدعو الانسان إلى أن يتصور غير الشئ الذى فى ذهنه . وهو ان امتدادنا الحضارى هو امتداد إسلامى يعنى أنا أرى صورة تعكس نفساً إسلامياً موضوعاً إسلامياً . هذا معناه تعبير عن امتداد تاريخى معين لا يستطيع أصحاب الفكر المختلفين أن يتنكروا لذلك . فهذه الحقيقة فى الواقع يجب أن تثبت على

انها عنوان لخصوصية المشروع الحضارى الذى يراد إقامته من جانب جميع الفرقاء . المستوى الثانى للمرجعية الذى كان فى ذهنى وطرحته هو مرجعية شرعية نظام الحكم بالنسبة للتيارات المختلفة سواء أكانت إسلامية أو غير إسلامية . وهذه المسألة فى اعتقادى تحتاج إلى تنظيم ، تحتاج إلى اتفاق لابد من وجود منظم لا يكفى أن ادعى بأننى أدافع عن حقوق الطبقة العاملة فتكون لى شرعية فى الحكم ، ولا يجوز أن أدعى بأننى مدافع عن الإسلام فتكون لى شرعية فى الحكم ، ولا يجوز أن أكون من دعاة الوحدة العربية حتى تكون عندى شرعية فى الحكم : فهذه المسألة فى الحقيقة غير مفتعلة وإنما مبنية على تجربة العالم العربى وإنما على تجربة العالم أيضاً ، ما لم نؤسس منظمة لإقامة شرعية معترف بها من كافة الأطراف ، فالنتيجة تكون إما استبداد سياسى وإما احتراب داخلى وإما تخلف لانعرف مداه مثلما حصل فى تجارب الماضى القريب . لهذا السبب أنا عندما ذكرت الرأى العام لم أكن أنطلق من أن غالبية الرأى العام غير مسلمة . بالعكس ، فهذه المسألة لم تكن تشغل بالى بأنهم مسلمون أم غير مسلمين . إنها حقيقة ثابتة ، إن غالبية الرأى العام مسلمين ، لابد من وجود منظم ، الذى يساعد الرأى العام أن يعلن عن هويته ، أنا لا أرى غير الديمقراطية والمؤسسات التمثيلية هى المنظم هى الآلة التى يجب أن نتفق عليها . اما الادعاء الدينى أو الطبقى أو الوحدوى أو القومى فلا يمكن ان يركن له ، لسبب بسيط لأن من يدعى هذه الشرعية يتمثل بتيارات وهى جزء ولا يمكن أن تدعى بأنها تمثل الكل . فهذه النقطة فى اعتقادى هى نقطة البدء فى التعاون من أجل اقامة هذا المشروع .شكراً .

فاضل رسول:

شكراً استاذ مهدى وشكراً أيضاً للتقيد بالوقت ، الآن الأستاذ فهمى ، وإذا كان لى أن أعلق فقط أو أن أطرح سؤالاً هل يمكن اعتبار مرجعية الناس ومرجعية الجماهير هى المرجعية فى شرعية أى نظام سياسى ، يعنى اذا اختارت أغلبية الناس نظاماً سياسياً قائماً على الإسلام ، فيجب بهذه الحالة أن يقبل العلمانيون أو المدنيون بهذه الأغلبية ويجب على الأغلبية أن تتيح لهم إمكانية العمل والتواجد والتعبير عن وجهة نظرهم وبأن يصبحوا أغلبية فيما بعد والعكس أيضاً صحيح ، هذا سؤال ، والسؤال الثانى هل مفهوم الحكومة المدنية أو الدولة المدنية عند الإسلاميين ممكن أن يقترب مع المفهوم المدنى أو الدنيوى والعلمانى عن الدولة والنظام السياسي ، أم لا ، يعنى هل هنالك تقارب فى هذا الموضوع ، فقط ليكون فى همك وهم الدكتور العوا عند طرح وجهات نظركم .

فهمى هويدى:

الحقيقة الذى دفعنى إلى طلب الكلمة فى الأساس هو وجهة نظر أو تعقيب بسيط على ما قيل فى شأن المرجعية ، وفى شأن ما تردد بشأن ما يمكن أن يضفى من قدسية على الخطاب الإسلامى ، أو الخطاب الذى ينتسب إلي الإسلام ، ذكرنى هذا بمقولة أحد الأخوان : أننا أحياناً نتحدث عن الإسلام وفى ذهننا المسيحية ، بمعنى أنه فى حدود معرفتى المتواضعة لا أعرف أن متحدثاً إسلامياً حاكماً أو فقيهاً أحاط كلامه بقدسية ، ولا أعرف فى مرحلة

التاريخ الإسلامى أن من حاول أن يحيط كلامه بقدسية لقى قبولاً عند الناس ، بمعنى أنه من قال مرة إذا كان أبا جعفر المنصور كما لو كان كلامه هذا هو كلام الله ، أنا لا أذكر النص ، ولكن أظن أن أبا جعفر المنصور قال شيئاً من هذا القبيل فلم يصدقه أحد ، بالعكس من دخل عليه بعدها بلحظات وأظن حاول أن يملية رسالة فرفض أن يستجيب لدعوته لأنه قال إنك حاكم ظالم والخ .
فمسألة القدسية نحن فى ذهننا عندما نطرحها كهاجس ونرفضها فى الموقف المبدئى ، الحقيقة فى ذهننا التجربة المسيحية وليست التجربة الإسلامية ، لأنه لم يحصل ، والتسليح الإسلامى للجماهير بمعنى أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ويعنى التواصى فى طاعة الله فى كل هذا الجماهير مسلحة فكرياً لمقاومة هذا الأدعاء ، وأنا أتحدث فى الحقيقة عن أهل السنة فى هذا الموضوع ، ربما عند الشيعة الأثنى عشرية أو الجعفرية ترتيب آخر أو سياق آخر . مع هذا هم يشكلون إذا صحت التقديرات ١٠٪ من المسلمين ، وبالتالى ٩٠٪ من الأمة الإسلامية فى مذهبها لا قدسية لكلام أحد وليس لأحد زعيماً أو فقيهاً أو رئيساً أياً كان أى رصيد من الحصانة لكلامه إلا بقدر استناده إلى أصل شرعى . وهذا الأصل الشرعى كما ذكر الأخ محمد العوا يمكن أن يرد إلى أصل شرعى آخر . يعنى بنص شرعى أن أطيعكم فيما أطعتم الله ويوم أن تخرج عن طاعة الله يعنى من قال سيدنا عمر : لا سمع ولا طاعة ، وهذه الحكاية كانت فى موضوع بسيط ، يعنى المهم أنا أود القول أن موضوع القداسة ليس قائماً فيما نفهم من تصور إسلامى

أو تجربة تاريخية إسلامية ، هذه نقطة . النقطة التالية متعلقة بمسألة المرجعية أنا أوافق تماماً على ان المرجعية درجات ، ولكن حتى فى حدود النصوص فيما أعرف على الأقل بالنسبة للتصور الإسلامى فإن المرجعية ليست فقط نصاً إسلامياً ولكن المرجعية من الممكن أن تكون عمل المسلمين أحياناً الذى لا يتعارض مع النص يعنى عند المالكية عندما تأسس ما سمى بفقه العمل هذا أصبح مدرسة ، يعنى الذى أريد أن أصل اليه أن المجتمع الإسلامى أوالمشروع الإسلامى ليس معلقاً هكذا بنصوص ثابتة لا نملك ازاءها الا الأمتثال والتسليم دون إعمال لأى عقل أو فكر أو أى تعامل ، كلا هناك خريطة فى المرجعية الإسلامية تفرق بين الأصل والفرع الثابت والمتحول ، هناك تضاريس كثيرة ينبغى أن توضع فى الاعتبار عندما نتحدث عن مرجعية إسلامية التى تبدأ فى النص وتصل إلى عرف وعمل الناس . وهذه مسألة لها درجات ينبغى أن تكون فى الوعى عندما نتناول الموضوع بالتالى حتى لا يبدو أننا لنا مصائر معلقة بالغيب كلها ونحن لا حيلة لنا إلا أن نسلم ونفسر فقط ونمتثل . سوف انتقل بسرعة إلى النقطتين اللتين ذكرهم الأخ فاضل ، فى موضوع اختيار الناس ، يعنى فيما نعرف من فقه المسلمين فإن الحكم أساساً قائم على اختيار الناس وأن الإمامة عقد قبل من يتكلم عن عقد اجتماعى ، لكن كان هناك الشىء مؤسس فى الفقه الإسلامى إنه عقد وأن رضى الناس هو الأساس وأن الأصل الإلهى للنصوص لا يحصن النظام ، لايعطى النظام السياسى أى حصانة أو سند إلهى ، يعنى النص له أصل

إلهى لكن النظام السياسى لا يتمتع بأى حصانة فاجتهاد النظام فى النص مفتوح لأهل النظام ولعامة الناس وأهل الحل والعقد وكل بشر كل انسان فى المجتمع الإسلامى وبالتالى بموضوع رضى الناس هذا من أوائل ما قيل فى بنية النظام السياسى الإسلامى إنها عقد بين الحاكم والمحكوم إذا التزم به فى هذا العقد فهو باق ، وكما يقول الفقهاء اذا انخرم هذا العقد أو أخل الحاكم بعدالته ينفسخ العقد وتنتهى الحكاية ، وأظن أنك تذكر يا دكتور سعد أنه فى آخر ندوة اشتركت أنا فيها فى عمان ذكر أحد الأخوة أظنه الدكتور عابد الجابرى كيف أنه فى تجربة المغرب العربى أنه فى الاحيان يحرر العقد بتكليف معين ، أنت تنصب إماماً على ان تتولى مسألة كذا ، تحل مشكلة فلسطين أو تحل مشكلة الأمية أو تحل مشكلة ، يعنى كان هناك مفهوم العقد الذى يقوم على تكيف الناس ورضائهم هو مفهوم مؤسس فى الفقه الإسلامى وبالتالى فموضوع رضاء الناس هذه مسألة أيضاً فى الفقه الإسلامى مسألة مستقرة ، وليس للنظام هذه الهالة من القدسية أو المرجعية الإلهية التى تخطر على البال عند الحديث على النظام السياسى تأثراً بما يتردد عن تاريخ التجربة الأوربية أو دور الكنيسة والحق الإلهى .
وأضطر أنا أن أقفز مباشرة إلى الموضوع بسرعة من أجل أن أختصر فى موضوع مسألة مفهوم الدولة المدنية ، إن أحد تحفظاتى على فكرة الدينى والمدنى ، أن الإسلامى مدنى لأن طرح فكرة الدولة المدنية مقابل لمفهوم الدولة الدينية المستندة إلى كافة المسائل التى رفضناها من حيث الحصانة والحق الإلهى . ففى الفكر الإسلامى وفى التاريخ الإسلامى إنها مسألة غير قائمة . وفى هذا الإطار أنا

أحب أن أفرق بين ثلاث مستويات فى التعامل مع ما يمكن أن يسمى إسلامياً ،مستوى النص ومستوى الفقه ومستوى التاريخ(فى) مستوى التاريخ يحاكم ، طبعاً المرجع فى النهاية هو النص ، مستوى التاريخ يحاكم بالنص ، ليس فى الأطار المرجعى بالقدر الذى نعرفه من نصوص الإسلام ما يمكن أن يؤسس ما يسمى بالدولة الدينية ، وبالتالى لما استشهدت بكلام الاستاذ محمد عبده الذى قال صراحة أن أحد الأسس الذى أقام عليها النظام الإسلامى أنه هدم فكرة الدولة الدينية ، كذلك رأى أحد من أحدث فقهائنا الدكتور القرضاوى والدكتور محمد العوا له كتاب جيد حول النظام السياسى الإسلامى . موضوع الدولة الدينية هو موضوع نتحدث فيه وفى ذهننا التجربة الأوربية أيضاً ونفكر فى المسيحية ولا نفكر فى الإسلام . أنا أقول أننا أحياناً ، إذا كان هناك نظام أو حاكم زعم لنفسه سنداً مهما كان مستواه وعلى ندرة هذا المثل فى التاريخ الإسلامى فإن أحداً لم يصدقه ، وكانت مشكلة النظام الإسلامى فى تاريخه مسألة الخروج عليه كانت المشكلة أن الدولة الإسلامية كانت لها هيبة ولم يكن فيها دولة دينية ، كانت باستمرار مسألة الناس التى تخرج على النظام وفلسفة الخروج عند الزيدية وعند الفرق الإسلامية الاخرى ، كانت كلها تعبيرا عن مسألة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ومقاومة الظلم .

محمد العوا:

. . . فى الحديث الذى تكرر فيه التخوف من استعمال الإسلاميين الراجعين إلى مرجعية إسلامية صريحة تتبنى نصوصاً

دينية تضفى قداسة على رأيهم . . أنا على موقفى أن لا قداسة لأحد لكن نفى القداسة لا يؤدى إلى أن أقبل حرمان ذوى المرجعية الإسلامية الصريحة من الاستناد فى تأييد موقفهم إلى مصادرهم وإلا أصبحنا نفرض عليهم مرجعية أخرى ، وهو بالضبط الموقف الذى نرفضه ، فلا حق لأحد أن يفرض على أحد رأيه ، وليس لأحد أن ينقد أحداً بكلام مختلف فى مرجعيته . إنما عليك أن ترضى بما يحتكم إليه فى بناء رأيه وتأصيله ولا ترفضه لمجرد أن مرجعيته لا تتفق مع مرجعيتك هذه مسألة أولي . المسألة الثانية أن تحديد الابداع هى مسألة فى غاية الأهمية ، حقيقة إن كثيراً من الإبداعات التى نراها نحن اليوم إبداعات إسلامية قد تمت فى إطار التجربة الإسلامية الكلية التى استفادت قطعاً مما كان قبلها من حضارات وعلى الأخص فى المجالات العلمية والإنشائية . . . الخ ولكن الإبداع أمر نسبى وسيظل الناس يختلفون فى قبول نتاج ما للعقل البشرى أو العمل البشرى على انه إبداع يضيف إلى تراث الإنسانية أم أنه عمل يفسد ذوقها ويضر به . وإذا كان ارتباط قضية (الإبداع) بقضية (ضمان الحرية) ارتباطاً لا يقبل التجزئة ـ وهذا أمر نسلم به جميعاً ـ فإن الواجب تحديده هنا هو نظام هذه الحرية . واعتقد أن أحداً من العقلاء ـ فضلاً عن أهل الأديان ـ لن يقبل أن تتيح ضمانات الحرية المساس بحرمات الأديان ومقدساتها ، أو الهزء بعقائد الشركاء فى الوطن تحت دعوى إتاحة الفرصة للإبداع . إن الإبداع الحقيقى يجد مجالا رحباً فى إضافة لا تتوقف إلى الجميل المقبول فكراً وفناً واختراعاً مع الاحترام العام للعقائد والمقدسات كافة .

علي الدين هلال:

عندما تحدثت فى البداية عن لحظة الانتصار الإسلامى فى الحروب الصليبية ، كنت أريد التأكيد على العوامل الداخلية وعلى التفاعلات الاجتماعية التى داخل المجتمع الإسلامى ، ولكى نبحث فى أسباب الجمود الذى أصاب هذا المجتمع بالشلل وأوقعه فريسة للاستعمار الأوروبى فى القرن التاسع عشر .

ولا أرغب أن نتوقف عن الحديث عن الذات الحضارية وحسب دون ان نربط ذلك بشرط النهضة الأخرى ، وبمتطلبات التهيؤ للتقدم وألا نكرس مفاهيم غير دقيقة فموضوع النهضة هو موضوع معقد ولا يمكن اختزاله إلى قضية واحدة أو عامل واحد . ولابد من النظر إليه بمنهج شامل ومركب .

طارق البشرى:

الآن ، لن أدع أحداً يقاطعنى ، لأننى سأتكلم بسرعة كبيرة وأنتهى . بعض الأمور سأقولها بشكل سريع جداً .

بالنسبة لما قاله الدكتور سعد الدين ابراهيم فى عرضه عن موضوع التحدى والإشارة إلى عناصر المشروع الحضارى ،أحب أن أضيف شيئاً إلى هذا المشروع ذى النقاط الستة . هناك إضافة وهناك تحفظ .

الإضافة هى أن التخلف والاستبداد هى أمور تمت فى ظروف مواجهة مع قوى الاستعمار وأنا أتصور أننى لا أقدر أن أفهم إلى

الآن ،وبالرغم من الاستقلال السياسى الذى نالته كل شعوبنا ،لا أقدر أن أفهم بشكل جيد أوضاع وخصائص المرحلة التى نعيشها منذ ٢٠٠عام إلى اليوم فى قلب أنها عملية مواجهة مريرة جداً وصعبة جداً وشديدة جداً بيننا وبين أوروبا أو الغرب بشكل عام كل شىء فى حياتنا مرتبط بهذه العملية التى يجب أن تصنفها فى صلب التحديات الموجودة .

النقطة الثانية : هى التى أشار لها الدكتور محجوب ، وهى أن دور الإسلام الصريح ليس فقط فى الاستلاب الحضارى ، وإنما الإسلام شائع فى النقاط الأخرى : مسألة الوحدة الإسلام شائع فيها ، مسألة الاستغلال ، لابد أن يشيع الإسلام فى كل النقاط المذكورة . . . .

بالنسبة لما قاله الدكتور سعد : هل ضرورى أن تكون لكل أمة مرجعية واحدة وأظن أن الدكتور على يوافقه على فكرة امكانية التعدد فى المرجعية ، بالنسبة إلى هذه النقطة أرى أنه يصعب علىّ جداً تصور مجتمع بمرجعيتين ، وأحتاج الى قدر كبير من الفهم والأقتناع بهذه النقطة فمرجعيتان يعنى أمتين فعلاً كما قال الأخ مهدى . ولذلك أثرت موضوع التنافى فى هذه النقطة بالذات . ذلك أننا لا نستطيع أن نرفع التضاد كاملاً ، فلابد أن نرى مجال التضاد من أجل أن نحلله ونزيله قدر الإمكان ، لأننا محتاجون لمرجعية واحدة . لا أدرى كيف تكون مرجعية واحدة بمكونات مختلفة؟ سيظل هناك اطار واحد .

النقطة الأخرى تتعلق بامكانية تحريك الجماهير بغير المرجعية الاسلامية ، والمثل الخاص بثورة ١٩١٩ فى مصر ، أتصور أن هذا المثل مهم جداً أن أتمسك به أيضاً . فعندما قامت هذه الثورة ،صحيح أن الحزب الأهلى الذى قام بها كان علمانياً ، انما تحرك الجمهور وقتها كان تحركاً يحتوى على جانب إسلامى واضح وقوى . ولما ظهرت علمانية القيادة أو مدنيتها فيما تلى ذلك من أعوام بدأت تتميز ملامح النظام المدنى بشكل واضح فى سنوات ٢٣و٢٤و٢٥ ،وخاصة مع الغاء الخلافة فى إستنابول ، لقد بدا أن الإسلام لم يعد يمثل فعلاً أو يشارك فى وضع الرؤية الخاصة بتكوين هذه المجتمعات وهذا ما نلاحظه فى كتابات المبشرين الذين لاحظوا أن الإسلام أبعد عن التصورات المتعلقة بهذه المجتمعات وأن باستطاعتهم أن يعملوا بشكل آخر . في هذه الفترة بالذات التى حصل فيها هذا التحول بدأنا نرى أن الناس مثلاً كالشيخ محمد شاكر وأصحاب جريدة النظام ، الناس الذين كانوا فى قلب حومة ١٩١٩ ، قد بدأوا وأنشأوا يبتعدون عنها كتنظيم وكحركة منظمة وبعدها بسنتين وجدنا أن الشباب المسلمين تركوا تنظيماً ، وبعدها بسنة وجدنا أن الاخوان المسلمين تركوا أيضاً وأقاموا تنظيماً وأخذوا يطرحون موضوع الإسلام . وهكذا ظهر ـ أن هناك مجتمعاً إسلامياً يطالب بالإسلام . فماذا يعنى ذلك؟ لأنه وجد أن مرجعيته غير قائمة فى المجتمع ولا يحتكم اليها ، فأصبح يطالب بالاسلام لأول مرة .. سابقاً كان الثائر أو المصلح أو المعارض يقول عن نفسه وهابى ، سلفى ، يقول لك ، أشعرى ،

معتزلى ، خارجى . . . أسماء كثيرة لا يتعلق فيها الإسلام بذاته ولا تسمى باسم الإسلام فى ذاته ، لأنها كلها من داخله ولا تنكر على بعضها البعض هذا الوصف . فلما تبدى نظام قائم على غير هذا الأساس تماماً بدأ يظهر الإسلام كمطلب لتأكيد ديانة الناس أو إيمانهم ، فالناس مؤمنون ، إنما المطلوب أن تعود المرجعية إلى الإسلام ، وأن يكون هو أصل الشرعية فى المجتمع ، هو المحتكم اليه المرجوع اليه .

بالنسبة للأخ مهدى أتفق معه على أنه لابد من الوجود المنظم للرأى العام لكى يعبر عنه إلا أن اعتراضى الأول على كلامه مصدره بأن المرجعية أساس فكرى وليس إجرائياً . مسألة الرأى العام وقياس الرأى العام مسألة اجرائية لا تتعلق بالمرجعية بالذات . المرجعية هى فكرية أساساً . هل أساس الشرعية منزل أم أنها شرعية وضعية تتعلق بالمصالح الراهنة كما ندركها فى حياتنا الدنيوية ، هذا أساس فكرى وتقوم عليها الشرعية . لكن كيف استنبطها وكيف استخرجها ، وكيف نكتشف ملامحها ، يكون ذلك من خلال اجراءات معينة أو من خلال موقف إجرائى ، أنا معك فى الموقف ، ولكنه موقف إجرائى فى النهاية ، تقول أنه ضرورى ، وأنا معك بأنه ضرورى ، فلا يمكن أن نكتشف مرجعيتنا جيداً إلا من خلال هذا الأمر ، أما موضوع هل يمكن وجود مرجعيتين؟ حسناً لنفترض أننا أمام موضوع كموضوع الربا . فعندما تطرح قضية بسيطة كأعمال البنوك ، سيثير هذا الموضوع تضارباً بين

مرجعيتين . فكيف يحسم الموضوع؟ سيحسم من خلال مرجعية واحدة أما أن يبقى فى المجتمع مرجعيتان بشكل مستمر ، فهذا ما سيؤدى إلى نوع من التفسخ فى المجتمع فعلاً ، أو سيؤول إلى نوع من لا أدرية مميتة .

بالنسبة للكلام الذى قاله الصديق العزيز على الدين هلال من أن الإسلام عنصر من عناصر النهضة ، أرى أن الإسلام ليس مجرد عنصر من عناصر النهضة ، بل هو- ولا بأس من استعارة تصورات مالك بن نبى - العامل الذى تنصهر به العناصر الأخرى . . . وبغير هذا المعطى لا أتصور انه يمكن المزج والدمج بين العناصر الأخرى لقيام النهضة . . . إنه كالأوكسجين ،يساعد على الاشتعال ، لكنه ليس فتيل الاشتعال أو شرارة الاشتعال ، إنه مساعد على الاشتعال ، بدونه ليس هناك اشتعال أو لهب ، هذا هو الفرق إذا اتفقنا على أن هذا هو عنصر لا بد منه لتحريك العناصر الأخرى كلها ولربطها بعضها ببعض ، وبأن به تقوم أولاً مقاومة للوضع الذى نحن فيه ، وبه أيضاً تقوم نهضة نتجاوز بها وضعنا ، إذا اتفقنا على هذا ، فأنا لا أجد خلافاً بيننا ، النقطة المركزية هى فى أنك تشير «أنه ليس بهذا وحده» وأنا معك فى هذا ، ولكن فى التركيز على عنصر دون عنصر يكمن نوع من أنواع رد الفعل لدى الجماعات التى تجد هذا العنصر أمراً منكوراً . فعلينا أن نركز على الجانب المنكور أو الجانب الذى يجحده البعض خصوصاً اذا كان هذا البعض ممن له الكلمة العليا فى التقرير أو التنفيذ فى المجتمع .

وإذا قلت ان هذه الحكاية لم تظهر إلا سنة ١٩٢٦، ٢٧، ٢٨ - أي حكاية ظهور الإسلام كمطلب - فإنه ابتداء من هذا الوقت بدا هذا المطلب منكوراً من البعض . ونلاحظ أنه أيام مصطفى كامل لم تكن المرجعية الإسلامية أمراً منكوراً ، لذلك لم يكن أحد يطالب بالإسلام ، وكما يقول الدكتور محجوب أيام عبد الله النديم ومجموعته كان الإسلام جزءا من العملية نفسها .كان هذا الرجل رجلاً وطنياً مسلماً يعمل ويمارس إسلامه في وطنيته . إن ظهور العلماني الوطني هو الذي أوجد التيار الإسلامي كي يضيف هذا العامل إلى غيره . . . وعندما نتكلم عن العامل الناقص - وهذا وجه فيما أتصور ، ولا أعتقد أن الدكتور على يخالفني في ان التركيز على العامل الناقص لا يعني أننا نستعيض به عن العوامل الأخرى أو أننا نعارضه بالعوامل الأخرى والله أعلم والحمد لله .

فاضل رسول:

شكراً ، دكتور عمارة طلب الكلام وأحسبه آخر المتكلمين .

محمد عمارة:

الحقيقة لن أطيل ، وفي البداية أنا سعيد لأن المناقشة بالفعل خطت خطوات إيجابية إلى الأمام ، وأشير تحديداً إلى العرض الذي قام به الدكتور سعد الدين إبراهيم ، وتأكيده على ان هناك مرجعية ضمنية وصريحة للأسلام في مفردات المشروع الحضاري وأن التعددية ليست تعددية مرجعيات وإنما تعددية في نقطة

البداية فى مفردات المشروع . ذلك ان هناك مفردات لمشروع مرجعيته الضمنية والصريحة فى الإسلام ، وإن الخلاف بين الفرقاء هو فى نقطة البدء التى لها الأولوية عند كل فريق فى هذا المشروع . وأنا فى تقديرى إن فى هذا تحديداً جيداً ، واتفق معه فيه .

نقطة ثانية : تساؤله حول الإبداع وكيف أن التقليد أو الامتثال ، من الممكن أن يشكل خطراً على هذا الإبداع ، وأن الإبداع لابد أن يكون فيه شك ولابد أن يكون فيه تساؤل أيضاً . هذا التساؤل مشروع وفى تقديرى هو جزء من أن يفهم كل فريق منا الآخر . ففى المنظور الإسلامى - وأؤكد فى فهمى للإسلام - أن هناك تمييزاً ما بين البدعة والإبداع . البدعة هى إختراع شىء يضاف إلى الثوابت الدينية التى لا تستدعى إضافات لها . أما الإبداع فى كل ما يتعلق بالشئون الدنيوية والدولة والمشروع الحضارى ، فهذا وارد . وفى الوقت الذى كان فيه المسلمون يرددون فيه حديث رسول الله ﷺ «كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار» ، كان عمر بن الخطاب - وهو يردد هذا الحديث - يقول للناس : لا تقفوا بأبنائكم عند علومكم ، فإنهم خلقوا لزمان غير زمانكم! . . وكان يقول فى المال : لقد كان لأبى بكر رأى فى هذا المال ، ولى فيه رأى آخر ولما قال الناس له طبق السنة العملية لرسول الله فى قسمة أرض خيبر على أرض الشام والعراق ومصر ، قال : إننا نحن الآن أمام واقع جديد ولابد أن يكون لنا اجتهاد جديد . إذا كان هناك تمييز واضح بين الإبداع فى شئون الدنيا ، وكان هذا مطلوباً

وفريضة على المسلمين ، وأمراً مسموحاً به ، وبين البدعة فى الثوابت ، إذاً ، الفارق ما بين الابداع وما بين البدعة فى التصور الإسلامى ، فارق واضح ، وقد لا يكون هذا واضحاً لدى البعض . هذه قضية لا تحتاج إلى تخوفات ، وإنما تحتاج إلى أن نتفق على ضوابط لهذه الأمور .

أنا ألمح أيضاً أن وراء هذا التخوف أيضاً شيئاً مشروعاً ، لأن بعض الناس أحياناً من الإسلاميين ، يضيق صدراً ، ويضيق أفقاً بكثير من الأمور التى لاتعتبر بدعة بالمعنى الدينى ، وإنما تدخل فى الإبداع . وأنا أدعو إلى أن نفهم ملابسات هذا الضيق فى الصدر ، وهذا الضيق فى الأفق . فالأمة فى لحظات القوة ، تكون «لمعدتها الحضارية» القدرة على أن تفرز الصالح من الطالح وأن تتمثل الوافد وتهضمه ، فيصبح جزءاً من الخصوصية . إنما الأمة فى لحظات الضعف ،كما فى وضعنا الحالى ، تكون أكثر حذراً ، ونحن مع هذا الحذر . ذلك أنه عندما يقال بالحوار الحضارى ، الحوار الحضارى بين الضعيف والقوى ، سيكون فى النهاية لمصلحة القوى . لكن أنا لو كنت فى مركز قوة لا أخاف من كثير من الأمور التى يمكن أن أخاف منها الآن . المريض يخاف أحياناً من الهواء ، لأن الهواء يمكن أن يقتله . ذو الحنجرة المتعبة يمكن أن يخاف من الماء لأنه قد يشرق به . فأنا أود القول : إن الكثير من التخوفات لدى بعض الإسلاميين مطلوب أن نفهمها ، إننا فى لحظات الضعف نكون أكثر حذراً من فتح الأبواب . قد يكون مثلنا من يحاول أن يجدد ويجتهد يعانى من هذه المسائل مع بعض

الجامدين . وأنا أعتقد أن هذه ليست خاصية إسلامية ، لأن الذين يفكرون فى الإطار الماركسى يعانون من أهل الجمود ، والذين يفكرون فى الإطار الليبرالى يعانون من أهل الجمود . إنما القضية هى فى أن نتفق على الأرض التى نقف عليها والتى نحارب عليها فى سبيل الإبداع .

أما حول نقطة أن سعد زغلول وعبد الناصر حركا المجتمع بفعل أن المرجعية الضمنية إسلامية ، فأقول إن عبد الناصر كان له كلام صريح فى بعض المواقف . يقول : إن هذه المنطقة أسقطت وتسقط كل حاكم يخرج عن الإسلام . فى لحظات الأزمة كانت تبدأ المرجعية الإسلامية الصريحة بالظهور ، يعنى بعد عام ١٩٦٧ لا ننسى كلامه فى الجنود فى القوات المسلحة وفى العام ١٩٥٦ ، فى الأزهر ، كانت المرجعية الضمنية تتحول إلى مرجعية صريحة .أما سعد زغلول ، فكانت مشكلته مشكلة الأولويات . إن لسعد زغلول فى سنة ١٩٢٥ كلاماً ضد على عبد الرازق وضد كتابه «الإسلام وأصول الحكم» وكلامه ملفت للنظر . قال : إن على عبد الرازق جاهل ، كيف لم درس فى الأزهر أن الإسلام دين مدنى؟! أنه أقام دولة ، وأنه صالح لأن يقيم دولة ، وأنه حقق سعادة للأمة؟؟ ، فأنا أود القول إن قيادة ثورة ١٩١٩ والجماهير التى كانت تتحرك وتنطلق من الكنيسة أو المسجد بمرجعية دينية ، لم تكن القضية الإسلامية معلنة فى الخطاب السياسى لديها آنذاك ، كانت قضية الاستقلال هى قضية الأساس . وخلاصة القول أن المرجعية

الإسلامية لم تكن غائبة عن الجماهير ولا عن القيادة التى حركت الجماهير فى المشروع .

وأضيف : إن حجم التحدى الآن تعاظم لدرجة أننا بحاجة إلى محرك غير عادى حتى يحقق انتماء هذه الأمة إلى مشروعها الحضارى . يعنى لم تعد الآن فكرة الوطنية إذا جردتها من العقيدة الدينية ، أو فكرة الوحدة القومية إذا جردتها من المضمون الإسلامى ، أو فكرة المشروع الحضارى والعدل ، وكل هذه المشروعات ، لم تعد قادرة على جمع الأمة . إلا إذا ارتبطت بالإسلام . . يعنى أصبح حجم التحدى يحتاج فعلاً إلى طاقة تحرك هذه الأمة حول هذا المشروع الحضارى . وفى اعتقادى أن الانتماء الدينى والإسلامى يأتى فى مقدمة هذه الطاقات القادرة على هذا التحريك .

أما حول موضوع مشروعية النظام ـ وأنا مع الكلام الذى قاله الأخ فهمى حول أنه لا قدسية للدولة ـ فالتجربة الإسلامية حتى فى عصر الرسول ﷺ كانت شديدة الوضوح فى هذا الموضوع . الله سبحانه وتعالى اصطفى الرسول نبياً ورسولا ، لكن النبى الرسول أسس الدولة فى بيعة العقبة ، أسسها بسلطة الأمة وبسلطة البشر . قال : «اختاروا منكم اثنى عشر نقيبا» ، حتى يتفقوا على تأسيس الدولة باختيار الشورى وكان يحكم الدولة ـ وهو النبى الذى يوحى له ـ على هذا الأساس . ومن ذلك قوله : «ولو كنت مؤمّرا أحد دون مشورة المؤمنين لأمرت ابن أم عبد» ـ ابن مسعود . النبى لا يستطيع أن

يولى والياً فى الدولة إلا بسلطة الشورى ، أى بسلطة البشر . ما أود قوله هو : التمييز بين كونه رسولاً يوحى إليه بأمور لا يستقل العقل البشرى بإدراكها ، وبين إدارة شئون الدولة ، هنا لا توجد قدسية للدولة . وكان يراجع ، وكان يخضع لسلطة الأغلبية ـ وعندما يقول لأبى بكر وعمر : «لو اجتمعنا فى مشورة ما خالفتكما» ـ يعنى اثنين لواحد! . هنا يوجد وضوح فى التصور الإسلامى فى هذه القضية .

فى الفكر السياسى الإسلامى ـ حول قضية الدولة ـ : الأمة تبايع الحاكم ، تختاره وتبايعه وتفوض له جزءاً من سلطات الأمة ، فإذا عجز أو جار أو فسق انتهى عقد البيعة وانعزل . يعنى إذا عجزت الدولة عن النهوض بما فوض إليها ، أو كانت نظاماً جائراً أو فاسقاً ، تخرج وتزول عنها الشرعية والمشروعية .

فى موضوع التفرد الإسلامى ، أود القول أن المسلمين ليسوا خلقاً وحدهم ، لا علاقة لهم بالبشر فهناك فرق بين التفرد بمعنى أنه لا وجه للشبه بين المسلمين وحضارتهم وبين غيرهم والحضارات الأخرى ، وبين التمايز الحضارى ، لأن صيغة التمايز الحضارى تعنى فى تقديرى أن هناك خصوصيات حضارية ، وهناك مشترك إنسانى عام بين كل الحضارات . أنا أقول إن الإنسان منا ينمو ، تتجدد فيه أشياء ، لكنه يحتفظ بخصوصية معينة ، إنه فلان الفلانى ، إنه يمكن أن يصافح كل الدنيا دون أن يفقد بصمته وما يميزه ، نحن بحاجة لأن تكون حضارتنا عضواً فى منتدى

الحضارات ، لا تكون مسخاً مشوهاً لخيار حضارى آخر . اننا محتاجون إلى تميز حضارى كما أن اليابان متميزة حضارياً ، كما أن الهند متميزة حضارياً ، كما أن الصين متميزة حضارياً ، كما أن الغرب متميز حضارياً . أيضاً الحضارة العربية/ الإسلامية متميزة حضارياً . التميز شيء والتفرد شيء آخر .

أما فى موضوع : هل ان الإسلام متميز عن المسيحية؟ فهذا صحيح . وأوضح ذلك ، فأقول : انه عندما تقول المسيحية أن رسالتها هى مملكة السماء ، وأنها خلاص الروح ، وأن ليس لديها نظام مدنى ونظام دولة ، أقول : هذا صحيح . ولكن التطبيق فى التجربة الغربية ، خرج باللاهوت الكاثوليكى عن هذا الموقف .

وفى التميز بين الإسلام والمسيحية فى هذه النقطة ، تأتى القضية الآتية : إن العلمانية ، فى النموذج الغربى ، عندما رفضت علاقة الدين بالدولة ، كانت تمثل الموقف الطبيعى الذى يعيد الكنيسة إلى صيغة المسيحية ، لأن الكنيسة خرجت عن الصيغة المسيحية عندما أصبحت دولة .فهذه العلمانية ، هناك طبيعية ، هى مشروعة فى هذا الإطار ، لأنها تعيد الكنيسة إلى وضعها الطبيعى ، إذ ليس هناك نظام مدنى للدولة فى المسيحية . أما فى النموذج الإسلامى فالقضية تختلف ، وموضوع الدولة انها دولة تحكمها الغايات ، انها واجب مدنى تقتضيه واجبات دينية . هذا نموذج فى الإسلام متميز عن الصيغة المسيحية .

نقطة من النقاط التى أثارها الأخ العزيز على ، هى أن التقدم

والإبداع فى التاريخ الإسلامى ليس ثمرة للإسلام ، وإنما هو ثمرة للموروثات الحضارية التى كانت موجودة قبل الإسلام ، بدليل أن من كان لديهم موروث حضارى أبدعوا والذين ليس لديهم موروث حضارى لم يبدعوا . أنا أود أن أقول إننا أولاً نحتاج أن نفهم من هو العربى ومن هو غير العربى لأن العربى ليس جنساً وعرقاً ،وإنما هو ولاء لتراث عربى بملغة العربية ، لحضارة لسانها العربية ، وبالتالى فإن الفرس والمصريين الذين أبدعوا فى التاريخ الإسلامى كانوا عرباً ،لأننا لو أخذنا أن العرب هم عرب شبه الجزيرة العربية ، يصبح المصريون والتونسيون غير عرب . فالفرس الذين أبدعوا أبدعوا كعرب . وكان ولاؤهم للعربية . فعندما أقرأ لابن جنى - وهو من أصل فارسى - وهو يتكلم عن اللغة العربية ويرفض إمكانية المقارنة بين العربية وبين غيرها من اللغات ، أرى ان الولاء هنا أصبح ولاءاً للعروبة من حيث اللغة واللسان . فالعربية هنا ثقافة ولغة ، ليست عرقاً ولا جنساً .

النقطة الثانية إن هذه المواريث الحضارية الفارسية والمصرية والشامية كانت موجودة قبل الإسلام . لكن من الذى أحياها وأخرجها من « الكمون» إلى «البروز» أخرجها من «القوة» إلى «الفعل» . إنه الإسلام . فهو الذى أحيا هذه المواريث ، وبالتالى فهو العامل الرئيسى فى هذا الإبداع الذى حدث . إن الكتب التى ترجمها المسلمون والتى تحولت إلى طاقة إبداعية كانت فى الأديرة والكنائس مسلسلة بالقيود الحديدة ، كانت مقيدة وموضوعة فى

الصناديق . إذاً ، الذى صنع الابداع هو الصيغة الإسلامية التى حررت هذا العقل عندما جاءت بالتوحيد وغيره من المميزات الإسلامية ، أى أننا أصبحنا أمام صيغة حضارية ، أمام المثل الذى ضربه طارق ، إنه صار هنا وقود جديد ، صنع فعالية لهذه العناصر التى كانت أصلاً موجودة .

أما حول القول أن بلاداً تحضرت ، واليابان نهضت ، ونحن لم ننهض ، وان الاستعمار أفادنا وكان له جوانب إيجابية على الرغم من أننا فى سياق صراعنا العنيف معه . أود حول هذه النقطة أن أضرب مثلاً : لقد كانت لدينا تجربة نهضة ، التى هى تجربة محمد على فى مصر ، لقد كانت هذه التجربة سابقة على اليابان وأكثر تقدماً من التجربة اليابانية . حتى فى عصر إسماعيل نلاحظ أن عدد السفن البخارية فى الأسطول التجارى المصرى كان أعلى نسبة من الأسطول اليابانى . إن البناء المادى الذى أقامته تجربة محمد على كان سابقاً على التجربة اليابانية . لكن الذى منعنا من النهوض هو ان هذه التجربة ضربت . فكيف سمح لتجربة اليابان أن تفلت ولم يسمح لتجربة محمد على أن تمر؟

هذه الأمة لديها خيار حضارى ، ليس محلياً . وإنما صالح للعطاء عالمياً ، ونحن نعلم ان عملية التحرر الوطنى فى هذه المنطقة هى التى ستغير موازين القوى فى العالم . وبالتالى فإن ڤيتنام استقلت ، لكن ما الذى حدث على النطاق العالمى فى ميزان القوى؟ . لم يحدث شىء . بالنسبة لليابان أيضاً ، انها حضارة

مستقلة وناهضة ، لكنها على المستوى العالمى لم تغير شيئاً . لكن نهضة هذه الأمة الإسلامية وإفلاتها من فم الأسد الغربى سيغير النظام العالمى ، ومن هنا يأتى كم التحديات ، وكيف ان هذه الأمة مستهدفة . ومن الممكن أن يسمح فى الأطراف بنهضة ، لكن فى هذه الأمة يكون التركيز أشد من أى مكان آخر ، وبالتالى أود القول أن تخلفنا ليس لأننا أصلاً نحن أناس غير صالحين للتقدم ، وإنما لأن التركيز على ضرب هذه التجربة هو تركيز أشد . ومن هنا تأتى أيضاً ـ حتى على المستوى البراجماتى ـ حاجتنا إلى محرك يستطيع أن يحرك ، ليس النخبة فقط ، وإنما يستطيع أن يحرك الجماهير فى هذا المشروع الحضارى المستهدف .وشكراً .



الفهـــرس

إلى القارئ العزيز ..

فى هذه السلسلة الجديدة :

إذا كان «التنوير الغربى» هو تنوير علمانى ، يستبدل العقل بالدين ، ويقيم قطيعة مع التراث ..

فإن «التنوير الإسلامى» هو تنوير إلهى ، لأن الله والقرآن والرسول صلى الله عليه وسلم : أنوار ، تصنع للمسلم تنويرا إسلاميا متميزا .

ولتقديم هذا التنوير الإسلامى للقراء ، تصدر هذه السلسلة ، التى يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامى المعاصر :

- د . محمد عمارة
- المستشار طارق البشرى
- د . حسن الشافعى
- د . محمد سليم العوا
- ا . فهمى هويدى
- د . يوسف القرضاوى
- د . سيد دسوقى
- د . كمال الدين إمام
- د . عبدالوهاب المسيرى
- د . شريف عبدالعظيم
- د . عادل حسين
- د . صلاح الدين سلطان

وغيرهم من المفكرين الإسلاميين ..

إنه مشروع طموح ، لإنارة العقل بأنوار الإسلام .

الناشر

